

جامعة الملك سعود

جامعة الملك سعود



١٩٥٧

Copyright © King Saud University

91. v

٨١٩٣

ت. ك

تفسير المفتاح للسكاكي - ٦٢٦ هـ ، تأليف
ابن كمال باشا ، أحمد بن سليمان -
٩٤٠ هـ . كتب سنة ٩٨٥ هـ .

٧٥ ق ٢١ س ١٧ × ١٢ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق حسن

٥١٠٧

الاعلام ١ : ١٣٠ دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٢

١ - البلاغة العربية - علم البيان ، المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح القسم الثالث من

مفتاح العلوم للسكاكي . د - شرح المفتاح

السكاكي

Copyright © King Saud University

ولا بن بياته

فلسفه فسر عن اضاءه بدره
فلكنه يك راو يا عن شمره
وزول حتى ما تم فكله
دفعته قواه بدافع لم تدره
صابرته حتى طفرت بجره

لا تخش من غم كقيم عارض
ان غم عن عباس خالد راو يا
ولقد تم احداث على الفتى
هون عليك قرب امر بايل
ولرب ليل بالهموم كدمل

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم:	٥١٠٧
العنوان:	تفسير المفتح للسكاكي
المؤلف:	محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
تاريخ النسخ:	٩٨٥ هـ
اسم الناسخ:	
عدد الأوراق:	١٩٤
ملاحظات:	

تغیر المفتاح
تغیر الیاف
زاده

شیر

۱۲۳۱ هجری
من املاک محققه الی محمدان الکرام
مسلطه بن محمد بیрам
عقیده غنما
ایمن

القانون الاول فيما يتعلق بالخبرة قدم مباحث الخبرة بسببه في الاعتبار وذلك
لكونه اقدم في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص اعلم
ان مرجع الخبرة اراد بالخبرة ما به يمتاز الخبر عن غيره فبقوله واحتمال الصدق
والكذب فغاية الخبر الى حكم اراد بالحكم ههنا الحكم بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها لا الحكم
بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها لانه لا يحتمل التوضيف بالاحتمال المذكور لانه
اذا فيه جيتان يمكن ان يلاحظ المطابقة او لا المطابقة بينهما احداهما حيثية كونه
نسبة بين طرفي قضية في حد نفسه وتاثيرها حيثية كونه مدلولاً للخبرة ومقصود الخبرة
من كلامه بل لان الخبرة لا يفعلها بالاتفاق بخلاف الحكم بالمعنى الاول وايضا الحكم
المستبعد بالاكسناد والخبرة ايضا هو الحكم بالمعنى الاول وباني النص من قبل المصداق مرجع
الخبرة الى الحكم المستبهم به حكمه اي فعله حالما فغاية لتضمنه معنى الفعل كما يشك
اليه قوله فالعلم بالخبرة اراد به من هو في حدود الاخبار ولا يلزم ان يكون في حدود الاعلام
كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار اعم من الاعلام والافهام في خبره مفهوما
اي في اخباره بنسبة مفهوما فيتنظم صورتي الايجاب والسلب لمفهوما اراد بالمفهوما
معنى المعلوم فيعلم الذات المقابل للمفهوم الاصطلاحي والام فيه الاشارة الى ان المند
اليه هو العدم الكبري لانه الذي يقصد في الخبرة اثبات صفة له او نفيها عنه كما تجدد
اي كالحكم الذي تجدد الخبر حال من الضمير البارز في حكمه فالعلم اي الحكم اذا قال كان
يكفيه ان يقال كما اذا قال وانما اطلب تضمننا لكلامه ههنا الى ان المختار عنده

الخبرة
التي

التي

التي

كن

كون الحكم المذكور فعلا ثم انه كان يكفيه ان يقول كما يفعل ذلك اذا قال وانما زاد
ما زاده للذات لانه على ان ما ذكره على حسب ما هو الظاهر من كلام الخبر لا على حسب
ما هو الواقع فكمن خبره لا حكم فيه من الخبر في الواقع الا انك تفهم الحكم منه فالمرجع
حكم بوقوع الخبر او ينتزعه بحسب لظواهر ان كان شاكا فيه في نفس الامر هو كونه
هو ليس بزيادة الامم للتنبيه على ان الاصل في المسند ان يكون وصفا لا
اي حكم مفعول انما اطلقه ليعلم مفعول الغير وفائدة التعميم للتنبيه على عدم
الفرق بين الاشارة الى حكم مفعول له والاشارة الى حكم مفعول لغيره فلما
مسئع لان يقال انما حصل لما اراد اليه بالذات حيث قال شبه اليه لانه محل التنبه
دون الذي لا اشارة فيه الى حكم اصلا كقولك شكوك ان زيدا قائم لان مبناه
على ان يكون المراد الاشارة الى حكم مفعول للمشيء او كونه مشكوكا انما ينافي ذلك
وليس في ايراد المثال من النوعين دلالة على تحقق الاشارة الى حكم مفعول
في جميع افراد كل منهما كما توهم كما اذا قال الذي هو كونه وليس بزيادة فانه
فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكمه باقبل ان يجعل من الجملة صلة
فاو قعه اي اوقع الخبر الحكم والموقع في الحقيقة متعلق الحكم وهو الجملة لا الحكم
نفسه الا انه في نظر المرامد والقاء لتفصيل وجه التمثيل صلة للموصول
الذي من حقه ان يكون صلة انما لم يقل لانه من حقه ان يكون معلوما
له لان المذكور حق الموصول لاحق الصلة بتسلسل افترازها به معلومة للمخاطب
يعني ان الاصل هذا وان كان قد يعمل عنها لانه ما قال بعض الفضلاء والصلة
انما جملة وشروطها ان تكون خبرية معلومة الما في مقام التنبيه او انه هو
كقولك فادعي الى عبدي ما روي وتوهم ان نفي خبرهم من الهم ما غشهم ثم انه
لا يخفى في كون الصلة جملة انما اشارة الى توصيفها بالخبرية وانما لظواهر ان وجه

الخبرة

التي

نسبتها الى الخبر كونه على صورته ولا يلزمها ان يكون خبرا قبل ذلك حتى يطلق
عليها اسم باعتبار ما كان او قال حق انه زيد او الذي ادعيه انه زيد
يفتح ان فضل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الي جعله تصور امثاله اليه
بحكم له اوبه والسر في هذا ان الكلام كما يخرج عن التمام بالنقصان
كذلك يخرج بالزيادة كزيادة ان في ان قام زيد وارتد زيد اقيم بالفتح
فاما السبب لما بين مرجع كون الخبر محتملا للصدق والكذب فتبين ذلك
بيان من شأنه فلذلك صدق بالفاء واما اما فقد مر وجهه في حد اليها
في كون الخبر محتملا للصدق والكذب اراد بالاحتمال ما عند العقل من
جواز انصاف الخبر بكل من الصدق والكذب بل لا من الآخر ولا يلزمه التردد
فانه امر آخر وادرك ذلك فهو ان كان تحقق حكمه اي حكم الخبر وهو الحكم بمعنى وقوع
النسبة او لا وقوعها مع كل واحد منهما غير عن الجواز العقلي بالاحتمال
وعن الجواز النفس الامرتي بالامكان كيلا يشبه الحال ولا يلتبس وجه
المقال ولا يخطر بالبال احتمال تعليل الشيء بنفسه واعلم ان احتمال الخبر
للصدق والكذب معنى مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة له امر ثابت له حقيقة
لا مجاز كما توهم ومن شأنه احتمال حكمه للصدق والكذب وذلك ان كلام الصدق
والكذب كما يكون وصفا للحكم حقيقة كذلك يكون وصفا للخبر حقيقة الا انهما اذا
كانا وصفين للحكم فستر ان مطابقة للواقع وعدم مطابقة له واذا كانا
وصفين للخبر فستر ان مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة حكمه له ولا شبهة في ان
مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة حكمه له وصفان ثابتان له حقيقة وان كان الحكم
واسطة في ثبوتها له من حيث انه حكم مخبر اراد بتجريد الحكم عن خصوصية الظرف
ليستظم الاخبار التي يمنع صدقها او كذبها بخصوصية الطرفين وعن خصوصية

نسبتها الى الخبر كونه على صورته ولا يلزمها ان يكون خبرا قبل ذلك حتى يطلق
عليها اسم باعتبار ما كان او قال حق انه زيد او الذي ادعيه انه زيد
يفتح ان فضل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الي جعله تصور امثاله اليه
بحكم له اوبه والسر في هذا ان الكلام كما يخرج عن التمام بالنقصان
كذلك يخرج بالزيادة كزيادة ان في ان قام زيد وارتد زيد اقيم بالفتح
فاما السبب لما بين مرجع كون الخبر محتملا للصدق والكذب فتبين ذلك
بيان من شأنه فلذلك صدق بالفاء واما اما فقد مر وجهه في حد اليها
في كون الخبر محتملا للصدق والكذب اراد بالاحتمال ما عند العقل من
جواز انصاف الخبر بكل من الصدق والكذب بل لا من الآخر ولا يلزمه التردد
فانه امر آخر وادرك ذلك فهو ان كان تحقق حكمه اي حكم الخبر وهو الحكم بمعنى وقوع
النسبة او لا وقوعها مع كل واحد منهما غير عن الجواز العقلي بالاحتمال
وعن الجواز النفس الامرتي بالامكان كيلا يشبه الحال ولا يلتبس وجه
المقال ولا يخطر بالبال احتمال تعليل الشيء بنفسه واعلم ان احتمال الخبر
للصدق والكذب معنى مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة له امر ثابت له حقيقة
لا مجاز كما توهم ومن شأنه احتمال حكمه للصدق والكذب وذلك ان كلام الصدق
والكذب كما يكون وصفا للحكم حقيقة كذلك يكون وصفا للخبر حقيقة الا انهما اذا
كانا وصفين للحكم فستر ان مطابقة للواقع وعدم مطابقة له واذا كانا
وصفين للخبر فستر ان مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة حكمه له ولا شبهة في ان
مطابقة حكمه للواقع وعدم مطابقة حكمه له وصفان ثابتان له حقيقة وان كان الحكم
واسطة في ثبوتها له من حيث انه حكم مخبر اراد بتجريد الحكم عن خصوصية الظرف
ليستظم الاخبار التي يمنع صدقها او كذبها بخصوصية الطرفين وعن خصوصية

الخبر

فقد لا يمكن انصافه
ان لا يلزم من ان يكون الخبر
محتملا للصدق والكذب
ان يكون خبرا قبل ذلك
حتى يطلق عليه اسم
باعتبار ما كان او قال
حق انه زيد او الذي ادعيه
انه زيد

الخبر لانها ايضا قد تكون مانعة وفيكش وهو ان خصوصية الخبر انما تمنع
انصاف الحكم بالكذب لا امكان انصافه به والكلام في الامكان لا في الوقوع
ومرجع صدقه عطف على قوله مرجع الخبرية اي اعلم ان مرجع صدق الخبر وكذبه
لم يطل او كذبه اذ لا ينظم قوله والى لا انطباقه له عند الجمهور الى طباق ذلك الحكم
للوواقع والى لا طباقه له مراد الجمهور بالحكم المذكور الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا
وقوعها من حيث انه مدلول الخبر ومعنى طباقه للواقع هو ان تكون تلك النسبة
متكيفة بتلك الكيفية في الواقع وهذا معنى صحيح وكلامهم فيه صحيح وتحققة
ان الجملة الخبرية تدل بالوضع على كيفية نسبة بين طرفيها مستمرة بانصاف
تلك النسبة بالكيفية المذكورة في الواقع فتلك الكيفية المشعرة بها مدلول
الخبر بالواسطة فان تحقق ذلك لمدلوله الواقع فالخبر صادق لوجوده
صدقه وهو طباق الحكم المفهوم من الخبر لما هو المتحقق في الواقع واللا
فكاذب لوجود مرجع كذبه وهو لا طباق ذلك الحكم للحكم المتحقق في الواقع ولا
استحالة في تخالف مثل ذلك لمدلوله لانه بطريق الاشعار بواسطة المدلول
الوصفي والمدلول الوصفي يجوز ان يتخلف عن الدال عليه فيختلف ما يكون
مدلوله بواسطة خصوصه اذا كانت الدلالة عليه بطريق الاشعار عن الدال
عليه بطريق الاول وبهذا التفصيل تبين فاما قبل ان يجرى ان يكون اللفظ
قد نصب دليل على شيء ثم لا يحصل منه العلم بذلك شيء اذ لا معنى لكون الشيء
دليلا الا اذا دلت العلم بما هو دليل عليه لان مبناه الغفول عن جواز تخلف
المدلول اذا كان وصفي عما يدل عليه وعن ان مهننا واسطة والنها بطريق
الاشعار وقد قبل ان مدلول الجملة الخبرية وصفا هو الحكم بمعنى ايقاع النسبة
او انتزاعها ويرد عليه ان المتبادر الى الفهم من الخبر هو الحكم بمعنى وقوع النسبة

بشيء ظاهر
منه

Copyright

اولا وقوعها والبناء دامة الحقيقة ثم ان الاصل في تأكيد الحجة وتجريد عن
المؤكدات اعتبار هذا الحكم لا الحكم الآخر على ما توقف عليه باذن الله تعالى
الكلام انما يتعلق بمذلوله الوضعي فذل هذا ايضا ان المذلول الوضعي للحجة هو
الحكم الذي ذكرناه وهو المتعارف اراد المتعارف بين العامة لا بين الجمهور
لانه قد علم من قوله وعند الجمهور وعليه التعويل اي الاعمال ولما استوقف عليه
وعبد بعض اراد به النظام ومن تبعه والتشكيك للتفصيل لا للتحقيق لانه من مستباح
المعتبرة ومقدّمهم بالفضل والمصر من المتعصبين لهم والابهام المستفادون
التعقيب المذكور يحمل التعظيم كما في قول لبيد او يترتب بعض النفوس حامها الي
طباق الحكم لا اعتقاد الحجة قطعا كان او ظاهرا وان كان اي اعتقاده خطأ والي
لا طباقه وان كان اي اعتقاده صوابا او لم يكن له اعتقاد اصلا اي لاعتباره طباقا
لواقع في صورة الصدق ولا لا طباق في صورة الكذب فلا يلزم الواسطة بين
الصادق والكاذب على مذهبه كما يلزم على مذهب الجاهل الاعتبار الطباق للواء
ايضا في الصادق واللا طباق له ايضا في الكاذب بناء على ان مفعول لا يكون
علة للارجاع دون الرجوع لا ينافيه فانهم قالوا ان هذا في قوله تعالى تحجب الجبال
بمدام مفعول كبر انما عناية لا لاعتقاد لا للتسقوط على دعوى نبري الحجة عن الكذب
من ظهر خبره بخلاف الواقع واجتبه لاعتطف على دعوى بان لم يتكلم بخلاف
الاعتقاد ونحن ان حال كل واحد من العوام والخواص كذلك فلا حاجة الى اعتبار
تسليم الغير له ذلك لدعوى والاجتاج فلذلك لم يذكر المصنف في هذا شي وهو ان
ما ذكره لا يصلح مبنى للقول بتحقيق الكذب عند عدم اعتقاد الحجة بما اخبر به وايضا
اللازم ما ذكرناه المطابقة للاعتقاد في الصدق لا انحصار فيها فلا يلزم
التقريب لكن استدراك عن قوله بناء دفعا لما ينافي الى الاوهام من الاحكام

في قوله

في قوله

في قوله

في المبنى

في المبنى المذكور تكذيبنا لليهود في انما خصته بالذكر ولم يقل للكافر لانه علم بالصلابة
في دينه وبغض دين الاسلام على ما نطق به نص الكتاب فلا يحمل ان يكون قوله
الاسلام حق عن اعتقاد اذ قال الاسلام بط وصدقنا له اذ قال الاسلام حق
اراد التمسك بالعرف العام لا بالاجماع المصطلح كما سبق الى بعض الاوهام
لانه لا ينافي المقام فان حجية الاجماع مخصوصة بالاحكام الشرعية لا بتبعية
في الاوضاع اللغوية كما لا يخفى على من له درية في علم الاصول والمراد من التصديق
والتكذيب القطع بالصدق والكذب قول كذبت وصدق حتى يمكن التأويل
بالحمل على التأويل تحيان اي يقبلان والبناء في قوله بالقطع للملابسة اللائكية
كما في قوله انجي عليه بالسوط اذا قبل عليه به والبناء في قوله على هذا
البناء للتحقيق وفي التعبير المذكور من حيث انه يشترط بان لا يقبل قطع اشارة
الى ضعف البناء وقوة القانع له فان قلت ليس بين اجتماع النظام ايضا
العرف العام فقلت نعم الا انه في تمام الالبتة عليه كلاما لاحتمال ان يقال ان
التبرع عن قصد الكذب لا عن الكذب نفسه ولهذا يقبل عذر ولا يلزم عليه
ما ضعف في البناء لا في المبنى ولهذا قال المصنف على هذا البناء دون على هذا المبنى
فانهم عن الدقيقة الانيقه واحفظها فانها ما صنعتها الشرائع ويستوجبها
طلبنا وبطلان لفظ الطلب بالغة كما ان لفظ يمكن في قولنا لا يمكن ان يقال
في مقام المبالغة في فت والمقول والتوفيق بين الاجاب والاستجاب على ما ذكره
الفصل الطويل في شرحه للاستارات هو ان مبداء الساق قد يختلف مقتضا
لعدم شرط او وجود مانع بخلاف مبداء الاول فانه تام في الاقتضاء فلا يختلف
عنه المقتضى اصلا والمقتضى فيما نحن فيه يجوز ان يختلف فلذلك قال استوجبا
دون يوجبنا نقول مع اذ اجاء كل المانفون قالوا ان شريد انك لرسول الله

في قوله

في قوله

في قوله

Copyrighted material

ليس بحسب ذاته بل بحسب تعلق علم الخاطب به فيرجع الى استفادته كقول
 كما اي علم الخاطب يكون المخبر عالمًا بما اخبر به في قولك لمن حفظ التوراة
 قد حفظ التوراة انما مثل به لانه مما يندرج تحتي غالبًا فكان علم المخبر به
 ان يتردد في الخاطب لهذا اني باداة التاكيد هنا فان الخبر كما يؤكده باعتبار
 قايده كذلك يؤكده باعتبار لازم قايده على ما توقف عليه ذن الله تعالى من ليس
 واقفا على علمك اي بحفظ الخاطب لتوراة لانه من ذكر هذا القيد هنا
 لان الاول تعليل لا اعتبار وصف للزوم في الثانية دون الاولى فان كلاما
 من العلمين المذكورين من قبيل الاعلام التي لو حظ فيها المعاني الاصلية
 متمتع اي لا يمكن ان يوجد بدون جملته اذ كلما حصل للخاطب العلم بالحكم من الخبر
 نفسه لا بد ان يحصل له منه العلم يكون المخبر عالمًا بالحكم كيف هذا العلم والمطلة
 في حصول العلم الاول لذلك اذا ظهر عند الخاطب ان المخبر معتقد بخلاف ما اخبر
 به او شك فيه لا يحصل له العلم من الخبر بمضمونه وهذا هو وجه تسميته في الثاني
 المثالين المذكورين غني عن بيان هذه المقدمة كما هو حكم اللازم العاقل لما حرق
 به تحقيق الانفكاك من احد الطرفين والآخر من الطرف الآخر كان حق التضييق
 بوصف العموم في اللازم واذا عرفت تشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد
 الخبر خواصه ان الخبر يعني انه من حيث انه خبر فيرجع الى ما صرح به في اول القائل
 فيرجع الى الحكم بمفهوم المفهوم هذا ابتداء على ما ذهب اليه من رجوع الشرطية
 الى الجمالية على ما سبق في تفصيله باذن الله تعالى وهو الذي سمي به بطلق التسمية
 بل اسندها الى ارباب البلاغة اجرة اذن تسمية التحويلات فان الاسناد
 عندهم اسم لضم كلمة الى كلمة بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخر
 او نفيه عن الاسناد الخبري لا يخفى في ان الاسناد فعل الخبر فالحكم المستجيب

هو الحكم
 هو الحكم
 هو الحكم

هو الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وبعض ذلك تعديته بالبناء واعلم
 ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات الحكم
 وبوصف بها الالفاظ تبعًا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس
 وان اعتبارات الاسناد تجري في كلام معنيته على سواء اما اعتبار المسند
 والمسند اليه فاما يظهر جريانه في الالفاظ لقولنا شئ ثابت شئ
 ليس ثابت مثل الشئ والثابت المجرد عن القيود والاصناف تجريده بالخبر
 عمالا دخل له في تحقيق حقيقة المشتركة بين افراده فان قلت ليس
 جمهور النخاة على انه يجب ان يكون المسند معرفة او تكن مختصة فقلت
 نعم لان الحق ما قبل اذا حصلت الغائبة فاجبه عن ان تكون شئ
 وذلك لان الغرض من الكلام افادة الخاطب في اذا حصلت جاز الحكم سواء
 تخصص الحكم على شئ او لا فان قلت هل في قوله شئ ثابت فثبت قلت
 نعم فانه افاد ان مجرد الشئية يكفي في الثبوت كما هو رأي المعتزلة وتمام
 المعنى بما قررناه سلفا ما قبل ان التنكير في شئ يدل على صفة اي شئ
 من الاشياء فيجوز وقوعه مبتداء فان قلت في الاول حكم بالثبوت للشئ وفي
 الثانية تنفيه عنه لا بالاثبوت لان ذلك في الموجبة المعدولة دون الشئ
 والمقام مقام المفرق بينهما بالتمثيل فلما بنا سببه المسامحة عرفت ان
 الاعتبار الرجعة الى الخ لثمة فنون واما عدم الزيادة عليها فلم ينظر
 مما ذكرنا المرجع فيه الى الاستقراء والتتبع فنرجع الى الحكم انما قدم ما يرجع
 اليه في تأخيره عن المسند والمسند اليه وجود التقدم عليها رتبة واعتبارا
 حيث كان مرجع الخبرية ونرجع الى الحكم له وهو المسند اليه قدمه
 على قربته لانه العدة الكبرى ونرجع الى الحكم به وهو المسند لم يقل عند

هو الحكم
 هو الحكم
 هو الحكم

Copyrighted by University

ذكره الحكم وهو الاستدلالان ما قدمه من قوله وهو الذي نسبه الاستاد
الخبري اشبه عنه اما الاعتبار الرجوع الى الحكم افراد الاعتبار لانه من واحد
في التركيب حال من الحكم والعامل هو الرجوع الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته
في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون جو
اليه مقبداً لحوال كونه واقعا في التركيب ككونه ضروريا او كسبباً يقينياً
او ظاهرياً وقوله من حيث هو حكم حال اخرى منه اي مأخوذ من هذه الحقيقة ولما
قدم عليه قوله في التركيب اتدفع احتمال ان يكون المراد منه الاعتبار الرجوع
الى الحكم لانه من غير التعرض اي لا من جهة التعرض فليس لهذه الحقيقة
او بدل منها كونه لغويّاً او عقليّاً فانه وظيفة بيانته لم يعل كونه حقيقة او
مجازاً لما ياتي ان البحث عن الحقيقة ليس وظيفة بيانته عند ويرشدك
الى هذا انه لما قال في المسند اليه كونه حقيقة او مجازاً لم يعل فانه وظيفة
بيانته وتكون الحكم لغويّاً اشار الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانت
مثلاً موضوع للاستدلال الى القادر المختار فانه اذا استدل اليه كان الحكم
واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا استدل اليه كان خارجاً عنه
وعلى التقديرين كان الحكم منسباً الى اللغة وكونه عقليّاً اشار الى ما هو
المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يستدل اليه الفعل بل كل ذلك
منفوض الى العقل كما ياتي تحقيقه في الفصل الثاني فلو انه اي كون الحكم وانما
لم يعل فكونه لان زيادة الكاف مشعرة بعدم انحصار الرجوع الى الحكم
فيما ذكر من كونه تارة مجرداً او اخرى غير مجرد ولا وجه له لانه منحصر في تارة
مجردة عن التأكيد بالتكرير ولا م لا بد منه وان المشبهة وقد والجارى
جري القسم نحو والله يعلم وهذا اليقين حقيقة فلا يعني عنه واوالقسم

الحكم
بما هو
مستدل
الى

الحكم
بما هو
مستدل
الى

وواو ولامه ونون التأكيد واما السببية الجملة فليست من المؤكدات
على الاطلاق بل عند اقتضاء المحام التأكيد نحو زيد عارف واخرى غير مجردة
عنه بل مؤكدة ابو احمد من المؤكدات المذكورة منقولة كان عن غيره او محتملاً
معه كخبر عرفت عرفت ولزيد عارف وان زيد العارف مثال للمؤكد لاثبات
منها وواو الله قد عرفت او لا عرفت مثال للمؤكد بالثبوت واية يعلم انكر بروله
انت بعد ما نلت فيما قد مناه علمت ان هذا المثال ذو الوجهين من وجه يصح
مثلاً للمؤكد بالثبوت ومن وجه آخر يصح مثلاً للمؤكد بالاربعة في الاثبات
متعلق بقوله فكونه تارة مجرداً او في النفي كونه معطوف على كونه في الاثبات
الا انه قد متعلق الكون في النفي غير مؤكدة بالتكرير ومقصوداً على كلمة النفي
مرة زيادة الكاف في قوله كخبر ليس زيد منطلقاً للاستدلال الى كثرة الا
ولا رجل عندي قبل منفع على ان لا يمنع ليس وقيل مفتوح لان ما فيه
الجنس تفيد عموم التأكيد او مرة مؤكدة اية اي بالتكرير نحو انما لم يات بالكاف
اذ لا وجه للاستدلال المذكور هناك كما لا يخفى ليس زيد منطلقاً ليس
زيد منطلقاً وغير مقصور على كلمة النفي كخبر ليس زيد منطلقاً وما ان يقوم
زيد والله ما زيد قائماً لما اتجه ان يقال ان الباء الزائدة داخلية على خبر ليس
ونون التأكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام لا بد منه واردة على
المسند اليه او المسند فمفعول اعتبارات راجعة الى الحكم له او الحكم
به لا الى الحكم تدارك دفعه بقوله فمفعول ترجع الى نفس الاستدلال والخبري و
وذلك لان فائدة تارة تظهر فيه حتى ان ترك التكرير وسائر المؤكدات يفيد
كون الحكم ابتدائياً غير مشوب بشك او انكار واما الاعتبار الرجوع الى
المسند اليه لاجتهاد هنا اي قوله في التركيب لان ما يرجع الى المسند اليه

الحكم
بما هو
مستدل
الى

الحكم
بما هو
مستدل
الى

الحكم
بما هو
مستدل
الى

الحكم
بما هو
مستدل
الى

Copy

من حيث انه مسند اليه لا يكون الاحال كونه في التركيب الا حصره عن
 نحو الاعلال والادغام قد حصل بقوله من حيث هو مسند اليه اذ لا دخل
 لكونه مسند اليه في الاحوال المذكورة من غير التوقف لكونه حقيقة او مجازا
 بيان للحال المذكور او بدل منها لئلا يتوقع ان المقصود رجوع الاعتبار الى
 المسند اليه لذاته مع قطع النظر عما عداه نظرا لورف اده فكلونه محذوف
 كقولك عارف وانت تريد زيد عارف ذكر المثلثة الاعتبار فاستوفنا
 في الاسناد لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها
 في المسند لكثرة اعتباراتها وما للاختصار في مثال الاجمال بعد الاشارة
 واتما اثر الحذف منها والترك في المسند اشعارا بانه الركن الاعظم فكان ذكر
 ثم اسقطوا الاشعار لابلزوم الاطراف فلا تخل به ذكر الترك في المسند اليه في بعض
 المواضع او ثباتا تقدم الحذف على الاثبات لالا ان عدم الذكر متقدم عليه لان
 مبناه على ان يكون الحذف عبارة عن عدم الذكر وذلك يتناقض ما تقدم من الوجه
 لا ينافي عبارة الحذف في المسند اليه بل لكونه اذ في ارجح في اقتضاء
 الحاصية وقدم التعريف معناه التنكية في المسند رعاية لما هو الاصل في كل
 منهما معرقا خبر آخر للكون لاصفة لقوله ثباتا لان التعريف يتم الثابت والمحدوف
 ومن في قوله من احد المتعارفين بانيته والظرف صفة لمعوقا وتعرفها في صحتها
 مصحوبا بانه من التوابع او غير مصحوب صفة اخرى لمعوقا وكذا قوله مقرونا
 بفصل او غير مقرون عقب لمعوق بذكر التوابع لانه يستوفى اتفاقا وبقا
 غالبا ويذكر الفصل لاختصاصه به وعن من اعتبارات المسند اليه
 لمطابقة آياه لفظا واقترا به في التلخيص الاول وان كان معناه متوقفا
 بهامعافه لقصه المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند

من حيث انه مسند اليه

من حيث انه مسند اليه

من حيث انه مسند اليه

من حيث انه مسند اليه

الكان

الكان له ايضا وجه آخر اذ يؤول به لتفصيل بين المسند والنعت
 واتما فصل المصوب بالتوابع والمقرون بالفصل بناء على ان المصاحبة
 تنبع عن كثرة المقارنة وهي في التوابع دون الفصل او منكر المخصوص
 صفة لمنكر وقوله مقدما على المسند او مؤخرا عنه خبر الكونه والاعتبار
 الرجوع الى المسند من حيث هو مسند قد نهت فيما تقدم على وجه ترك قوله
 في الترتيب ايضا مصدر فصل لازم الحذف وهو آخذ بمعنى عاذاى عادت
 بحبيثة المذكورة الماذك التفسير المذكورة المسئلة اليه وهو عدم التوضيح
 لكونه حقيقة او مجازا اي رجعت اليه فكلونه متروكا او غير متروك مقدما
 او مؤخرا خبر ايضا فعلا صفة لمفود او اسم منكر او معرف مقيد اكل من
 ذلك بنوع قيد او غير مقيد خبر اخر لكونه اي مقيد اكل من الفعل والاسم المنكر
 والمعرف بنوع قيد يناسبه او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
 قدم الاسمية تشارعية الموضوع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة
 وليقتصر بالفعلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية وقدم الفعل
 اعتبارات افراده لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة
 الحكيمية هذا اي انحصار الاعتبار الرجعة الى الخبر في فنون ثلثة انما
 اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست معها جملة اخرى اما اذا انتظمت مع اخرى
 اقتران المناسبين والعامل في اذا اكلم مع لابلزومها الدخول على المنبوع ذلك
 ذلك قولك ان الله معكم وقول التلمذ ومن يتق فان الله معه فلا دلالة فيها على
 اولوية حمل اخرى على الجملة الاولى فيقع اذ ذاك الانتظام حاصل
 اي يقع في زمن حصوله اعتبارا تسوي فاذا ذكر فن رابع خبر مبتداء
 محذوف اي في فن رابع او بدل من اعتبارات اعلم ان الفصل

مخصوصا او غير

Copyrighted material

والوصل بجان الجملة الانشائية ايضا وكذا الاجاز والاطناب بل هما
يوجدان في جملة واحدة ايضا وكذا اكثر من احوال الاسناد وطريقه
يتم الانشاء الا انه لما ذكرها في قانون الجبر لاصالته ونقده في الذكر
الكتفي به او يعرف حال الانشاء بالمقابلة وربما يثبته عليه في بعض
المواضع بايراد الامثلة الانشائية ولا يتضح الكلام في جميع ذلك الاشارة
الى ما ذكر من فنون الاعتبار الاربعة انضاحه حق انضاحه
الا بالمتوهم مقتضى الحال فلا اعتداد لتلك الاعتبارات الا عند
مطابقها لمقتضى الحال فيلزم ان لا يتخذ اي اذا كان كذلك فيفسر
بالحري عدم اتحاد مقتضى الحال بظهورها الظهري الذي يجعله ظهري
تساوه ومنه قولهم واتخذتموه وراكم ظهريارا وما ذكر استحقاق مقتضى
الحال ان يكون نصب العين على طريقة قولهم ما نزلنا عليك القرآن
لتنبيه والمراد ان ياتى في الميسر وهذا اسلوب بدعي فلما تجرى عليه
الامثلة قدم راسخ فنقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان مقام
الكلام كان مقتضى السباق ان يقال الاحوال المقتضية للكلام الا انه
قصد التنبيه على ان المقام والحال متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
متفاوتة التفاوت ينظم التباين والتباين فلكل اثر في مقام المدح
بينها في عبارة واحدة ومقام الشك ومقام التهنئة ومقام
المدح ومقام الترهيب بين مقام الشكايه ومقام التعزية ومقام
الذم ومقام الترهيب عبر عن التفاوت بين المتن بلين في غاية
المخلاف تحت مجوز ان يصير احدهما لاخر اجزا الكلام على مقتضى الظاهر
بالتباين فقال فخذ مقام الابتداء فصله عما تقدم لان معرفة هذه المتان ومقتضاها

عبارتها

متاينتا اليه الحاجة لصاحب علم المتماثلات موفقة تلك المقامات ومقتضاها
فان الحاجة اليها ليست بمقتضى لصاحب هذا العلم بل لصاحب علم المخافة
ومقام البناء على التسوال ومقام الكلام مع الذي يعاينه مقام البناء على البناء
او الاكثار ومقام الكلام مع الغيبي ومقام الجدي في جميع ذلك يباين مقام
الحوال حق هذا الكلام ان كل واحد من ذلك معلوم لكل سبب
يعني الاختصاص بعلمه بالبلوغ بل بعلمه كل ما بلغ الى حد كمال العقل وكل سبب
ان ما يجب اعتباره على البلوغ من مقتضيات الاحوال على نحوين احدهما ما لا
مدخل للاختيار فيه والثاني ما للاختيار نوع مدخل فيه والمصروف من بيان
النحو الاول شرس في بيان النحوات فقال ثم اذا شرعت في الكلام
وذلك ان البلوغ الذي يريد الشروع في نظم الكلام في مقام ما لم يجز في
استخراج ما هو المناسب لذلك المقام وجوه الكلام ولم يخرج عن
واحد منها على الباقي لا يلزمه بحكم البلاغة نظم الكلام على ذلك الوجه فثبت
ان للاختيار نوع مدخل في هذا النحو من مقتضيات المقام وانما فصله عما
قبله باداة الترخي لبعده درجته عنه فان هذا من وقايق مسائل هذا العلم
ولا حظ فيه لغير صاحبه بخلاف ما ذكر قبله فان صاحب علم المخافة ايضا
حظا منه ثم انه يثبت بقوله اذا شرعت على ان تدارك هذا التبيين بعد الشروع
بمخلاف ذكر قبله فانه لا يتدارك بعد الشروع هكذا ينبغي ان يلاحظ معني
ذلك الكلام ولا يلتفت الى ما ذهبك وهام الناظرين فلكل كلمة مع صاحبه
يعني للابتداء مع الجبر وللفعل مع الفاعل وللظرف مع المظروف وللجواب مع السؤل
وللجواب مع القسم والحال مع ذي الحال وللوصف مع الموصوف وللبدل
مع المبدل منه ولما في التعلق مع متبوعه مقام مخصوص لهما لا يلحق به غيرهما

عبارتها

واكمل حد ينتهي اليه الكلام بجهة لكل فاصلة ومقطع مقام مخصوص به ففقط الكلام
يختلف بحسب اختلاف المقام وذلك يظهر عند التأمل في الفواصل والغايات
من اواخر السور ورؤس الآيات والخطا وجه المطابقة لمقتضى المقام في
بعض الفواصل من الكلام المعجز ويشبه الحال على كثير ممن كعب عال في عهد
الصناعة منها قولن حكاية عن عيسى عليه السلام ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر
لهم فانك انت العزيز الحكيم فذهب بعضهم الى ان فيه تقدما واما خيره او معناه
ان تعذبهم فانك انت العزيز الحكيم وان تغفر لهم فانهم عبادك وقراء بعضهم فانك
انت الغفور الرحيم وروي ان قارئا قرأ غفورا رحيم بدل عزيز حكيم في قولن
فان زلت من بعد ما جاءكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم سمعوا اني لم يقرأ
القرآن فانكنت وقال ان كان هذا الكلام الله تع فلا تقول كذا العزيز الحكيم
لا يذكر الغفران عند الزلزلة لانه اغراء عليه ومن الناظرين في هذا المقام القاصرون
عن الوصول الى المرام قال في شرح الكلام المذكور ان لكل مرتبة من مراتب
الاجاز والاطناب يصل اليها الكلام ولم يدرك ان عبارته ينتهي اليه بآياه وكذا
تخصيصه الاجاز والاطناب بالذكر فيما يأتي بقوله والاجاز معهما والاطناب
ما اشار الى المقامات المقتضية لقنون الاعتبارات الاربعه رعب في الاعتناء
لها فقال وارتفع شأن الكلام في زيادة عبارة الشأن اشار الى ان المراد
الذي يعتد به لا ما يقع النزل منزلة اصوات الحيوانات في البلاغة والخطا طه
فيها بحسب مصداقته المقام بما اي ملتبس بما يليق به اي بذلك المقام من
الاعتبارات التي تقتضيها فما كان مصداقته آياه بالوجه المذكور اتم شأنه
في البلاغة اعياه اما ارتفاعه في الحسن والقبول والخطا طه فيجب
استماله على الخواص والمزايا فالذي دايره استماله عليها وسع شأنه في الحسن

والقبول

والقبول ارفع وهذا التفاوت بين التفاوت بحسب الاستمال على الخواص
والمزايا يوجد في الكلام المعجز كما يوجد في غيره بخلاف ذلك التفاوت بين القفا وت
بحسب المطابقة لمقتضى المقام فانه مخصوص بغير المعجز لا يوجد فيما هو المعجز
وذلك لان مرجعه الى التصور في المتكلم لعدم اقتداره على احاطة جميع ما يليق
بالمقام من الاعتبارات المتناسبة له ورجع التفاوت الآخر الى التصور في المقام
حيث لم يتحمل مقام كلام فوقيه من الخواص والمزايا والتفاوت بين قوله تعالى
ثبت يدي ابي لهب الآيه وقوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ما وكل الآيه من هذا
القبيل اي من قبيل التفاوت الناشئ من تصور المقام على ما يتنه عليه من
قال بيت وربيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن كره كويند بود
چون جاحظ وجون اصمعي در كلام ايند وچون كه وحى منزه لست كي بود
ثبت يدي ما نديا ارض ابلعي لامن قبيل الاول والعلامة السكاكي لعدم
وقوفه على الفرق بين الارتفاعين المذكورين اعتبر في احدهما ما هو المعتمد
في الآخر فوقع فيما وقع قد تكرر وتلك الاعتبارات التي يقتضيها المقام قضيتا
الاحوال للمعرفة ان الحال والمقام عبارتان عن معنى واحد واعلم ان الظ
من الكلام المذكور هو ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضيه الحال اي اذ
الكلام عليه من الوجوه التي تفصيلها والظاهر ما ذكره تعريف المقام من قوله
تطبيق الكلام على مقتضى الحال ذكره هو ان يكون مقتضى الحال هو الكلام
المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا تحت مقتضى اندراج الجزئي
تحت الكل لان المذكور حقيقة هو الكلام لا الوجوه المذكورة من الخذف
والتقديم وغير ذلك وبينها تدافع ظ الا ان الرابع هو الاول لان التفصيل
الآتي ذكره صريح فيه فلا بد من تأويل معارضته باعتبار التغليب في الذكر

او عموم المجاز فان كان مقتضى الحال اطلاق الكلام لم يقل اطلاق الحكم لعدم
انتظامه القسم الطلبي واعلم ان اقتضاء الحال اطلاق الكلام ثلثا ليس
اولا وبالذات بل بواسطة اقتضائه امرا معنويا لا بد في اقامته من الاطلاق
المذكور وهو المقصود اصالته وذلك لاطلاق انما يقصد لاقادته وهذا معنى قيل
ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولاً في المعنى وثانياً في اللفظ ومن فهم منه
معنى آخر فدر عليه ودائرة رده على الفهم لا على المفهوم فبلاغة الكلام تجزئة عن
المؤكد اي عن ذلك الجنس وان كان مقتضاه بخلاف ذلك فبلاغة الكلام تحلية
بشيء من ذلك الجنس بحسب مقتضى ضعفه وقوة لفظه المقصود بروي بصيغة
التماعل وبصيغة المفعول وجمها ما وادنى مراتب المقتضى للتأكيد السؤال
المتنبى عن الرد وتحقيقاً كان ذلك ونزلاً كما اذا كان الكلام مخرجاً على خلاف
مقتضى الظاهر وان كان مقتضاه على ذكر المسند اليه فبلاغة الكلام بتركه اي ترك
ذكره وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة فيما سبق فبلاغة
الكلام بوردده على الاعتبار المناسب له وكذا فصله عما قبله لانه حال جزء
آخر من الكلام ان كان المقتضى ترك المسند فبلاغة الكلام ووردده عارياً عن
ذكره بتركه بقوله عن ذكره دون عنه على ان المترى في الحقيقة ذكره لانفسه
وانما اضيف اليه في النعبة المذكور فنزلاً لثباته وبياناً لا لخطا طبعه عن درجة المسند
اليه وان كان المقتضى اثباته مختصاً بشئ من المخصصات المذكورة فيما تقدم
فبلاغة الكلام بنظمه على الوجه المناسب له من الاعتبارات المقدم ذكرها من
التعريف والتقييد بالوصف ونحوه وكذا فصله عما قبله لانه نوع آخر من الحال
ان كان المقتضى الفصل والوصل سواء كان بين جملتين او بين الجملتين
او بين جملة وما يبعثها واعلم ان القطع الواقع في الكلام وعدمه اذا كان

بافتضاء

بافتضاء المقام يقال بالخطا ووصلاً واذا لم يكن باقتضائه يقال بالخطا الافتضاء
وحسن التخصيص ثم ان كلاماً من الفصل والوصل قد يكون بين ابعاض جملة
واحدة وقد يكون بين جملتين وقد يكون بين جملتين وكل ما بين القضيتين
وبهذا التفصيل تبين وجه العدول عن عبارة العلامة السكاكي والابحار
مع اي مع واحد من الفصل والوصل والاطناب بطي بعض الكلام جملة
كان او اقل او اكثر ولا طية فبلاغة الكلام بتأليفه التأليف الطبع على كل
ولذلك يقال هذه الكلمة تأليف مع هذه ولا تأليف مطابقة لذلك ما ذكرناه
حديث اجمالي لا بد من تفصيله لا بد بحري مجري لا محالة وهو من البدو ومعنى
ما بين اليد والجنب الى لاسعة ولا يجوز في شئ تقرب على ما تقدم وشئ
في مقدمات يتناسب ترميدها امام التفصيل المذكور لما يتلى عليك التلاوة
الاثنيان بالكتاب في اثره الاول في القراءة ولا يخفى ما في هذا النعبة من التوفيق
هذا الفرع بغيرها بمنزلة الاحاديث المروية باذن الله تعالى بغيره وقد
مروجه تفسيره به وقد ترتب لكلام هنا اي في مقام تفصيل تلك الاعتبارات
على فنون اربعة لما كان هذا معلوماً بالنص في السابق لا بالتفصيل اللاحق
لم يكن وجه لان يقال كما ترى فلذلك ترك والفنون المذكورة اجزاء لذلك
الكلام بمنزلة الفصول والابواب وانما عنوانها بالفنون لانها تبين فنون
الاعتبارات **الفن الاول** في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري وقد مر في
صدر الكتاب وجه هذه الطريقة **الفن الثاني** في تفصيل اعتبارات المسند
اليه الفصل في مقام التفصيل لا يخفى عن حسن موقع الفن الثالث
في تفصيل اعتبارات المسند لما كان كل من الفصل والوصل من حيث انه
امر عارض للكلام مقتضى المقام واعتباراً مناسباً له قال اولاً اذا كان

المقتضى وصلها او فصلها ومن حيث ان له امورا تتعلق به ككون الفصل
كمال الاتصال او الانقطاع وكون الوصل للتوسط او دفع الارباع او غير
ذلك باعتبار مناسب للمقام قال هنا **الفن الرابع** في تفصيل اعتبارات
الفصل والوصل وكذا الكلام في الابعاد والاطناب ولذلك قال والابعاد والاطناب
اي اعتباراتهما وقيل ان نفع هذه الفنون مقربا اي قبل ان نسمع في المنح
وهو الاعطاء وكأنه نظر الى ان الشروع ملزم فليكون قبل تمام المشروع فيه
يكون قبل الشروع فيه والاختلاف امر الانظام او بطل حكم الالتزام فانهم
هذه الكلام في الذكر بغير ما فيها من المسائل وتقريرها بالشواهد والادلة
نبتك على اصل استعار الاصل الامر الثابت بته على حكم بدوي يمتني عليه البناء
على زوايا العلوم ومقاسها رجا ان تختل من خطوة كاملة ولكن
ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك هذا هو السماع وفي بعض النسخ المقروءة
تكون اي انه على ذكر منه اي ذلك الاصل والمشهور ان الذكر ما يكون باللسان
ولذلك قال مقربا في الذكر بالضم فليكون بالقلب لهذا قال على ذكر منك وهو ان ليس
من الواجب كان المقام مقام نفى الكون الا في ذكره لان نفى وجوبه الا انه كلامه
على امر دقيق وهو ان الشيء ما لم يجب لم يقع فكني بنفي وجوب الكون عن نفيه
والمراد بقرينة المقام ومساقي الكلام تفصيل التائيه على الوصل اذ به يتم التقر
وحصل الترغيب في التقليد وهذا التفصيل بحسب الغالب فلينا فيه فضيلة
الذي قبل على التائيه نادرا وبقاء الكلام على الغالب في مثل هذا المقام ساج
ذاب في صناعة العلم ان يتعلق بكيفية العمل كان مقصودا في نفسه
علما وان كان متعلقا بها كان المقصود منه ذلك يسمى صناعة في عرف الخاصة
وان كان المرجع في اصولها وتعاريفها اي الرجوع في مبانيها واستخراج

فوقها

فروعها منها التي مجرد العقل اي من غير دخل للموضع والاصطلاح والالف والعاء
كالطب واما العلوم الحكيمه فليست من قبيل الصناعة ان يكون الذخيل فيها
اي المنسوب اليها من غير ان يكون عريضا فيها يقال هو ذخيل في بني فلان
اذا انتسب معهم ولم يكن منهم كالتائيه عليها من نشأت في بني فلان وموالات
ومثاني فيهم وتعدية بعلى صنعتهم معجبه جيل اي كمن كان كالجبول عليها في صنعتها
الذوق الذوق حاله ادراكية تشبه ذوق الطعوم كاترها عيان بعد تبحر
وفي العقيقات الصرفة ايضا ذوق هو ادراك يشبه الكشف والمث سدة
فكيف اي فكيف عجب اذا كانت الصناعة كصناعة البلاغة مستندة الى الحكمة
عرفية اي منسوبة الى عرف البلاغة فان ما عندهم من دلالة رابعة بيني عليها
كثير من اعتبار انهم ميناها ذلك العرف والمنسوب اليه من الاعتبار على
نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع النك ورواياتها
ما لا يظهر وجهه كاعتبار التزوم في بعض الجازات المرسله ادعاء واعتبار النضاد
علاقة في بعض الاستعارات وادراكها كالتحتمل في النوع من الاعتبار وانما قصده بالذكر
لتظهر ثابته الكفاية اليه في التفات بين الذخيل والاشي وانما عدل عن عبارة الاصل
وهي تحكيمات وصنعية اي منسوبة الى الوضوع والاصطلاح مثل كون الامم وان التائيه
لعدم التائيه للاستناد الى التحكيمات الوضعية المذكورة في التفات المزبور اعتبارا
الفية اي امور ينظر اليها وترابي منسوبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم
والالف والتتبع للأكيب مثل كون قولنا الزمان يدب شرب وبطرب كالتحتمل
والاعتقاد وامين تذهبون الاستحلال فلما على الذخيل اي اذا كان الامر كذلك فلما
على الذخيل في صناعة علم البلاغة لم يقل علم المعاني لعدم اختصاص ما ذكر للذخيل
فيه بل عام شامل للذخيل في قسمه ان يقلد صاحبها التائيه فيها الذي صار كالحزب عند

Copy

ersity

وقيل فتواه وان لم يعلم وجهه وهذا الكلام كالذي تقدم قوله
 فبالحي ان لا يتخذ المني كونه محوكا على منوال قوله مع ما انزلنا عليك القآن
 لتفي فلان في قوله ان يقال كان ينبغي ان يقال فعلي الدخيل في صناعة
 الان لان المقام مقام الترتيب على التقليد والحس عليه وانما قال بعض
 فتواه لان اكثرها يتوصل بادلها الواضحة او بالتبني عليها الى ادراكها
 الذوقي والفتاوي جمع الفتوي وهو جواب الامر بالحادث ومنه الفتى
 والتقليد الاحذ بقول الغير وكلمة الشك في قوله ان فاته الذوق هناك
 لا يذ ان بان حق المنتسب الى هذه الصناعة ان يكون صاحب ذوق
 كامل وان من قصر ذوقه عن ادراك لطايف اعتباراتها لا ينبغي له الانتساب
 اليها وانما يقال فاته اذا سبقه وانفلت منه ففي عبارة فاته استارة
 الى ان الترتيب في هذه الصناعة لا بد ان يكون طالب الذوق الي ان يتكامل
 له على مهل اي يتقدم مستمرا على ذلك لتقليد الى وقت ان يتكامل على
 ثبات وانتظار في المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة توجبها ذلك
 الذوق الذي هو ملك الامر فيها على ما قال المص ان ملك الامر في علم المعاني
 هو الذوق السليم والطبع المستقيم وكان شيخنا شرف الملة والدين
 الحافظي السيد المص وصدور الفاضل اورد على دعواه شاهد على عدل من كلام
 شيخه ومن كلام شيخ الكل عبد القاهر الجرجاني واثني على شيخه بقوله لا بد
 لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معذل من كل بكل له وضمه ذلك في نفس
 الدخيل بالتقليد وترغيبه في استحصا موجهات الذوق مبينا انه طريقة
 معروفة فيما بين ارباب هذه الصناعة واصحاب السبيل ووقع ما عسى ان
 يخط بالبال من ان الاحالة المذكورة كانت عن قصور من الاستعداد او نقصا

التقليد

الكميذ ذلك الامام في نسخة الاصل رفع على البديل والاحسن النصيب على
 المصحح كن تسبح انزل على لم دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون
 له مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام ولا يثارة
 طريقة العلوق في مدحه اطلاق المثل في قوله بمثله الادوار ومن لم يتنبه
 له قبح بقوله في هذه الصناعة ونسبة ترك السباحة الى الزمان على طريقة
 قول الشاعر بهيات لم يأت الزمان بمثله ان الزمان بمثله ليخيل مجازية متعارفة
 مامصدرية دار الفلك الدوار كان المناسب لقوله كن تسبح ان يقول ما يدور
 وانما عدل عنه الى ما ذكر للتنبية على ان دور الفلك معزل عن نسبة الزمان
 اليه بالمضي والاستقبال فافهم سر هذا المقال نعم الله يقال تغدت
 الشيف اي ادخلته في الغد يغفر الله الغفر والغفران والمغفرة التبر
 والغفارة والمغفر مأخوذان من ذلك لمراد من الذنوب اي احاط اليه
 رخ بالستر من جميع الجوانب ولا يخفى ما في هذه الجمع بينهما من المبالغة المتأني
 للمقام ثم انه جعل المغفرة لقوة الرجاء كما كانت فذلك اني بصيغة الماضي
 في مقام الطلب يحيلنا خبر كان وفي الجمع بينهما اشعار بالاستمرار وبنائه
 لفظ كثيرة في قوله بحسن كثير من محسنات الكلام يقال احاله بالدين على فلان
 كالتبديل حمة الحسن كان دينه في ذمة اساده فاحاله به عند المطالبة
 على الذوق اذا راجعناه فيها اي في كثير من المحسنات على الذوق والواو
 في ونحن الحال من محيلنا ح اي حين ما كان يحيلنا على الذوق لقصور الادراك
 طرف متعلق بالظرف الواقع خبر اعني من تبع اي ظهر واستمر في عقد في
 جماعة من شعوب علم الادب قد مر بيان علم الادب وشعوب فنونها
 وصنغ بها يد كني به عن اتخاذهما صنعة اصله الصنغ فان صنغ اليد

يلزمه لادن الاستشهاد به السابق التصريح به والاحتياج الى المصباح بعد
 طلوع الصباح ولم يرد به التعبير عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبح في
 محله والافعال واصطغ بها اخرج حقه ان يضيف الى نفسه لا الى يد
 وعاني فاسي فيها وكن قصده وكنت تعبته قال في الاساس يكمل لنفسه
 وبها كلمة تنبيه وهو ضمير الشأن او مبهم بفتحة قوله الامام عبد القاهر
 عطف بيان له قدس الله روحه من القدس بمعنى الطهارة والمراد تطهير
 من الذنوب في دلائل الاعجاز اسم كناية لم يبعد خبرنا ويل كما هو الظاهر
 او بدونه على ما جرت العادة والبعض والاحتاجة الى تقدير القول هذا اشار الى
 الاحاطة على الذوق **الفن الاول** من المعلوم اي عما لا يحتاج الى البيان
 وان غفل عنه بعض الاذهان ان حكم العقل اي الذي يحكم به العقل
 حال اطلاق الاسم معمول لحكم العقل ويكتفي في صحة الظرفية كونه المحكوم
 فيها كما في قولك ربيت الصبي في الحرم والطلاق الذي كناية عن عدم ما من
 شأنه ان يمنع عن التكلم على وفق المراد فيندرج فيه صديق المقام وخوف
 التمام وغيرهما من الموانع لاصل الكلام واتمامه وتطبيقه على المرام وتخصيصه
 بقيد السكون لا يناسب لمقام كماله لا يخفى على ذوي الافهام هو ان يقع
 المتكلم الا فرغ سبب الجسم المانع في الظرفية قال في الافادة القائل انه
 يصيب فيها الاجسام المذابة حتى تشكل بشكله وتقدر بقدره والمراد
 من الاستحالة التمثيلية انما هو هذا القيد الاخير ما ينطبق به حقيقة كان
 او حكما لا بد من هذا التعميم ليشمل المقدار الذي في باق الكلام دلالة عليه
 فان الحكم المذكور شامل له ايضا فقيه اشعار بان الكلام بعد تحقق كل
 الافادة في اخره زعمه انشأ لانه ومن غفل عما سبق له الكلام ثلث الاقسام

فقد استعمل في هذا الفن من المصباح بعد طلوع الصباح ولم يرد به التعبير عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبح في محله والافعال واصطغ بها اخرج حقه ان يضيف الى نفسه لا الى يد وعاني فاسي فيها وكن قصده وكنت تعبته قال في الاساس يكمل لنفسه وبها كلمة تنبيه وهو ضمير الشأن او مبهم بفتحة قوله الامام عبد القاهر عطف بيان له قدس الله روحه من القدس بمعنى الطهارة والمراد تطهير من الذنوب في دلائل الاعجاز اسم كناية لم يبعد خبرنا ويل كما هو الظاهر او بدونه على ما جرت العادة والبعض والاحتاجة الى تقدير القول هذا اشار الى الاحاطة على الذوق

والافادة في اخره زعمه انشأ لانه ومن غفل عما سبق له الكلام ثلث الاقسام

فقد استعمل في هذا الفن من المصباح بعد طلوع الصباح ولم يرد به التعبير عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبح في محله والافعال واصطغ بها اخرج حقه ان يضيف الى نفسه لا الى يد وعاني فاسي فيها وكن قصده وكنت تعبته قال في الاساس يكمل لنفسه وبها كلمة تنبيه وهو ضمير الشأن او مبهم بفتحة قوله الامام عبد القاهر عطف بيان له قدس الله روحه من القدس بمعنى الطهارة والمراد تطهير من الذنوب في دلائل الاعجاز اسم كناية لم يبعد خبرنا ويل كما هو الظاهر او بدونه على ما جرت العادة والبعض والاحتاجة الى تقدير القول هذا اشار الى الاحاطة على الذوق

تخاشيا من الحشاشية الناجية ومعنى حاشا انه صار في حاشا اي في ناحية
 ويلزمه التجانب على المبلغ وجهه واستقف على فائدة هذه المبالغة عن وجه
 الالافية اي كلمة ذات لغو فهو مثل تامر ولابن لصاحب التمر واللبن وذلك
 ان الكلام اذا كان زائدا على قدر الحاجة يكون مشتملا على اللغو وان كان
 ناقصا عنه يكون عند البلغاء نازلا منزلة اللغو في عدم الاعتداد به وقيم
 المحترز عنه لهذا قصد المبالغة المذكورة آنفا واللغو ما لا يعينك من قول
 او فعل كالتعجب المفضل والوصمة العيب في اندفع في الكلام مخبر ان يقع
 على ما مر من الاصل لا تفصيل له فذلك اني بالكلام بدل ما ينطبق به وبالمخبر
 بدل المتكلم فان كلامه البدلين المذكورين اخضع من اصله مندرج تحت ولما
 كان المعبر قصدا للاخبار سواء كان للمخاطب وليس مع آخر وهو كما يكون
 بالجملة الخبرية كذلك يكون بالجملة الطلبية على ما تحيط به خبر في آخر القانون
 انما اطلق الكلام والاعخبار وقيد الشارح بكونه مخبرا اي قاصدا للاخبار
 لان اللزوم المذكور على تقدير الشروع في الكلام بذلك القصد ومن حمل الكلام
 على الجملة الخبرية والاعخبار على اعلام المخاطب فقد رسا على كنه الخطا في كل
 من مقام كلامه ثم ان في التعبير عن الشروع في الكلام بالاندفاع فيه
 اشار الى ان شأن البليغ ان يشترع في المقال باقتضاء الحال لا بالاتباع
 لما يحظر بالبال من هو اجس الوهم والخيال لزم ان يكون قصده اي مقصوده
 والملزوم حقيقة هو الاندفاع المذكور في حكمه بالمسند للمسند اليه سواء كان
 ذلك في صورة الخبر او في صورة الطلب في خبره ذاك اي الذي اندفع فيه
 افادة الضمير للمتكلم وانما لم يقل للمخاطب كقيل في الاصل لما عرفت فيما تقدم
 ان الافادة له غير مقصودة في كل خبر بل المقصود ان يكون خبره على طرفة الافادة

Copyright

متعاطيا متنا ولا مناطها متعلق الافادة وهو التركيب وما فيه من التعريف
بمخفف ما حقه الاثبات وتقديم ما حقه التأخير وغير ذلك ومن قصده على
التركيب فقد قصر ومن زاد عليه قوله وما يضم اليه من المؤكدات بدو
من التعريف فقد ترك المهم واني ما لاحاجة اليه لان اطلاق التركيب منتظم
كما لا يخفى بقدر الافتقار لازيد او لا ناقصا تخالفا عن الآفة فاذا انقضى
الجملة الجزئية تفصيل التفرع المذكور في صورة الجزئية المقصود بالبحث في
هذا القانون وتقسيمه الى الابتدائي والطلبية والانكاري وبيان لما يليق
بكل منها من الاعتبار الخاطئ والنماذج الكلام على افادة فائدة الجزئية الاصل
ولما يظهر جريان الاف نام الثلثة المذكورة فيها الى من هو خالي الذهن الذي
قوة النفس على التمسك بالعلوم وقد يطلق على النفس الحاصلة فيها تلك القوة وهو
المراد منها عما يليق اليه اراد به الحكم خاصة لا بجميع الجملة الجزئية لان الخلوة عن
الطرفين مطلقا ليس شرطها وفيه تنبيه على ان الملقى حقيقة هو الحكم ومعنى
الخلوة عنه ان لا يكون معتقدا به ولا ينقيضه ولا مترددا فيه لمحض طرفاه بل
طفاها كما قيل في الاصل لان طرفية المسند والسند اليه بالنسبة اليه الحكم
ونسبتهما الى الجملة بالجزئية لا بالطرفية وفي التعبير المذكور تنبيه على ان المراد
حضورها من هذه الجبئية لا من حيث انها زيدة وقائمة مثلا ولا شريفة في ان
حضورها بالجبئية المذكورة لا يوجد في خالي الذهن بالمعنى المذكور قبل الاجابة
ضرورة ان حضورها بتلك الجبئية لا يتفك عن الشعور بالنسبة الحكمية ونوع
ترد فيه ومن ههنا تبين ان قوله لمحض دون يحصل للاشارة الى ان الطرفين
كما انما حاصل عنده الا انها غالبان حصولهما غير كاف لان الشرط حضور
والحصول قد يتفكك الحضور وانما قال عنده دون فيه رعاية العبارة المختارة

على الذهن

بشر

ويتنقش في ذهنه الفرض الاصيل من القاء المذكور انما هو ينتقش الحكم وانما
في نفس من القى اليه وحضور الطرفين عن مقتضود الاجله وقد نبه على هذا فيما
يا على ما استقف عليه اسناد احدهما الى الآخر ثبوتا ونقيا اراد به تفصيلا هو
المراد من الحكم الذي عبر عنه بما يليق اليه ولذلك لم يكتف بارجار الضمير اليه بقوله
ويتنقش كيف في ذلك الانتفاش كالاتفاق في مقام التحليل لما قلنا انفا ان الاول
ايضا مقصود ضروري ان السك لا يتم بدونه ثم خص السك بالذكر في جزاء الشرط المذكور
تجويد الماهو العرض الاصيل والمقصود بالذكر عن غيره وبمكن لمصادفة آياه
خاليا اي شانه ان يتمكن والابا في عدم حصول التمكن في بعض المواد لما لا
الكلام خطا في تبناه الاخذ بالمناسب وما هو الغالب وهو معطوف على متضمن
ما سبق كانه قال يحصل الاسناد المذكور ويمكن اناني هوها قبل ان اعرف
الهوي اي قبل ان اعرف الهوي فمعنى الاستقبال غير معتبر وعرفان الهوي كناية عن
الابتداء لان المانع عن تمكن هوها هو الابتداء بهوي غيرها لا معرفة الهوي
وتصور كيف والهوي حسن موقع الشيء من النفس مع الميل اليه فضا
عليه خاليا فتلك من هذا على وفق الرواية وفي بعض النسخ فضا وفيه هو
الذي يقتضيه الرواية كما في التنكير من الفخامة وفي التعريف بالاضافة وصحة
الاغنة في تبني الجملة عن مؤكدات الحكم تفرع على قوله ويمكن الا على كفي لان
الاستغناء المذكور لا يحصل بمجرد الكفاية المذكورة وما وقع الست لستها ونحو
التعريف عوي التمكن وقد مر انه لا يضرها عدم حصول التمكن في بعض المواد لوجود
المانع ولكن يقول انما اسند الاستغناء المذكور الى الجملة لا الى الخاطبة لانه
مع طوله قد يحتاج الى المؤكد الامر ما ولكن لا عبرة به لعدم ظهوره عند
المتكلم وبسبب تعدد النوع من الخبر ابتداء لانه خبر ابتداء من غير

Copyrighted material

اعتبار طلب وانكار واذا القاه الى طالب الباقي اليه اراد الحكم خاصة لا الجملة
باسرها وقد مر بان يتعلق بهذا من جهة طرفه وقدم وجه التنكير فذكر
عن الجملة مع ما فرع عليها صفة كما شئت لمجرد كون الاسناد طرف
متعلق بعينه اي مجاوزين الاستناد فانه ليس عنده فهو منه بين بين
اي بين الاثبات والنفي في تعريفه على ما قبله دلالة ظاهرة على ان
حضور الطرفين بدون حصول الاستناد مورث للتردد والجهالة فيه ومن هنا
ظهر وجه ما اشار اليه فيما سبق بقوله لمحضه فيما طراه عنه من ان
شرط خالي الذهن ان لا يحضر الطرفان عنده بل يكون ذلك بانحاء الجملة الخيرة
ومن غفل عن تلك الدلالة ولم يتنبه لهذه الاشارة اعتبر ضل عليه واجاب خطأ في
السؤال واصاب في الجواب فهو مبتدأ خبره بين بين وصح منه الاستناد وهو في
الصفة المحذوف يغتر بين بين اي هو كاي على محل من الاستناد واللام
في لينفرد متعلق بالقي اي لينفرد المنكلم المخاطب كما يشهد له الملق و مقتضيه
الاتساق فان ما ذكره في قرينه الاتي ذكره على هذا النسق عن ورطة الجيرة الورقة
البلية التي لا تخلص منها واصحابها الرهبة الغامضة ذكره الزمخشري في الاسان
احتسج حوا اذا و اشارة على وجه الاشعار بالفرق بينه وبين مراتب الانكارات
التاكيد بحسب منكره دون هذا الضعف المانع جدا تقوية الحكم بادخال اللام في
في الجملة كلام لفظا ومعنى بخلافه فبما انه غير متصل بالجملة انصافا فلما
قدم قوله في الجملة على قوله او ان حقه ان يعطف باولا بالاول لان المراد لتقوية
باجدع الارها وانما ذكرها تمثيلا لا تخصيصا وقدم اللام في الذكر مع ان الاصل
في التنكير لان المقام ليس بقوي في اقتضاء التاكيد كمنه لزيد
عارف وقد سبق ان الجمع من ادنى التمثيل لكثرة الامثلة بل لتعدد

انواع

انواع المثال وان زيد اعترف حقه ان يعطف بالاول والجامعة للابا والفا
ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا لانه خبر اعتبر فيه الطلب ممن القى اليه واذا
القاه الى حاكم فها اي الى من له حكم في الجملة التي القيت اليه حاضرة اكانا في صورة
الخطاب او غائبا كما في صورة الكتاب بخلافه اي بخلاف حكم الخبر بان يكون
الحكم في طرفي النقيض وانما اعتبر بهذا القيد لان مبني تسمية هذا
النوع من الكلام انكارا عليه ليرده تعليل للقاه وفي عبارة الرد اشارة
الى ان المتبادر الى كل فهم هو الحكم الصحيح والحكم الفاسد انما يكون بالانحراف
عنه لعرض الى حكم نفه لم يوجب جواب اذا وقد ذكرنا فيما سبق وجه
الفرق بين وجب واستوجب فنذكر ذلك اي ما ذكره من الحالة فان التاكيد
مقتضاها لا مقتضى الحكم المذكور ولهذا عدل عن عبارة الاصل تاكيد بحسب
ما شرب ما مصدرية يقال اشرب الثوب الصبيغ اذا اندخله الصبيغ اليه
في اقامة اسند الى المفعول الاول المخالف الانكار وانما قال المخالف دون المخا ط
لان المعنى في الكلام قد يكون حال السامع دون المخاطب وايضا الخطاب
مختص بالحاضرة اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيد اكانا بمقدار اشرب
المخالف الانكار في اعتقاده المخبر فان مبني التاكيد على قدر الانكار عند ليخرج
حكم مفعول الى استوجب فينتبه لرد المذكور غير ترتيب لاصل رعاية كمال
الترتيب فان المفعول به حقه ان يتقدم مع ما يتعلق به على المفعول له وهذا
القدر من البعد عن العامل لا يختل بالقصاصة كمنه اي كمنه فوك ان صادق لمن
ينكر صدقك انكارا ما وفوك ان صادق لمن يبالغ في انكاره اي في انكار
صدقك وفوك والله ان صادق كاي على هذا القياس المذكور اعني زيادة
التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك ان شئت



9413

أفعلوا في أن وجد الكلام كونه غير داعي التاكيد
والماجر له عنة قلنا هو حال التفتيح فان شارح
لما صلتان لم يحسن في تقسيمهما الوجه المذكور
الخير والعالمية استحسننا ووجوبها مع
هذه الحالة السالكى يسمى بالنقص ووجد
العدد ولعنيتها الى ما ذكر من مبدئ
في الشرح ثلاثة
وصفة

فان التاخير وحقها او عطية كما تقدم
والاتفاق على لولهما عطية
من هذا القبيل المذكور

جواب ابن العباس يقال المستوفى من كذا اذا صار منه على ثقة بهذا
على ما في الاساس والمراد بتأييد الجواب المذكور بما تقدمناه لاننا نريد بالجو
الكندي وهو ابو اسحق المتفلسف حين سأل عن لطف الجواب والسؤال
بمعنى الاستفسار وهو دليل على انه مستفهم لا معترض ولا يعارضه دلالة
ان على التاكيد لان موجبه قوة الشهية وكذا اجبات اجدلان دلالة على
رسوخ تلك الشهية في نفس واللازم من ذلك كلمة شدة الحاجة الى الاستفسار
عن الثقة في هذا الفن وهو في اعتقاد الكندي ابو العباس لم يرد ويشهد
لذلك كونه اليه على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز الا انه يجوز جواز امر جوا
لكون الكندي معترضا حيث قال بعد نقله القصة واذا كان الكندي يذنب
عليه هذا حتى يركب فيه ركوب مستفهم او معترض فما ظنك بالعامه ومن
هو في عداد العامة ممن لم يخطر شبه هذا ابدا والمصراخذ بالاول نظر الى دلالة
الحال او جملا لا الكندي على الصلاح فانما اني اجده في كلام العرب وازيدا
لا حاجة اليه تمام الكلام يقولون عبد الله قائم استيناف لبيان ما ذكرتم ثم
يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم اذ لا تراخي استغنى
للبعد بين الكلامين لا شمال الاخير منها خشوا في زعم المتكلم والمعنى واحد
قوله فالفاظ متكررة لسقوطه عن درجة الفصاحة وذلك ان في كل الاشارة
الى جواب ابن العباس بل المعاني مختلفة اضراب عن قوله والمعنى واحد
والقاء في قوله فقولهم للتفصيل عبد الله قائم اجبار عن قيامه يعني انه مجرد الا
والا فاصل الاخبار مشتركة بين الثلثة وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن
سؤال سائل وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه لم يرد
ان الكلام المؤكد لا يكون الاجوابا عن انكار منكر او سؤال سائل لانه قد يكون

الكلام

هذا الكلام هو الذي هو في الاساس والمراد بتأييد الجواب المذكور بما تقدمناه لاننا نريد بالجو
الكندي وهو ابو اسحق المتفلسف حين سأل عن لطف الجواب والسؤال
بمعنى الاستفسار وهو دليل على انه مستفهم لا معترض ولا يعارضه دلالة
ان على التاكيد لان موجبه قوة الشهية وكذا اجبات اجدلان دلالة على
رسوخ تلك الشهية في نفس واللازم من ذلك كلمة شدة الحاجة الى الاستفسار
عن الثقة في هذا الفن وهو في اعتقاد الكندي ابو العباس لم يرد ويشهد
لذلك كونه اليه على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز الا انه يجوز جواز امر جوا
لكون الكندي معترضا حيث قال بعد نقله القصة واذا كان الكندي يذنب
عليه هذا حتى يركب فيه ركوب مستفهم او معترض فما ظنك بالعامه ومن
هو في عداد العامة ممن لم يخطر شبه هذا ابدا والمصراخذ بالاول نظر الى دلالة
الحال او جملا لا الكندي على الصلاح فانما اني اجده في كلام العرب وازيدا
لا حاجة اليه تمام الكلام يقولون عبد الله قائم استيناف لبيان ما ذكرتم ثم
يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم اذ لا تراخي استغنى
للبعد بين الكلامين لا شمال الاخير منها خشوا في زعم المتكلم والمعنى واحد
قوله فالفاظ متكررة لسقوطه عن درجة الفصاحة وذلك ان في كل الاشارة
الى جواب ابن العباس بل المعاني مختلفة اضراب عن قوله والمعنى واحد
والقاء في قوله فقولهم للتفصيل عبد الله قائم اجبار عن قيامه يعني انه مجرد الا
والا فاصل الاخبار مشتركة بين الثلثة وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن
سؤال سائل وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه لم يرد
ان الكلام المؤكد لا يكون الاجوابا عن انكار منكر او سؤال سائل لانه قد يكون

الكلام يزيد الاهتمام واظهار كمال العناية ولعمري نشاط المتكلم وكونه عن
صميم قلبه وللدلالة على ظنه الباطل الى غير ذلك من المعاني التي يناسب التاكيد
بوجه خطاني بل اراد بيان فائدة من فوائد التاكيد اذ بذلك القدر يتم الجواب
ويندفع الشبهة وخص بالذكر ما هو الغالب في الاستعمال الشائع من بين
معانيه الخطابية هذا ثم انك ترى ختم الكلام المذكور بهذا ثم شرع في
كلام آخر ثم تبيها على قوة الانقطاع بين الكلامين وكما لم يعد احد سماع الاخر
كانه يقول هذا الكلام السابق ولا تخلطه بالكلام اللاحق فانه ليس من
بل اعلى منه شأننا وبعبارة منه رتبة المعلقين السحر الخلق بالكسر العجيب
ومشاع مغلق يأتي بالعجائب التي يتداخل في حد خوارق العادات ومن
هنا يقال له السحر والسحر الاخذة وكل ما لطف ما خذ ودق فهو سحر
ثم غلب على الصفة المعروفة وهو المراد منها وفي قوله ثم ان من البيان
لسرا وقوله في هذا الفن بمنزلة عبارة منهم في قول صاحب الكشاف ومن
ثم ترى المعلقين السحر منهم كانهما يتناسون التشبيه ويضربون
عن نوعه صفى اوليس المراد منه بيان موضع سحرهم لان سحرهم في كلامهم
البلغ لاني فن البلاغة بل بيان تمكنهم منه ونبات قدمهم فيه وقد خرج به
الكلام عن حد الاستغارة الى حد التشبيه كما خرج قوله في حجة يبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود بقوله من البر على ما يأتي تحقيقه في موضعه باذن
ينفثون الكلام النفث النفث مع ريق ومنه النقائض في العقد وهذا بمنزلة
الترشيح في الاستغارة المشبه لا على مقتضى الظاهر كثيرا ارا كثر في نفسه
لا بالنسبة الى معاملة وذلك اشار الى النفث المفهوم وذكر المص تنزيل العلم
منزلة خالي الذهن وعكس لا يتصور ولم يذكر تنزيل العلم منزلة السائل

لا يظهر كما توهم بل لانه لا يمتاز عن تنزيله خالي الذهن ان ترك
 التاكيد او عن تنزيله المنكر ان لم يترك ثم ذكر تنزيل غير التاكيد
 اي الخالي الذهن منزلة التاكيد وتنزيل المنكر منزلة التاكيد مندرج في تنزيل
 المنكر منزلة غير المنكر وعكس وان كان متصورا لا يظهر لان امارته ترك التاكيد
 ودلالة عليه ضعيفة لجواز ان يكون ذلك لعدم لزومه ثم ذكر تنزيل غير المنكر
 عالم كان او سائلا منزلة المنكر ثم ذكر عكس وهو تنزيل المنكر منزلة غير المنكر
 سائلا كان او خالي الذهن بلا فرق بينهما ولا مجال للتعميم للعالم لانه غير متصور
 على ما مر فالصور الرابع التي ذكرها المصنف مندرجة تحتها الاقسام الواقعة وهي
 يجوز وقوعها على قانون البلاغة وهي ستة بحسب المفهوم واربع بحسب التصديق
 ومن توهم انها تسعة فقد توهم وان علم ان عدم تصور تنزيل الجاهل منزلة العالم
 انما هو في صورة الاخبار واما في غير صور الاخبار فتصور بل واقع كما في الاقسام
 الجاهولة المتصورة على المذبح فان حقها ان يخبر بها الا انها تنزل منزلة المعلوم في
 مخرجها لتكتمه لا تخفي على الفطن اذا احتلوا المحيط بما يقيد الخبر عدل عن عبارة
 الاصل رعاية لما هو المعهود وبلازم في بدته انما اعتبر هذا العلم ايضا لظهور
 التنزيل المذكور ويتعين اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فانه على تقدير عدم تحقق
 العلم التام يحتمل ان يكون الاخبار لا فائدة كما في نحو حفظ التوراة فلا يتعين
 الاخراج المذكور ومن لم يثبت له من ان الاول كاف والتوضيح لكس البلاغة
 ثم ان الخالي الذهن عن العلم بالمباينة في عرفهم على ما مر على الاشياء هو من لا يكون
 الاستناد منتقشا في ذهنه ولا يكون الطرفان حاضرين عنده اذ لو كان الاول
 يكون عالما او منكرا ولو كان التاكيد سائلا فلا تناول له بحسب معناه الوفي
 الا كما هو المراد علما تميز عن نسبة المحيط الى المستوفى به كما يقيد ان يقول

اذ

اذا احتلوا العالم بما يدعى الخبر وبلازم فابق الخبر وانما عدل الى ما ذكره في
 في اثبات العلمين المذكورين كما يلا يتوهم ان التنزيل المذكور لقصور
 في علمه بهما محل الخالي الذهن عن ذلك اشارة الى العلم اراوا الخلو عن
 الاستناد وطرفيه وقد عرفت وجهه لاعتبارات خطابية الخطابة صناعة
 يمكن بها اقناع الجاهل ويريد ان تصدقهم به بقدر الامكان وبها يله البرهان
 والاعتبارات الخطابية ما يناسب تلك الصناعة ولا يلزم ان تكون
 مفيدة للظن كما توهم مرجعها اي مودتي تلك الاعتبارات بحريية بوجه مختلفة
 بعضها راجع الى المنزلة كتحقيق الملقوق وبعضها راجع الى المنزلة لعدم علمه
 بعلمه ويندرج تحت السؤال عن مضمون الجملة واما الذي يرجع الى تضعيف
 علمه فلان سبب البلاغة في اثباته لما كان ما ذكر من تنزيل العالم منزلة الجاهل
 مظنة الاستبعاد اذ تنج الى الاستشهاد فقال وان شئت اي وان شئت
 شئت مدك لما ذكر فعلك كما تستك بكلام رب العزة وما ذكره استشهاد
 معنوي لا تمثيل للسئلة ولذا كقوله على تمامها وهو بقوله فيسوفون الكلام
 الى هذا وقد مر نظير هذا ولقد علموا اي اليهود لم تكن كشراة اي استبداء
 بكتاب الله تعالى والصغير لما يتلو الشياطين واللام الاول للتاكيد القبيح
 والثانية لام الابتداء لتعليق فعل العلم ماله في الآخرة من خلاق نصيب
 ولبس من شر وابه انفسهم عطف على جملة القسم والجواب او على الجواب
 وعطف لانه شأنا على الاخبار كثيرة لو كانوا يعلمون جواب لو عذوف
 اي لا تردعوا عن تعلم السحر والشعوذة وابتار كتبه او لكان خير لهم كيف
 تجد صدر حال من ضمير عليك الاستيناف في موضع جواب الامر وكيف
 حال من تجد اي واجد اول الكلام المذكور وجدانا متشابها عجيبا ظاهرا

اعتبارات خطابية

مكتشفاً بلا شبهة يصف أهل الكتاب بالعلم أي بعلم ما ذكر على سبيل التأكيد
 القبيح وآخرة ينفيه عنهم لأن كونه انتفاء الشيء الانتفاء غيره حيث لم يعملوا
 بعلمهم تعليل للنفي المذكور فكان فيه دلالة على أن العلم الذي لم يعمل به ليس
 بعلم بل حجة على عالمه فهو راء من جعل واقف وفيه تأمل ونظيرة أي نظيرة القول المذكور
 في النفي والاثبات أي في نفي الشيء وإثباته لأم خطابي وإن لم يكن هو العلم
 قوله نفع وماريت أفرميت ولكن الله ربي وذلك أنه تعالى أثبت التسمية له لأن
 صدرت منه ونفاها عنه لأن أثرها الذي لا يطبقه البشر فعلم تعالى هو الذي
 وكانه علم لم يكن له مدخل فيها أصلاً عندنا على وفق الكشف وأما على ما ذكره الإمام
 البضاوي من أن المعنى ماريت حقيقة أفرميت صورة فلما يكون نظيره الفاعل
 لا يتوارى والنفي والاثبات على معنى واحد فلا يتحقق تنزيل الموجود منزلة المعلوم
 ولأم خطابي وهذا ظاهر وإن خفي على الناظرين في هذا المقام فإن قلت
 على ما ذكرت تسمية الكلام يلزم أن لا يطابق مضمون الكلام للواقع فيلزم الكذب
 وكلام الله تعالى منزه عنه فلا بد من المصير إلى التوجيه نحو ما ذكر قلت الكلام المنزّل
 لأم خطابي على وجه لا يطابق الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو أسلوب
 الدلالة عنه إلى معنى يناسب المقام والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود
 في الكلام وبذلك يدفع الشكوك والأوهام عن الآيات والأحاديث النبوية
 المتضمنة للبالغة لأم خطابي يناسب المقام وقوله تعالى وإن تكثروا يؤمن
 من بعدهم قال الإمام الراغب التثنية على التثنية وهو فسخ الخبر
 لكنه يقال في المنزلة كالكسبة والاختيصة والعهد كل أمر شأنه أن يراعى
 كالمؤمن وطعنوا في ذلك بما به وزدوه فقاموا إليه الكفر أي فالتكفير والتكفير
 عن الضمير للدلالة على أنهم صاروا بذلك ذوي الرياسة والتقدم في الكفر

أحقاً بالقتل إنهم لا إيمان لهم أثبت لهم الإيمان بأصنافها إليهم وإيمان التثنية
 عليها ثم نفاها عنهم حيث لم يراعوها ولم ينف بها ولما كان يقول إنما نفاها
 بعد التثنية فالله لا يثق بالوثوق فلما يكون من قبيل ما نحن فيه فسوف
 الكلام عطف على أصله عدل عن المماثلة إلى المضارع لأننا نرى السوفق عن حال
 لأنه ليس بزمان بل كالحاضر صورته لما فيه من الغرابة إلى هذا أي
 إلى المحيط على مسافة إلى ذاك أي إلى الخالي الذهن فيبقى إليه الحجة مجردة
 أو أفعالها من لا يكون سائلاً أو به الخالي الذهن بقرينة اعتبار تقديم
 الملوحة فإنه لا يكون إلا في مقام من يبال فيه تغيير لتعبير العلامة السكاك
 لأن مقتضى المقام أن يورد الألفاظ المذكورة على وجه يكون في معرض التفسير
 للنفي المذكور وينتظم الكلام على هذا النظام ولا يخفى على التحرير أن حق التحرير
 ح أن يكون الألفاظ متعاطفة على وجه يفهم استقلال كل منها في تحقيق
 النفي المذكور وذلك بالعطف بأداة التنوين ثم إن المناسب بمأبذة
 أفعالها بأفعالها المعابلة قدموا لأن الألفاظ المذكورة أيضاً يكون لأم خطابي
 يمتشي بتقديم ما ذكره مثل ما قدموا إليه فيه أيضاً تغيير لتعبيره ولا يخفى
 على الفطن من موضح فيه أيضاً تغيير لتعبيره ولا يخفى ما فيه من الفضل على
 ما في الأصل وإنما خص التلوخ بالذكر لأنه شائع في الاستعمال ولا يمنع أن
 يقع ذلك بسبب آخر غير التلوخ كظهور أمانة الردود باعث السؤال وقد
 نبه على ذلك في زيادة عبارة المثل ولم يرد أن ما قدمه يجعل الخطاب متركباً
 سائلاً حقيقة أنه من شأنه ذلك ولذلك قال يلوح أي يشير من بعيد
 للتفسير البقعة بقطرها استعاره لجودة تزيينها لما يرد عليها وعدم دخولها
 أي من شأنه مثله أن يشير من بعيد للنفس المتهتأة لا دراك ما يرد عليها

الى حكم ذلك الخبر ثم ان فيه اشعاراً بان ليس قد موافقاً بعلم به خصوصية
الخبر بل ما يناسب به حكم ذلك الخبر متعلقة بتلويح فيه كذا اي يترك الملوغ النفس
مستشفة له اي الحكم المستشرف الطالب المتخبر المستشرف وضع اليد فوق
الجهة ليحفظ العين من شعاع الشمس عند المبالغة في رؤية الشيء كغيره
ههنا كالتوجه السام والناقل فيه بجدة واعمال ومنه قوله ثم استشرفوا انما يام
اي تأملوا في سلامتها من العيوب المانعة من الاجراء بتبديل تكلف الميل
ويتردد وحقه ان يقرأ بالتاء الفوقانية مستنداً الى ضمير النفس لانه لا
سباق الكلام حين قال بين اقدام للتلويح واجام لعدم التفرغ والاجام تقدم
الحاء على الجيم عاين الاقدام فلا يميزون عطف على اقاموا وقد مر وجه العدول من
الماضي الى المضارع وحقه ان يذكر هنا على وفق قرينه وقد قدم في الاصل عن
موضعه في صياغة تركيب الكلام وسبكه لهما اي لتايل وغيرات تل غير عناية
الاصل ومعنى الكلام بينهما ولا يخفى ما في البديل من الفضل ثم انه بدل لفظ بالتسبك
لكونه انساب لما قدم من عبارة الصياغة وما تأخر من عبارة القالب في قوله السبب
في قالب واحد لان التسبك صلب الجواهر المذابة مخصوصه وعدل عن نظمه
لما فيه من تطويل بلا طائل فيخرجون الكلام تفهيم لقوله لا يميزون الا وتفصيل
لعدم التمييز المذكور ولفظ الكلام انساب للمقام من عبارة الجملة الواقعة في
الاصل اليه اي الى غير التايل مصدره بان انما خصرها بالذكر لان تأكيد هذا
النوع يكون بها خاصة بحسب الاستعمال ويرون سلوك هذا السلوك
عطف على قوله فيخرجون والفاء جزء من المعطوف عليه كما ان قوله تع ولا جنبنا
عطف على قوله وانتم سكارى والواو جزء من المعطوف عليه لا على يخرجون
حتى يلزم اعتبار الفاء في المعطوف والامع له والاسلوب على ما ذكره الازهر

في التذيير

في التذيير الطريق الممتد استعير هنا للفن ورشح بالسلوك في امثال
هذا المقام زيادة عبارة الامثال للاشارة الى كثرتها والمراد من المقام
مقام التلويح وفي الاشارة المذكورة غنى عن الاشارة الى تعدده بحسب
الجزئيات بايراده على صيغة الجمع من كمال البلاغة واصابة المحر اي موضع
الحرة وهو القطع عبارة عن فعل الامر على ما ينبغي ويليق وهو معناه تطبيق
الكلام لمقتضى المقام على الوجه الملائق الا وفق او ما تزي الواد للعطف على
مقدراي انكسر ما ذكرنا وما تزي بشارا اي يعني انه شاهد لشئ من المدي ولا وجه
الا انكار بعد بشارا بن ابي برة الاعمى من شعراء الدولة العباسية كيف
سلكه في رايته اي في مطلع تلك القصيدة وهو قوله بكرا صاحبتي قبل الحجة
بكرا بمعنى بادر في اي وقت كان ذكر الجوهري ووافقه الحبري ومن ومن انه
بمعنى ذهب بكرا فقد وهم وما فهم انه يكون التقييد بقوله قبل الحجة لغيره لان
الحجة المهاجرة وهي ما بين الضحوة والظهر صرح به صدر الافاضل ان ذاك النجاشي
في التكملة النجاشي الظفر والفوز بالمطلوب من استرواه استرواه اي جعله
هائما التسمية بائمة صناعة البلاغة اراد به المتقدمين المقدي بهم في البلاغة
والفصاحة ولهذا وصفهم بقوله المحدثين بغيرتهم بخلفتهم وجعلتهم لي تطبيق
مفادها بانها نهم بالكلام البليغ على احسن ما ينبغي واكمل ما يليق وهم الازهر
المخلص قال الازهر في رجل اعراي بالالف اذا كان بدوي صاحب بحفة وانتواء
وارتداد للكلاء وتنبع المساقط الغيث سوا كان من العرب او من مواليهم
ويجمع الازهر على الاعراب والاعاريب والمخلص جمع المخلص وقال الامام الزاهد
المخلص كالمصافي لكن المصافي يقال فيما لم يكن فيه قبل شوب دون خالص
فانه لا يقال الا فيما كان فيه شوب فوال منه من حارس الضب والبرقع

استطاعت كل الواقعة في الاصل لعدم مناسبتها المقام وزاد حرفي
التعريف فيهما لان حرفهما ان يذكر معرفتين وغير ترتيبه بتقديم الضب على اليربع
لان المرش عباره عن صيد خاصة قال ابن فارس وحرفت الضب
اذا تحركت حركته وحركت يدك لينظن انك جيتة فيخرج ذنبه فتأخذ انتهى فغطف
اليربع على الضب كعطف ماء على ثيابا في قول الشاعر عطفها ثيابا وماء باردا او
الكلام المذكور على هذا الوجه من خصائص هذا الشرح وصرفهم عدم الحاطة
بالاعاجيب وبما وصحة قارة القول الاول صريح في الاول وهذا القول كناية عن
التأويلات وصرفهم به لان محال لهم لا يخرج عن ايراد نقصان في الفصاحة تلقاه
في بلاغة صفة حار شرب يضع الحناء مواضع النقب مصرع صار مثالا بضر
فمن حسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها الآتية لها والحناء القطران
والنقب يضم التون وسكون القاف جمع نقبة ومع اول ما يبدو ومن الجرب
قطعا متفرقة دون المولد بن قال الزمخشري في الاساس غلام مولد وجارية
مولدة ومعني التي ولدت عند العرب ونشأت مع اولادهم وتأدبت بآدابهم
ومن الجاز كلام مولد ليس من اصل لغتهم وشاعرا ولد الذين قصاصي امرهم
غائرها واخرها في مضمار البلاغة المضمار موضع مسابقة الخيل لانه يضم
من اجله كذا قال الامام البكري في شرح معاني الحريري او ان الاستباق
اي جيتة اذا استفرغوا جهودهم بذلوا غاية طاقتهم لاقتدأوا ولكنك شارح
الى الاعراب الخالص ومن الشواهد مما نحن فيه اي من صدد بيان من حسن
هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة شهادة غير مردودة لكون
الراوي ثقة والمروي عنه معتمد اتقيل خلف الامام اسقط ما في الاصل من قوله
رواية الاصمعي اذا انتظام مع قوله على ما روي الاصمعي وهذا ظاهر وان لم يثبت

له الناظرون في هذا المقام بين عيني بشار محض ابي عمرو بن العلاء
فيه تعظيم له اذ كان من عطاء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لا ينافي
تعظيم بشار لانه على ما قال له الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جدا
حتى ان كثير من الرواة يلحقه من قبله من المجودين حين استشهاده
اي ابو عمرو وخلف بشار او اما الاصمعي فاما هو راوي القصة قصيدة
هذه اصل القصيدة على ما ذكر في الاساس من القصيدة وهو الخ السمين
المكتنزة الذي يقتضد اي يتكسر اذا خرج من قصيدة لسمعة فتسوة به كما يستفاد
السمين للكلام الجمل الفصيح والغث اللذي منه على ما روي الاصمعي بنو ابو عمير
عبد الملك بن قريش وكان خلف الامام اساده وكذلك ابو عمرو بن العلاء
من ان خلفا قال بشار بعد ما انشد القصيدة في الاساس انشدها
انشاد احسن لان المنشد يرفع بالنشيد صوته كما يفعل المعروف فقلت يا ابا
معاذ كنية بشار مكان ان ذاك النجاش في التبيكة في الاصل لم يذكر في التبيكة وحقة
ان يذكر لانه مذكور في قوله فالنجاش في التبيكة واما لفظ بكر المذكور في الاصل فلان
اليها كما لا يخفى كان احسن لانه المقام قام التعليل دون التاكيد لعدم ظهور
مقتضيه فقال بشار انما قلنا يبعث قصيدته اعرابية اي منسوبة الى اعراب
البادية والمراد ان يكون منظومة على طريقهم وحشية غير مانوسة اذ هو اعلم
كونها متعارفة عند اهل الامصار فقلت ان ذاك النجاش في التبيكة اداة التاكيد
واسم الاشارة لم يبعث عند من في مثل هذا المقام فلهذا كان الكلام اعرابيا وحشيا
كما يقول الاعراب البدويون البدوية منسوبة الى البداء والبداء بمعنى البدو
والبادية والنسبة الى البدو بدوي يجرم الدال والى البادية بدوي كذا
قال الامام الواحدي فلو قلت فالنجاش في التبيكة هذا مقتضى السياق وفي الاصل

بكراف النجاح وانما عدل عن لما فيه من العدول عن سنن الانسياق كان من
كلام المولدين في الاصل كان هذا والمقام مقام الاضمار ولا يشبه ذلك الكلام
عطف على خبر كان وكذا قوله ولا يدخل اي وكان غير مثابه الكلام الخاص وغير داخل
في معنى القصيدة اي فيها قصيدة بها اعرابية وحشية فقام اي خلف الامر
وقبلت اعرابا على ما تقدم بيانه فعمل محوي ما جري في الاساس عرفت ذلك
في محوي كلامه فيما فهمت من مراده بما تكلم به ولا اختصاص له للكلام ولذلك ايضا
الى الحال ويقال محوي الحال ولما كان بعض القصيدة وهو التقييل المذكور وكما
حال ذكر عبارة المحوي الشاملة للحال والفاعل دون المفهوم والمعنى ومن لم يمتنع
لهذا قال محوي الكلام لحنه اي معناه الذي يفتن له منه بين بشار وصاحبه
بما خلف الامر وابو عمرو بن العلاء وحرم راجع الى بشار وصاحبه من قوله
جمع فعل وهو القوي من ذكر الابل بل شبه به البليغ الكامل هذا النوع يعنى
فنه البلاغة ومن المهره المتقنين المهره جمع ما هو المحاذق في صنعة والاتقان
الاحكام والسحره الموهذين التاخذين من الاخذة وهي رقيه او حريه يتجلب
براحية الطوب الاراشحة استثناء مفعول في موضع الخبر محوي ما جري ولتوقم
استقبال ميل زيد قائم قد غير رفع راسحه وهو نسخة الاصل وعليه الرواية
الى النصب على معنى جيل نجد تحقيق الباء صلة الفعل يقال رشت القربة
بالماء اذا شرب منها الماء ولما كان تصرف خلف في قوله فالنجاح في التبكير بتدليل
ان بالفاء واسقاط ذاك كان جواب بشار ناظر الى مجموعها ولا خفاء في ان
تأثير الاسقاط المذكور في عدم كون الكلام اعرابيا وحشيا اقوي واظهر من
تأثير التبديل المذكور فدلالة محوي القصيدة على ما ذكر ليست بمرحمة ولذلك عبر بها
بالترشيح ما انت منه على ريبه وهو تشبيل غير التمثل منزلة التمثل لتقديم

الملق

الملق ومنه متعلق بمحذوف اي ما انت على شيء منه وعلى ريبه بيان له والرب
ان يتوهم في الشيء امر ما ثم يتكشف عما توهمت فيه والاسم منه الرتبة
بالكسر وكل لي عطف على مقدري ارجع الى نفسك فكل مثل بشار لفظ محم
للتعظيم كما في قوله تعالى كمثل شيء وهو مبتدأ خبره اذا خاطبته جواهر
وقد تعدى وقد تكلف في القصد حال في المعنى من ضمير خاطب ان يهدر
بحال هدر البعير اذا ردد صوته في شجرة بشقشة في الاساس يقال
للفصيح مدرت بشقشة واصلا لمعناه الغل ولا يكون الا للعرني سكا
مها في الترخي جمع معني وهو اسم مكان من هفت الترخ اذا هبت
اراد بها البادية مطلقا والتكون فيها كناية عن كون الشخص بدو بارعيا
كان او غيره من ماضع اسقط عطف الاصل من لفظة كل لان المقام باباها
القبصوم والشح ينتان في البادية وحققها ان يذكر معرفين ومضغها
كناية عن كونه اعرابيا لانهم مشهورون اذا خاطب بغير متعلق باقراه
وللاضافة الى التأويل اذا لم يجعل اذ مضافة الى ما بعدهما عرضا الترخي
والحث على الشيء صاحبه في الاصل صاحبه ومنشأوه الغفلة عن ان العز
مخاطب الواحد خطاب الاثنين وذلك هو المناسب لكون الكلام على
اسلوب عربي غريب على التشبيه من قولهم شمر ازار تشمير اي رفعه
عن ساق الجدا مضافة الى الجدا للملابسة في شأن السفار التفرار
المسافر افتراه لا يتصور معي الفاء للعطف على محذوف اي انظروا ذاهلا
عن حال صاحبه او تسمى به الظن فتراه وادخل المحمزة على الجاء لانكار
ترتيبه على الشرط لا ترتب الانكار عليه لان قوله يبرهات باباه جازم حال
مفعول ثان على تضمين التصور معني الظن حول محل التبكير ثم النجاح اضافة

حول الى جعل التبرك على الحكاية فيجب ان يفهم عن التاكيد في نسخة الاصل ان رفع
معطوف على ما لا يتصور فان التجانف وهو التباعدية تب على عدم التصو
وقد يروي بالتصديق لا وجه له سواء كان جوابا للنفي لانه ذلك التصو
سبب للتاكيد لا للتجانف او لا استفهام على معنى ان يكون منك ظن عدم
تصوره فمنه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون سببا لتجانف بثروته
التصديق سببية الاول الكتاب ولا يتلقا بها بان يجرى على بعد وقا عليه
ضمير عدم التصور ونظيره قول بثار في التاكيد لتقدم الملوغ فغنى في الاس
غناه فتبني مثل كلمة ونكلم والضمير للابل وهي كل لعداء الوال والحال ولما
راى ان صاحبه حارم حول جعل لغنا ازال تردده بان قال ان غناه الابل
الغنا بالكر والهدم اداء الالفاظ المترتبة بصوت متسلسلة الاجزاء
الحداء في العاموس حدي الابل بها حدوا وحداء زجرها وساقها الى سوف
الابل لغنا لها وقوله تعالى في الاصل من قوله وفي التنزيل
لان حقه ان يعطف على مدخول قوله ونظيره لا عليه ولا نحي طبع في الذين
ظلموا نهي عن الدعاء على المذنب وجه بالنهاي عن مطلق الخطاب ومن لم يتنبه
لهذا قال اي لا تدعي في اسبغ فاع العذاب عنهم ولما اورث هذا
النهاي تحية نوح عليه السلام نزل منزلة السائل عن مال امره فقيل انهم موقوفون
ولما دخل في ذلك التنزيل لما تقدم من قوله تعالى واصنع الفلك لهذا جرد
المثال عنه وقوله تعالى لم يقل وكذا كما في الاصل لانه لا سبب العطف
على مدخول قوله ونظيره وما ابرئ نفسي اي عن السوء ان النفس لا تارة
بالسوء احد التاكيد للتنزيل للمخاطب منزلة السائل وان كان الحكم وجه
نفسه مما يستبعد ادراكه بالنفس الجسد ونفس يوسف نظر امره انما

عليه السلام

وقوله

وقوله تعالى وصل عليهم ان صلواتكم سكن لهم السكن ما سكن اليه النفس تطهر
به وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم لما لوح الامر بالانقاء بحسن ما اخبر به
نزل الى مخاطب منزلة السائل عن خصوصه فقيل ان نزله الساعة شئ عظيم
الساعة من اعلام الغالبة للقيمة وامثال ذلك كثيرة قال الامام الراغب النظر
اختر من المثل واصلة المناظرة كانه ينظر كل واحد منها الى صاحبه فيساويه
واذا اصادف ما اربنا كل اي واذا اصاب ما اربنا كل من تنزيل غير التمثل
منزلة التمثل سواء كان لتقدم الملوغ منك ولا من آخر ولا دخل عرضنا
لمخصوص سبب للتنزيل وتعيينه بانه تقديم الملوغ بصيرة منك قصد بالتكثير
التعظيم ولهذا لم يقل بصيرة تك وفقت على ما ياتي في الفن الرابع من ان ترتب
الشئ على امر قد يقوض الى فهم السامع كما في قول القائل ثم يدعوك بدل
ثم فانه يدعوك اعترك اي اطلعتك اربنا كل مع ما تقف عليه في باب النقد
لتركيبات الجمل الخبرية الواردة بعد الامر بميزة الجيد من الردي في نحو اعبد
ربك ان العباد حق له واعبد ربك العباد حق له واعبد ربك العباد
حق له على تفاوتها متعلق باعترك والضمير لتركيبات الجمل هناك اشار الى
باب النقد واجدا من نفسك حال من كاف اعترك فضل الاول على الثانية
ورداة الاخرة نارة وذلك عند اقتضاء المقام التحقيق اما فضلية
الاولي ورداة الاخرة فحفظها وما ان في الثانية فضيلة ما قلد لالة
القاء على ان ما بعد ما سبب لما قبلها ولما كان المسبب حاصل اوليا
تحقق السبب في القاء اشعار بالتحقيق في الجملة وخلاف ذلك اخري
وفلك عند اقتضاء المقام بيان السببية بطريق التفويض او التصريح
بالسببية فانه على الاول يكون الافضلية للاخرة والاولي رتبة جدا

اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قسم من الاصوليين ولثانية فضيلة
ما لحصول المقصود وعلى التاكيد الا فضيلة الثانية والاولى رتبة والاخر
فضيلة اما لحصول اصل المقصود ايضا وعبارة الخلاف تنتظم هاتين الصو
دون عبارة الحكم الواقع في الاصل ولهذا عدل عنها واما عبارة الحكم
الواقعة فيه فلما حاجة اليها كما لا يخفى بحسب المقام حقه ان يذكر من القيد
الاحكام التسعة المذكورة في صور الثلث به وفي الاصل ذكر قبل تمام الصورة
الاولى ولا وجه له وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التوضيح بالسببية
وجبل الجمع بين الفاء وان كان قد كيف يتصور ترتيب السبب على المسبب
بالفاء مع ان الواقع ترتيبه على السبب فقلت ان الفاء السببية اذا دخلت
على السبب تكون مستغارة لمعنى الآم التعليقية كما ان الآم التعليقية تكون
مستغارة للفاء السببية اذا دخلت على مثل قوله يكون لمعدوا واما الجواز
عنه بان ذلك من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه فليس بصواب
لان الفاء للترتيب في الوجود لا للترتيب في الذكر ولهذا قال صاحب الكشف
في تفسير سورة الجرات ان ما بعد الفاء لا يكون الاستبتيان وكنت الحاكم
الفصل هو الفاصل بين الحق والباطل ذكره في الاساس باذن الله تعالى
قد مر تفسيره غير مرة وكذلك عطف على هكذا او الاشارة الى ما اشبه
اليه ثم واختر لفظ ذلك بعد المشار اليه بطول قد ينزلون منزلة المنكر قد مر
المفعول فيه من اجل جمع ضمير عليه الى الاقرب غيره هذا اخبرنا من قول
العلامة السكاكي من لا يكون اياه اذ ارادوا عليه شيئا من ملابس الانكار
جعل امارات الانكار ملاس هو جمع ملبس بمعنى التباس ليجلو لهادوا
اذراك الحق وهذا لا ينفي كون اماره الشيء وسبيله اليه لانه بالنظر الى الانكار

ومنه ان النظر الى المنكر قد تروى بهذا الاعتبار جعل الكلام الوارد في معانيه
جبية او ابراده للمنكر وغيره على طريقة واحدة حكاية على منوال واحد فيكون
جبية الكلام لها المحول النسخ والجبية فعيل بمعنى مفعول من جرت النوب
اي حسنة وزنته على منوال واحد وهو الخشبة يلف الحائك النوب
عليه كقولك لمن تصدتي تعرض وهو ان يستشرف الشيء ناظرا اليه لمقاومة
اي لمدافة مكافاة مخاصم من كادوه اذا جاهره وشانته امامه غير متدبر
في الاساس تدبر الامر نظر في عواقبه مفعلة في الصحاح التدبر برجل النفس
على عزراي خطرنا كذبته النفس بالتحقيق في الاساس كذبته النفس
اذا حدثت نفس بالامانة في البعيدة فلا محذور كما توهم وكلمة ما كسبية
مبينة بقوله من سرولة تأتيرها في الصحاح تأتي له الشيء اي تهيبه وتأتي
له اي ترفق واتاه من وجهه ومن قال ان في هو التيت فلم يصب
اذ لا معنى لسرولة التيت والضمير للقاء ومما ان اماك مكافا كما لا شك
ان المتصدى عالم بان امامه مكافا له الا ان عدم تدبره لا غير ان يشمر
بانكاره فنزل منزلة المنكر وصدر الجبة المذكور عما هو علم في التاكيد ومن
منه الاسلوب اي من قبيل التنزيل على الوجه المذكور قوله جاء شقيق
اسم رجل عارض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه
على الوضوح رحمه قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة الريح مع بيتا
واذا لم يكن السنان فهو فتاة ان بني عمك فيهم رماح فهو حين تصدتي
بحاربة بني عمك لم يكن منكرا ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضع للريح على الارض
عد لا بشيئا عنه غير ملتفت ولا تنافي لذلك اماره انه ينكر ان فيهم رماحا
فخطب خطاب التفات مؤكدا بان هذا تقرير الشيخ عبد القاهر في ذلك

الاجاز والامام المزي في شرح الحاشية والذي عندي في وجه التاكيد
هو ان في الحاشية استفاد من تقديم الظرف تنزيل مع شقبق منزلة العدم
فكان مفهوم الجملة بذلك الاعتبار في موضع الانكار فاستحق التصدير باداة التاكيد
ففي ف اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر كخاتمة القوم ويقلبون عطف
على وكذلك قد ينزلون لا على ينزلون اذ ليس المنكر كقول من هذا من المنقول
فلما حسن ان يقال وكذا يقلبون من هذه القضية يعني قضية التنزيل ولما كان
اصل القضية مشتركة بين تنزيل غير الت مثل منزلة الت مثل وتنزيل غير المنكر
منزلة المنكر وكان القلب باعتبار الت فقط اخرج الى زيادة قوله منع المنكر
كيلا يذهب لوجه من ظاهر العبارة الى عموم القلب للصورتين ومن لم يقطع
لهذا قال لا حاجة الى قوله مع المنكر الا للتحقيق بما علم ضمنا وليعود الضمير في
قوله اذا كان معه الى المذكور فقط ما اذا تأملنا ان الت في الانكار اى مع المنكر
ولان الامارات ذاتا تاما امتنع عن انكاره ومعنى معية كونها معلومة له احتمل
منه كذا لان حقيقة الاسلام فانها تظهر بها في حكم المعلوم المشافه فيقولون
لمنكر الاسلام الاسلام حتى يجر اعدا اداة التاكيد وقوله عذو على حق القرآن
اي في شأنه لا ريب فيه قد مر تفسير الترتيب الفرق بينه وبين الشك
فكم من شق مراتب فيه في موضع الحال من مفعول القول اي وقد كثرت الشكيات
المرتبون فيه واراد على ذواتها الى اسلوب تنزيل وجود الانكار منزلة
العدم لقوة ما ينزله فهو نظير لا تمثيل ولهذا غير اسلوب الكلام وتعرض
لارتباب الاشقياء دون انكارهم ويؤيد ما سبق من قوله ومن اتقن
الكلام في اعتبارات الاثبات وفق على اعتبار النفي صلا واذا حمل لارتباب
فيه كما ذكر في الكشف في معنى لا ينبغي لاحد ان يرافيق لسطوع البرهان

على حقيقة كان تمثيلا لانه حكم ينكر كثير من الاشقياء وقد شررنا كيد التنزيل
انكارهم منزلة عدمه ويرد عليه ان المعية في الكلام الخارج على خلاف مقتضى
الظاهر حال الخطاب الخطاب هنا مع الرسول لا مع الام وهو لا ينكر الحكم
المذكور فان قلت ان اجري الكلام المذكور على الظاهر يلزم الكذب والتنزيل
المذكور لا يجدي نفعا في دفعه وان اول وصفه لا يوجد التنزيل المذكور
قلت نختار الاول ونمنع الملازمة لان المقصود بالافادة بثبوت ما في القرآن
من منزلة الترتيب لا المعنى الظاهر وانما يريد ذلك لبيان المقصود المذكور على
البلغ وجهه وانه ولذهاب هذا الاعتبار الذي يقى على صاحب الكشف
ذهب الى التاويل في هذا المقام كلام آخر اوردناه في بعض تعليقاتنا وهذا
التنوع اعني نفت الكلام لا على مقتضى الظاهر انما اخرج الى التفسير لان المتبادر منه
المعهود في قولهم وهم من قوله هذا النوع وهو غير مراد هنا من وقع عند
النظر موقفه اراد بالنظر التأمل بالبصيرة لا باللبس استهزل لانفسه
جعلها ذات ههنا شئ وفي الفرج الذي يحدث في الشخص خفة وحركة واتق
الاسماع اي اعجب بحسنه وهو القوام المعتمد بحركات متداخلة متتالية
والقوة البتة اول ما يحفظ ولا تسج فريحة حتى يظروا ما هناك اقال الامام المبدأ في
يفيجع الامثال ولا يخفى حسن استعارتها للطبيعة ونشاط الازمان في الاساس
رجل شيط طيب النفس للعلل وما ركله ذهن اي قوة على المشي ومن
المجاز هو من اهل الذم وهو القوة في العقل المسكنة وقد ذهن دينا
فطن ولا مراما الا بام للتعظيم تجد ارباب البلاغة الرب في الاصل بمعنى
الترسية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به البلاغة وفوسا
الطراذلي المطاردة وهي مطاردة الاقران في الحرب يحمل بعضهم على بعض

وبه يتعلق الجار في ميدانها بكسر الميم الرامية اي الذي يرعون خدقة عدل
عما في الاصل من عبارة الجمع لان معنى الجمع لا يقتضيه المقام وياياه حسن
الاتيان مع قرينه البيان اي الفصاحة والحدة سواد العين والمراد
بيان كمال الاصابة في الاعراب عما في الضمير والكهانة في اعلى طريقة الاستفارة
الخيالية يستكثرون يقصدون الاكثر من هذه الفن عبرة عن النوع المذكور
بالفن تفننا في محاوراتهم من حاورته اذا جعلته الكلام ذكر في الاساس
وانه في علم البيان من قبيل الكناية لم يقل سمي بالكناية كما قال العلامة
السكاكي لان المستمي بالامر الكلي المقابل للتصريح والاضاح لا على مقتضى الظاهر
من افراده لانفسه واما بيان انه من قبيل الكناية فهو ان الخبر الجوهري عن التاكيد
يدل على خلوة الذهن بالدلالة الخطابية فاذا اتى الى المنكر او المتردد يدل على تنزيه
منزلة خالي الذهن ضرورة وهذا اصح بحسب في البلفاء فاذا قصد به هذا
التنزيل الدلالة على ان مع المنكر او المتردد ما لو تأمل فيه ارتفع عن الانكار وزال
تردده يكون كناية وقيل على هذا القاء الخبر المؤكدة بنا كيد قوتي الى غير المنكر فانه
لما كان فيه دلالة خطابية على انكار المحي طرب لم يوجد الانكار في المحي طرب لضرورة
على تنزيه منزلة المنكر وهذا ايضا صريح بحسب عرفهم فاذا قصد به ما يلزمه
لزوما عرفت وهو ان يكون مع المحي طرب شيء من طلب الانكار يكون كناية
وهكذا في سائر الافهام واعلم ان الدلالة الرابعة التي عليها مدار اعتبار
البلفاء اوسع دابر من الدلالات الثلاث المعبرة في سائر العلوم لانها
لفظية لا يتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذا الدلالة قد تكون معنوية يكون
الدال والمدلول كل واحد منهما من قبيل المعاني ما تقف عليه في موضع
وكذا اي والمذكور انواع تقف عليها وعلى وجه حسن وجها بالتفصيل

هناك اي في علم البيان باذن الله تعالى بتيسره وان هذا الفن الاشياء
الى الفن المعروف المذكور في قوله يستكثرون من هذا الفن وتخصيص الشهادة
اليه لان مقابلة سهل المأخذ قريب المتناول لاكتين عريكته في الاساس
فلان لئلا العريكة اذا كان سلسا واصله في البعير والعريكة التام
ولا ينفاد قوته اي ولا تزول نفسه بمجرد استقراء في الاساس
قوت الارض وتقرتها واستقرتها بتبعها صورته من الفن المذكور
وتتبع مظان مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه اخوات لها
اي للصور المذكورة وانعاب النفس بتكرارها الضمير لطلق الصور
التي تل للصور المذكورة واخواتها والمراد تكرار تتبعها على حذف المضاف
او التجوز في الاستدلال واستبعاد الحاط في المغرب يقال او دعت زيدا
مالا واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده والحاط في الاصل
ما يتحرك في الببال وقد يطلق على الببال نفس وهو المراد منها ثم ان المستودع
نفس الصور وانما قال حفظها وتخصيلها تخفيها للاستبعاد مع التوجه
بل لا بد من ممارسة الممارسة المعالجة يقال مرر من الجبل مرورا
مرسا اذا وقع بين الخطاب والسكرة فانت تعالجه اي تخرجه كذا في الجمل
لها كثيرة ومراجعات فيها طويلا الضمير في لها وفيها لما رجع اليه ما في قوله
تكرارها مع فصل المعنى في عبارة الفصل اشار الى انه لا وجوب على
في عطايه كما لا وجوب منه من سلامة فطرة قد مر تفسيرها والتشكر
للمعظم واستقامة طبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب شتية
وتجرب يكون قوة انتقالها اليها في غاية السهولة وصفها بوجه عن صدق
مانع لا تطبع الصور فيها بسهولة وعمل اي تميزه لا يقتصر على القليل

والابحار عن الجليل ومن اتقن الكلام اراد ما ذكر من القواعد في اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر واخرجه لا على مقتضى الظاهر في اعتبارات الاثبات وقف على
اعتبارات النفي اراد بيان وجه الاقتصار على ايراد الامثلة من احد النوعين
مع عموم القواعد وشمول الضوابط لكليهما واما تخصيص نوع الاثبات المذكور
فلانه الاصل في الفصل واعلم انك اذا حذفت في الاساس حذفت السكين
الشيء قطع ومن الجواز حذف القرآن ثم قرأه وقطعه في هذا الفن يعني
فن اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لانه المعروف والمشار اليه غير مرة لانه
مقتضى الجهة اجماع النفس على الامر وازداد عليه فكر الامام الراغب صدقها
مجاز عن قوتها واستغنى عن جهد كفي الجهد بالضم الطائفة واستغنى عن جملتها
بتمامها وبالحرى اي ملتبس بالحرى صدق فكذلك واستغنى عن جهدك والحرى
ذلك والجملة اعتراض امكنتك لتستحق التساق في الاصل التور يقال
تساق الجدار اذا توره وعلاه والمراد التوصل والبلوغ على ام وجهه وبلغه به
اي بسبب الحذف المذكور الى العثور اي الاطلاع على السبب في انزال رتبة
الوفرة قد آتته الجيد على هذه المناجج ان شاء الله تعالى المنهج والمناجج الطريق
الواضح اراد بها طرفي الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وهذا بناء على ما ذكره
العلامة السكاكي من ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر متضمن لتنزيل الخطاب
منزلة غير منزلته وليس الامر كما زعمه فانه شعبة من شعبة لان الاخراج
المذكور كما يكون بما ذكر يكون بتنزيل المتكلم منزلة غير منزلته ويكون بتنزيل
الكلام منزلة غير منزلته بما توضح حال المتكلم والمخاطب الاول فان المتكلم
قد ينزل نفسه منزلة الغائب ترفعات ثمة عن مقام التكلم مع مخاطبه
ولا يلزمه القصد الى تنزيل شأن الخطاب بقول الخفاء بقول امير المؤمنين

وقد ينزل لها منزلة المخاطب كما في قول الشافعي لا خيل عندك تهديبه ولا مال
فكبد النطق ان لم يعد الحال ولهذا الاسلوب نكاة انيقة واعتبارات
دقيقة وقد ينزل لها منزلة الجاهل لمضمون الكلام لتكثرت تناسب لمقام
ومابه جهل كما في قوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم الحصن ام نساء
وقد ينزل لها منزلة الشاك ولا شك له في صدر كلامه بادانه كما في قوله
ابا شجر الحيا بور مالك مورفا كانك لم تحجز على ابن ظريف وقد ينزل لها
منزلة السائل وحقه الاخبار كما اذا سأل سوال تقريرا وتبكيته امثلة
كثيرة خصوصا في كلام رب الوعة منها قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير
فانه سؤال تقرير ومنها قوله تعالى ان اتاكم عذاب الله او انتكم الساعة افيهم
الله تدعون فانه سؤال تبكيته واما ان كانهم قد يخرجون ما حقه ان يخرجونه
لكونه مجهولا في نفس مخبر الوصف تنزيلا منزلة المعلوم وادعاء انه في
الظهور والاشتهار لا حاجة الى ان يخرج عنه بل لا وجه لذلك وقد يفعلون
عكس هذا فينزلون المعلوم منزلة المجهول لغوابة في ذاته او لبعده عن
الواقع نظر الى محله وامثله كثيرة الى ورثة السنين القوم منها فوك فلان
يفنى ويدرس وهو موعود في شهر بذيك الحالين فكان حقه ان يقال
فيه فلان المفية المدرس ومنه الاستيناف بتقدير السؤال فانه اخراج الكلام
عن مقتضى الظاهر بتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال المحقق وليس
تنزيل الخطاب الغير السائل منزلة السائل حتى يرجع الى النوع المذكور في المتن
اذ لا تعرض ههنا الى مخاطب وليس الباعث للتنزيل المذكور حاله قال الشيخ
في دلائل الاعجاز في بيان وجه الاستيناف في قول الشافعي قال لي كيف انت قلت
بليل سرور ايم وحزن طويل لما كان في العامة اذا قيل للرجل كيف

انت فقال عليل ان يسأل ثانيا فيقال ما بك وما عليك قدر كانه قال له
قال ذلك فاني بقوله سرديا ثم جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى
الحال ولا يخفى ما في قوله ان يسأل ثانيا فيقال حيث ذكر على صيغة المجهول من
التنبيه على ان تقدير السؤال لا يلزم ان يكون من جانب المخاطب فائدة الاش
الى ما بيناه من ان باعث ذلك التقدير في نفس الكلام لا في المخاطب لا في
المتكلم واما النوع المذكور في المتن فالمصداق مستغرق فيه جهده الا انه ما استوفاه
فكم من الجنابا بقيت في الزوايا منها ان المخاطب قد يكون سائلا ولا ينزل
منزلة اخرى بل يقرر في منزلته ومع ذلك يخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر بحرف
سؤال عن الظاهر بان يحجب بجواب لا يطابق سؤالا بل يطابق سؤالا آخر يطابق
حاله بطريق اسلوب الحكم كما في قوله تعالى ويستأذنك عن الاهلة كل مني موافقت
للتناس وانما اطلب الكلام في هذا المقام لانه من مهام المرام وقد خلت
عنها فانت الاقوام **الفن الثاني** لما تقرر حيث قال وارفع شأن
الكلام في البلاغة فانه قد علم منه ان الحسن الذاتي للكلام الذي هو ملاك
الامر في بلاغته يرجع الى انطباق تركيبه على مقتضى الحال بوجد بوجوه وعدم
بعده فيكون الكلام قبيحا ان مدار حسن الكلام وبوجه التعريف فهما للبعد
والمعهود قدر من الحسن الذي لا بد منه في بلاغة الكلام وقدر من القبح الذي
لا يجامعه بلاغته لا للجنس بل لوجه الحسن والقبح الحاصلين من جهة
الدلالة المتكفل بها رعاية القواعد البيانية وعدمها ولهذا زاد عبارة الترتيب
في قوله على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى عدمه اي على عدم انطباق تركيبه
في الاصل وعلى لا انطباقه ولا يخفى ما في البديل من الفصل وجب عليك جواب
لما و فاعل وجب ان ترجع اربا الحريص الحرص قوة الرغبة على ان يبادر فضلك

الفن الثاني

المنظور

المنتصب راد بالانتصاب القيام على وجه الاهتمام وليس الغرض توصيف
المخاطب بالحرص والانتصاب بل تخصيص الخطاب بالموصوف بتلك الاوصاف
تنبيهها على ان لا يغيره ليس من شأنه البحث عن لطايف هذه الفقرة واعتبار
الدقيقة فلا يصلح الخطاب لا فتداح زناد عقلك اقتداح الزناد استخرج
القار منه وهو ما يقدر به النار من العود والحديد والزناد جمعة اولاد
بجمع الزنادين ومما باعتبار عدم الانتفاع بواحد منهما في حكم المفرد صيغة
التثنية خالية عن الكثرة الى هذا المعنى ولهذا لا تستعمل في معام التشبيه
والاستعارة الا على صيغة الجمع قال الجوهري تقول لمن انجدك اعانك ورت
بك زنادي وقال الزمخشري في الاساس ومن الجاز فلان واري
الزناد وقال صدر الافاضل في ضرام السقط اذا قد حثت فنزادها المشرف
وان حثت فاجذها العواطف انظر كيف افرد المشرف في حيث شترها
بالزناد وجمع العواطف حيث شترها بالاجذال وفيه تنبيه لمن لم يطبع وقاد
على ان جمعية الزناد لم تخرجها عن حكم الافراد ولا يتفطن لمثل هذه الدقة
الا الافراد المتفحص التفحص البحث عن الشيء يقال المطر ينحصر الحصاد اذا
قلبه ونجي بعضه من بعض عن تفاصيل المزايابي ما ذكره الشيخ في
دلائل الاعجاز عبارة عن خصائص ووجوه يكون معاني الكلام عليها
وعن زيادات تحدث في اصول المعاني بها يقع تقديم الجار والمجرور
لحفظ الفاصلة لا للتخصيص فان التفاضل والتسابق والتفاضل كما
يكون بها يكون بغيرها من الخواص واللطائف البيانية التفاضل هو
التغالب في الفضل ويتعقد بين البلاء في شأنها التي سبق هو التغا
في السابق والتفاضل هو في الاصل التغالب في الرعي والمراد هنا المعنى

المجازي قال في الاساس ومن المجاز فقد ينتضون بفخرون ان يخرج
 الى فكر الصائب مجاز من صواب التسمي اي قصد ولم يجرؤ عليك قد
 من تفسير الذهن الثاقب من ثقب النار اذا اتقنت ومنه شهاب ثاقب
 اي مضئ او من ثقب الثوب ثقباً وخطرك قد مر تفسيره ايضا بالفظان
 اراد باليقظة عدم الغفلة عن الشيء بطريق الكناية وانتباهك الانتباه
 الاستيعاظ والمراد التفتن مجاز العجب الشان في شرح الجمل باللام
 المزوي يقال امر عجب وعجيب وعجائب اذا تجاوز حد العجب والاستعجاب
 شدة العجب ناظر احوال عن الضمير ترجع بنور عقلك من قبيل حين الماء
 او النور من غار القوة الادراكية وعين بصيرتك البصيرة للرؤية كالبر
 للرؤية والعين حاسة الرؤية استعير البصر للبصيرة على سبيل الكناية
 والعين تخيل في التصريح يخلق بربيع اراد به التفصيل بليغ واصله النظر في
 صفات الشيء لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه متعلقة بمقتضيات
 او الاحوال على كيفيات مختلفة متعلقة بالاياد وصور متنافية اراد بالكيفيات
 مالا يثير له في معنى المسند اليه كالحذف والاثبات والتقديم والتأخير بالصورة
 كانه تأثيره كالعرف والتشكيك ولما في الصور من القوة وصفها بالثنائي وهو
 كمال الاختلاف فتعرف نصب عطفا على ترجع فحقه ان يذكر مقدما على قوله
 حتى باق لان الثاني المذكور شرته على مجموع المعطوفين ايما حال تقتضي ايما مرفوع
 مبند اخره تقتضي واما مزيد وانما علق تعرف بالاستفهام لتضمنه معنى العلم
 ذكر غير ترتيب لاصل رعاية الحق كمال التقدم وايما حال تقتضي تركه اي ترك
 ذكره وايما حال تقتضي تعرفه لم يقل تعرفه لانه لا يناسب قوله ضمرا او علما او
 او اسم اشارة لان المتحقق في تلك الصور كونه معرفة لا كونه معرفة او

بالام

باللام او بالاضافة لم يقل او تعرفه باللام لرعاية النظام الالف ام كما سبق
 الى بعض الاوهام بل الامر ارفق ذلك وهو الاحتمال عن محذور وذلك انه لو قال
 او تعرفه باللام لدل الكلام على ان تعرفه مضمر او على او موصولا نوع وتعرفه
 باللام او بالاضافة نوع آخر وليس كذلك وايما حال تقتضي تعقيب اي
 تعقيب المسند اليه المعروف بدليل تقديم ذلك على ذكر التشكيك في الشيء من التوا
 الخية والفصل لم يقابل تعقيب لمعرف بما يقابله اعني تركه مع انه قابل تخصيص
 المنكر باطلاقة لان المقضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سبكه
 فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها ولما فصل الاول على ما ينبغي ان يفي
 به عن ذكر كمال وتفصيله واما تخصيص المنكر باطلاقة فلم يفصل القول في
 شيء منها بل احالها على المهارة فيما تقدمها فلا بد من ذكرها صريحا واحالها
 معا اشعارا بالاهتمام بكل منهما وايما حال تقتضي تنكيره مخصصا او مطلقا
 فيه تغيير لتغيير الاصل وترتيبه ولا يخفى ما في البديل من الفضل وايما حال
 تقتضي تقديمه على المسند لما كان هذا متنا والاحالي المسند اليه من التعريف
 والتشكيك مخصصا او مطلقا اخره عن ذكر ما يقتضي تنكيره على الحالين وايما حال
 تقتضي تأخيره عنه هذا ايضا ينتظم الوجه المذكور للمسند اليه وايما حال
 تقتضي قصره هذا ايضا يتم المعروف والمنكر فلهذا اخره عما يختص بالمنكر وانما قال
 على الخيرة دون المسند لانه قصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخيرة قصد
 الالباء الى هذا المعنى حتى متعلقة بتعرف يتأتى برون الضمير للمسند اليه
 عندك لم يقل ابرازك اياه لعدم شموله برون كلام الغير عندك ككل منزلة
 في معرضها المعرض الثوب الذي توضح فيه الجارية على المشتري استعير
 لما يستحسن ويناسب من الكيفيات والصور فهو الضمير للمعروض المذكور

الزمان مصدر راحته على كذا خاطرة من الخطر وهو السبق الذي يترامى
 عليه والمراد ما يراعى عليه الذي يجتنب به الجيا ويجمع الجواد من الفرس
 والنضال مصدر ناضله رماه والمراد ما ناضله عليه الذي يعرف به الابد
 الشداذ الابد في معنى الاعضاء والابادي هي النعم ذكر ابو عمرو بن العلاء والشدا
 جمع الشديد **واما الى الة التي تقتضي** سواء وصل الى حد الاحجاب او بقي في
 حد الرجحان اثبات ذكر المسند اليه شمع في التفصيل بعد الاجمال الضابط
 وقدم مع ذلك الحالة على مقابلها على عكس ما في الاصل لكونها اقرب ولما تر
 من اصابة الذكر واما قال اثبات ذكر المسند اليه لانه ثابت ذكر اولم يذكر
 واما ثانيا في الحالة المذكورة في اثبات ذكره فهو ان يراد تخصيص الخبر اراد التخصيص
 بالذكرة في الاثبات لا القصر واما غير ترتيب الاصل يجعل التبع فيه اصلا في الا
 لينظم الحالات المقترنية في شكل واحد وغيره عن المسند بالخبر للتنبيه
 على ان الحاجة الى المقترني للاثبات انما يتحقق اذا كان المسند اليه مبتداء
 واما اذا كان فاعلا فلا حاجة اليه اذ لا مانع من حذف بمعين ولا قرينة اي
 لا في الكلام ولا في المقام تعينه اي تعين ذلك المراد بالمنع عن الاسناد
 الى غيره وقد عبر في الاصل عن هذا بعموم نسبة الخبر في المقام الى كل ما يصح
 في نفسه للاسناد اليه ويرد عليه ان المعبر من صحة نسبة في المقام الى فرد
 آخر غير ما هو المراد لاصحة تلك النسبة الى الافراد ومن صرف عبارة الكل عن معناها
 الى معنى المتعدد في الجملة دفع ذلك لو ارد فقط ان تكب التعتف لبارك قوله
 وانه يمكن ارواية العلامة التي تخبر في الاساس في العلامة السكاكي
 نقله بدون الواو وانما طلبت من البحث حاجته قضيتها على ما يراه سيبويه
 من بناء الفعل التفضيل من افعل قياسا والباء في به السببية والتشكيل

او نوح الامر نية وسهل فالباء زائدة في المفعول والمثال قوله والبر خير
 لانه انما لان الظاهر هو المعنى الاول والافضل للمواضع هو الباء والباء السببية
 وان كان السببية لا يجعل غيره كما اولى بذلك المعنى حقيقة الرجل في الاساس وان
 الجواز احتقبت خبرا او شرا احتمله واخره واسم المحتقبت حقيقة قال
 امراد القيس والله انما البيت فالحقيقة مجاز عن المدح مطلقا وعند
 اضافتها الى الرجل يكون المراد بها ما اذخره المسافر والرجل للبعير كالشع
 للذابة وقولك زيد قائم ابوه في الاصل زيد جاء ولا تخفى ما في البدل من الفضل
 وعمد ذهب وخالف في التدار وقوله القائل ابو ذيب الهذلي النفس اغنية
 اذ ارغبتها الرغبة مما يصح اسناده الى النفس غير ما اذا تارة الى قليل
 تقنع عطف على رغبة لا على معمولها لعدم الصحة والقناعة الرضا بما دون
 الكفاية او بقصد الاحتياط في الاصل فظاهره فاسد واصلا صفة تقدير
 الارادة ينفي الى اعتبار ما لا حاجة اليه وهو توسط الذكر بين الارادة
 والاحتياط ولما يصح العطار ما في الدهر في احضار في ذهن السامع
 مخاطبا كان او غيره لئلا يعتمد على قصد الاحتياط بالتقريب الاعتماد نظير
 الاعتداد فكل عليه في التعدية بالباء او التنبيه عطف على الاحتياط والمراد
 تنبيه السامع على غبادة الخطا طبع في الاصل على غبادة السامع ولا تخفى على
 الفطن ما فيه او زيادة في الاصل او لزيادة ولا حاجة الى تلك الزيادة فان
 العطف على الاحتياط يغني عنها الابضاح والتقرير يعني ابضاح المسند اليه
 وتقريره وانما زاد قيد الزيادة اخراجا للذكر عن مظنة ان يكون للاحتياط
 قال العلامة السكاكي او لان في ذكره تعظيما للذكر او لانه كما يكره في
 بعض الاسامي والمقام مقام ذلك وليس المقام مقامه لان الكلام مما يقتضيه

اثباته مطلقا لا فيما يقتضيه اثباته ولو على وجه مخصوص والا يلزم ان يذكر عن
كل ما يقتضيه نفيه وكل ما يقتضيه كونه مضمرا وكل ما يقتضيه كونه علما ونحو ذلك لعدم
الفارق بينهما اي بين المذكور والمتروك ثم قال او يذكر بتركيبه او يستلذا
له كما يقول الموحدة خالق كل شيء ورازق كل شيء وحقه ايضا ان يذكر عند
الحالة المقتضية لاثباته على وجه مخصوص او لان اصفاؤه تقول اصغيت لي
فلان اذا املت سمعت نحوه والمراد معناه المجازي ومن حسن السماع
السامع قد عرفت ان المراد ما يتم الخاطبة وانما سبب المطامير فيسقط
بالرفع على ان الفاعل اجزائية اي في بسط ويروي بالتصديق عطف على المقدار المنصوب
اي وان يذكر للاصفاؤه فيسقط الكلام افترضا مفعول له اي بسط لاجل اتهاز
الفرصة واغتنام النوبة بسط اي مثل بسط موسى عليه السلام اذا قيل له عدل
عن صيغة المعلوم تعظيما للقاتل ومانك استفهام ضمن معنى الاستبصار لما يري
في العصا من الآيات العجيبة الدالة على القدرة الباهرة وقيل الحكمة في هذا
السؤال بسطهم فقد كانت العجيبة قبضته ولو ترك على ما كان عليه لكان
لا يبقى بل يتلشى ولما بسط الحق بسع كلامه اخذ به اريحه سماع الخطاب فاجاب
عما سئل وعلم لم يسأل وسلك مسلك الاطناب وعلى هذا الوجه ساق المعرك كلامه
ووهم سوء الادب في امثال هذا المقام سوء الفهم فيمكن فصل انما لم يقل
بيدك لانه كان في يد حاتم فلو اجل يعني في الجواب للاستبانه حيث ذكر
المسند اليه في الاصل ثم ذكر ولا يخفى ما في البديل من الفضل وزاد في الجواب
فقال تفصيل لما ذكر من عصا اي حيث اصناف العصا الى نفع مع انه لم يسأل
ان العصا لمن فيه اشارة الى ضعف ما اختار صاحب الكشاف وهو انه
كان المراد بالسؤال عن الجنس كتحضار ما بينه بصفاها لتظهر له المباني بالعبارة

بين المصنوع عنه وبين المصنوع وبهذا القدر الباهرة فلي فطن مني
لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما ينصف به افراد جنسها
من الاتكاد والمقتضى بها وما يشابهها ووجه الضعف الذي اشبه اليه
هو ان تلك الزيادة بمفعول عن القصد المذكور انما عليها اعتمد عليها اذا است
والتوكي على الشيء التامل عليه في المشي والكوف ومنه الاتكاد واش
اجبط الورق بها من هشن الخبز بهشن اذا كان ينكس لهشن
على غني لياكله ولي فيها تارب المارب الحاجات مأكلا وان كانت جمعا معاملة
الواحدة المؤنثة فاتباعها صفتها في قوله اخري ولم يقل اخر رعاية للفواصل
وهو جائز في غيرها فكان فيها اجوز واحسن والواو في قوله وكان للحال
بتقدير قد يكفيه في الجواب غير تركيب الاصل وترتيبهم وهذا احسن
كما لا يخفى ان يقول عصا لان التسوال عن الجنس ونظيره في مجرد البسط بقيد
اصناما ونظير لما عا كفيين انما قال في مجرد البسط لانه ليس بنظيره في كونه
بذكر المسند اليه والزيادة عليه ولا في كونه لغرض الاقرض وكونه للاصفاؤه
مطلوبا ولذا بين الغرض بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم لابتهاج التور
قال في الاساس ابراهيم الامر مستحب به وابتهاج فهو يبرج ومبتهاج بعبادة الا
القيم معروف وهو ما يتخذ من خشب او نحاس او فضة كذا في الجمل وافقرا
بمواظبتها في القاموس وطلب عليه بطلب وطلبوا دام او داومه ولزمه وثقته
كواطلب والضمير للعبادة منحرفين عن الوسط عن الجواب المطابق الحق
وهو اصناما ولا يخفى ما في البديل من الفضل لفظا ومعنى او لما جرى هذا
الجرى ترك الاصل في الاصل وعرفنا ان يذكر يريد به مثل تطريق الاتكاد
على التامع وتشريره باجرا ذكره على انك او تشره فذكره وتعبير

اشارة عن الجواب على قدره وهو
اصناما اللفظ الاطناب
في الاصل من خرفين

Copy

كونه مقدما او مؤخرا او اتباع الاستعمال الوارد على اثباته واما كون الذكر هو
 الاصل فلا يجدي بدون ما ذكرنا ولا حاجة اليه مع اذ لا عبرة للمرجع عند
 الموجب لهذا الم يذكر مع كونه مذكورا في الاصل **واما الحالة التي تقتضي**
حذف عدل عن عبارة الاصل لما فيها من اطناب بلاطائل فهي ان يكون بين
 العبارة في بيان الحالة اظهر من عبارة الاصل لان المذكور منها نفس
 الحالة لاظهار الذي يحوج الى تأويل وانما قال السامع دون الخطاب لان بعض
 المقام قد يكون المناسب فيه اعتبار حال سامع آخر غير الخطاب عارفا منك
 القصد اليه شارة الى وجود القرينة المجتزة للحذف فانه بدونها الغارضة
 ولا يخفى ان العرفان المذكور يلزمه لزوما يتناهي استحضار فلا حاجة الى ما في
 الاصل من قوله **سحق** عند ذكر الجبر اشارة الجبر على المسند الواقع في الاصل
 لا شعار بان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف
 والحذف عدل عن عبارة الترك الواقعة في الاصل ولا يخفى وجهه راجع لا بد
 من بعض الضميمة لان وجود القرينة المجتزة للحذف لا يكفي لان الذكر اصل فلا بد
 في اقتضاء الحذف من امر يعارض اصله الذكر ويرجح عليه اما الضيق للمقام
 بسبب المحافظة على وزن اراد ضيقه عن ذكر المسند اليه مخصوصه لا ضيقة
 مطلقا لان نسبتته الى حذفه والى حذف المسند على السواء فلا يصلح مرجح الحذف
 على حذف المسند وبهذا يتبين خطأ من عدا سبابه خوف ملال السامع وسحق
 المتكلم وفوت الفرصة لان الضيق الحاصل بذلك لا يصلح مرجح الحذف المسند
 اليه مخصوصه او للاحتراز عن العبث وهو لا فائدة له وانما قال بناء على ان
 لانه ذكر المسند اليه لا يكون عبثا في الحقيقة عند قيام القرينة لكونه جزء
 الكلام بل العبث فيه ولا يخفى ان الاحتراز المذكور انما يكون عند خلوة المقام

لا يفرق المسند اليه

عن فائس

عن فائس الذكر ونكتته لان ذكره لا يكون عبثا بناء على الظاهر ايضا اذ كان
 في ذكره فائدة ما او تخييل اي لا يقع في الخيال ولا يلزم ان يكون الموقع
 باطلا لا حقيقة له ان في حذفه تعويلا على شهادة العقل هذا التعويل بحسب
 الحقيقة بخلاف التعويل في قوله وفي اثباته تعويلا على شهادة اللفظ فان
 التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الاثبات ايضا على شهادة العقل ولهذا
 قيد بقوله من حيث الظاهر ومن وجه انه متعلق بالتخييل دون التعويل فقد
 وهم وكما بين الشهادتين في موقع الحال وكما خبرية محذوفة الميزة في موقع
 مبتدأ خبره الظرف اي فرق كثير بين الشهادتين وبون بعيد او لا بها
 الوهم ظاهر فيما لا حقيقة له فعبارة الايهام تناسب المقام لان ما ذكر
 امر وهي تحض لا تحقق له اصلا بخلاف ما تقدم ان في حذفه نظير الكس ان
 عنه او نظيره عن كسك اطلق الكس في صورة الهم والامانة اذ لا
 محذور في ايهام انه من الجنث والرداءة بحيث يتلوث بذكره كل من
 يذكره ومقام المبالغة يقتضي ذلك فالمناسب اعتبار وقيد بالاضافة
 الى المتكلم في صورة المدح والتعظيم لما فيه من المانع عن ايهام انه من شرف
 والنفاسة بحيث يتلوث بكل من يذكره لان من جملة الالسنه لسان
 المدح والوجه للتعظيم ولا ينقلب المدح ذما او للاحتراز عن لزوم الحد او التعويض
 كما اذا قال زان او فاسق اي زيد فانه لو صرح به لطول بالحد في الاول
 والتعويض في الثاني وهذا الوجه غير مذكور في الاصل او ليكون لك
 سبيل الى الامكان في الاصل واما المقصد على عدم التصريح ليكون الى آخره
 ولا يخفى ما فيه من اطناب بلاطائل ان مست اليه حاجة مثلا اذا قلت
 فاجراي زيد يتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره ان اخرج الى الكارادة

لا مرأى أو القصد لا بد من اعتبار القصد مناجية يظهر الفرق بينه وبين
 ما تقدم من الاحترار عن العبث والعلامة السكاكي لم يصب في تحرير هذا
 الوجه الى ان الجنب لا يصلح الالة قدم وجه ايتار الخبر على المسند والاشعار
 بان العلامة السكاكي غافل عنه حقيقة كقولك خالق لما يشاء فاعل لما يريد
 اراد القدرة على الخلق والفعل لانه استع لم يخلق بعد ولم يفعل بعض
 ما يشاء خلقه ويريد فعله وهذا ظاهر وان خفي على من قال والمعنى ان
 خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يريد فعله فلا يريد على العلامة السكاكي بناء
 على مذهبه انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا تخلفها
 ولا يفعلها او ادعاء كقولك واعب لالو في الاميرة اورد له ولقرينه مثالا مخصوصا
 لقلته والعلامة السكاكي لم يصب في تخصيصه الاول منهما بالمثل اولاً لان الالة
 استعمال واراد على حذف اراد به الغير القياسي وبقرينه القياسي يكون الحذف
 لانه مقتضى القياس لا الورد والاستعمال عليه وان كان ذلك ايضا متحققا فيه
 كقولهم رمية من غير رام اي هذه رمية مصيبة حصلت من رام مخطي ما خوذ
 من مثل ضرب في قلته احسان من المسمى وهو قولهم ربت رمية من غير رام ترك
 في الاصل مثال هذا القسم وهو كونه غير قياسي احق بالتمثيل او حذف نظائره
 كقولهم الحمد لله اعلم الحمد بالرفع على المدح مثال للاستعمال الوارد على حذف النظائره
 سواء كان الضمير في قولهم للفصحى او للنخلة اما على الاول فظاهر واما على الثاني
 فلما عرفت ان الالة في القياس كونه مقتضى القياس لا الورد والاعمال
 عليه وان كان هو ايضا واقعا فيه وانما عدل بما ذكر في الاصل وهو قولهم نعم
 الرجل زيد لانه انما يصلح مثلا لعل قول من يري اصل الكلام نعم الرجل هو زيد
 وهو قول مرجوح او لاغراض سوي ما ذكر كاختيار تبت الت مع او مقدار

تنبيهه والتنبية على فطانة والاحترار عن نسبة الى الغباوة واما الاحترار
 عن اشعار التحفة فلا يصلح وجها لحذف المسند اليه قطعاً لان الاشعار
 المذكور لا يلزم ذكره مطلقاً وكذا قصد الاختصار لا يصلح وجها لانه
 كما يحصل به يحصل بحذف المسند الا اذا وجد قرينه وفقد قرينه فتر
 مناسبة في باب الاعتبار اي بحذف المسند اليه بحسب المقامات لا يهتدي
 وفي بعض النسخ لا يهتدي وله ايضا وجه لان يهتدي يعني بهتدي
 الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم قد مر فيما سبق انه لا بد
 لا ادراك ما في هذه الفتن من لطايف الاعتبار ودقائق النكات مما
 امر آخر وآراء سلامة الادراك عن آفة الفهم المسمى بالذوق وهو المراد
 مهنا باستقامة الطبع والاختفاء في ان سلامة العقل ينقل عنه فالمرجع
 متغير ان حقيقة ولهذا قال وقلم ملك الحكيم اي تصرف فيه وقد علب كما يتصرف
 الملكا في ملكهم ويقدر على مناك شي غيرهما فاجعها اتصالها بفعل
 في مثل طامما وقلم يرجع كونه كافه للفعل عن طلبك لفاعل واذا جعلت مصدر
 والمصدر فاعلا فحق ان تكتب مفعولة ومعنا كاشارة الى موضع التهدي
 الى الاغراض فلما دلالة في المحصرات بن علي بن معية القلة النفي لما عرفت
 ان يهتدي بمعنى يهتدي وقد عرفت فيما سبق ان التطبيق قد يستعان به
 في ذكر بعض الاعتبارات الذوقية في او ايل الامر الى ان يكامل الذوق على
 مهمل فالقلة على معناها الحقيقي في مثل قوله اوردته تمثيلا لبعض ما ذكر تفصيله
 من الاغراض المناسبة لما نحن فيه ولهذا اخره عن قوله او لاغراض هو
 ما ذكره مناسبة في باب الاعتبار والغرض المناسب لحال قائل ذلك القول
 انما هو اظهار العجز والتألم عن كثرة الكلام بسبب شدة انفعاله وتألمه

مما به من باعث الحزن قال لي كيف انت قلت عليل لما كان في العادة اذا
قيل للرجل كيف انت فقال عليل ان يال ثانيا ويقال ما بك عليل او
ما سبب علك قد ركانه قال له قائل ذلك في بقوله سرور ايم وحرر طويل
جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال ولو قال ارق دائم لكان اليق
لانه السر الذي يتولد من الحزن والمطر في كيف تجد الحكم اذ لم يقل
انا عليل ظرف الحكم ولا يلزم من تقيد به تقيد ما يتعلق به من الوجدان به
ومن غفل عن هذا انحرف في صرف اذ عن معنى الظرف الى معنى التعليل المحض
وفي مثل قوله حين شكك الى قومه ابن عمه في الاساس شككون اليه فلانا
فاشككنا في منه اى اخذني منه ما ارضاني به فلفظ في الاساس اللفظ الضم
على الوجه بيبسط الكلف فانشاء الشك يقول سرع الي ابن العم يلزم حال
من ضمير سرع على طريقه قولهم سمعت فلانا يقول في القصد الى التخصيص
وانما قال وجهه مع انه معتبر في حد اللفظ دفعا لاحتمال المجاز وسد الباب
التوسع وليس لي داع الندي سرع الندي الجواد حريص على الدنيا حتى
لديه وليس لما في بيته بمصنوع الحذف منا ايضا ليس لواحد من الاغراض
المذكورة فيما تقدم للمانع الذي ذكرناه سابقا بل لان ذكره باسمه الظاهر
لا يناسب مقام الذم لما فيه من نوع تنويه لثانته على ما تقرر في موضعه وقد
نبه المصنف على ذلك بقوله حيث لم يقل هو سرع كانه يقول لو التزم ذكره
كان حقه ان يذكر بالضمير والامساع له لانه اضمار قبيل الذكر وفي مثل قوله
سا شككنا من التاكيد اى لا اتركه البتة ان تراخت منيتي اى تأخرت
ابادي مفعول ثان اذ يقال شككنا النعمة الابدي هي الاعضاء والابادي
هي النعم كما سبق لم نمن وان جئنا في صافية من المن والماضي على

جلا لها وفي مترها ويجوز ان يكون المراد لم تقطع وان عظم وقال ذلك لان
الابادي السنية لا تكاد تتناسق في غير محبوب الفخ من اضافة الصفة
الي الموصوف والفاعل عن صديقه اى يشكر صديقه في غناه مدح مسا
الزمان له ولا مظهر الشكوي يروي بالجر على ان لا اذنت مذكرة للنفى الذي
يتضمنه غير وبالرفع على انهما بمعنى غير لكن الفاعل على ما بعد اذا انقل
ذلت لي اذ اتوا لي الامر وزلت النعل نراه لا يشك ولا يتالم زلة النعل
كنية عن الفقر اصله نزل عن منزلة فمتجوز في السناد الزلة الى النعل فزاد
الكنية حسنا اذ لم يقل عوفي الحذف هنا للاستيناف فانهم اذا قصدوا
يحذفون المبتداء لا التطهيره عن التان او اذ عاء التعيين او اتباع الاستعمال
الوارد على ترك النظائر لما مر غير متق وفي مثل قوله اضات لهم احكامهم
الحب ما بعد الرجل من مفاخر نفسه وآبائه ووجوههم وهي الليل
الدي الظلمة حتى نظم الجرح هو بالفتح الحز اليماني فيه السواد والبياض
شبهه بالاعين ثاقبة الضمير يعود الى ما دل عليه قوله اضات لهم احكامهم
والثقب الاضائة ومجئ نظم حمل على النظم واقدركذا في شرح الحاشية
للز وفي نجوم سماء تشبيه بليغ كلما انقض كوكب انطفى نوره صفة لنجوم
بتقدير العايد اى كوكب منها والتكليم للتعظيم بد كوكب آخر تاوي اليه يجمع عنده
كواكب توابع ذلك الكوكب اراد انهم ساداه به مندي بهم اذ اعات منهم
عظيم بقندي به فامهاته عظيم آخر منهم ينتظم مع جمعه حين لم يقل هم نجوم سماء
الحذف هنا لتكميل التشبيه فان المشبه اذ اطوي ذكره يكون التشبيه
ابليغ وقوله عز قائلنا نصيب النعمة اى عز قائله يشكر اليه قولهم عز من قائل
ويحتمل الحال وما اوربك ما هيته نار حامية اذ لم يقل هي نار حامية الحذف

بهذا لا حصر له من تكرار هي على التوالي لا الاختصار لما مر من غير مرة وقوله سورة
 انزلناها اذ لم يقل هذه سورة الحذف في امثال هذا الاخراج الكلام
 مخبر ما يصلح لوجهين احدهما ما ذكره والآخر ان يكون تقدير الكلام فيما اوجنا
 اليك سورة انزلناها وقوله فصبه جليل والوجه الآخر صبه جليل اجل الحذف
 ايضا لما ذكر انفا وللهذا غير ترتيب لاصل ولم يقل فامر صبه جليل وقوله
 طاعة معروفة الحذف عنها ايضا لما ذكر اذ لم يقل امركم او الذي يطلب منكم
 او طاعتكم طاعة معروفة بحسب تفسير المعروفة فان قدرت بالمشروعة
 بانها بالتسليم دون القلب فالتقدير طاعتكم وان قدرت بالحسنة كطاعة
 الخلق من المؤمنين فالتقدير احد الآخرين ويجوز ذلك باعتبار القرائن المختلفة
 ومن ههنا انكشف سر وهو ان طي اللفظ قد يكون وسيلة الى بسط المعنى
 بتكثير الوجوه المختلفة كما في الآيات المذكورة واتضح وجه الوصول بالاجابة
 الى فروع الاعجاز لما فيه توسيع المجال لشرح المعنى بتضييق مضمار اوهام
 العبارة فافهم الاشارة **اما الحالة التي** تقتضي تعرفه اي كونه معرفة
 ولما كان ذلك على وجوه مختلفة ذكر اول الحالة مقتضية لتعرفه على الاطلاق
 ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبط الكلام وتفصيلا للامام اذ
 ح يبين ان في ذكر المسند اليه معرفة على احد الوجوه المذكورة لا بد من ترتيب
 ترجيح تعرفه على تنكيه وترجيح ذلك الوجه على سائر الوجوه فهي ان يكون المراد
 من الكلام افادة السامع قد انتهت فيما تقدم على وجه اشارة السامع
 في مثل هذا المقام على الخاطب فائدة بعينه مثلهما اي شانهما ان يكون
 معتدلا به وان تخلف الاعتداد عنها في بعض المواضع فاقام لفظا المشكك
 لافادة هذا المعنى ومعنى الاعتداد ان تعقد في متعارف الناس

فائدة

فائدة فيقال افادني كذا او السبب في ذلك في اقتضاء القصد الى اذكر
 تعرف المسند اليه هو ان فائدة الخبر اراد بالفائدة معناها اللغوية لا اصطلاحية
 اذ لا ينظم مع قوله لما كانت هي الحكم او لازمه الا انه قصد بتعريف الاضافة
 العهد فتم امر الاختصار المستفاد من كلمة او فانه يمنع الحلو اذ لا يمنع للمع
 ولا بد من واحد منهما ولما فيها من الدلالة عليه حذف جواب لما وهو انحصرت
 فائدة الخبر في الحكم والمسراد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وفيه تضح
 بان فائدة الخبر في نفس الحكم فلا حاجة الى التنبيه عليه باضافة اللازم الى الحكم
 بل لا وجه له كما عرفت يعني في او ايل قانون الخبر ولازمه وهو كون المتكلم
 عالما به حكم ايضا ولا يخفى ما في البديل من الفضل ولا شبهة في ان الحكم
 اسقط ما في عبارة الاصل من الزيادة التي لا طائل تحتمل منه كان ابعد
 عن الوقوع عند السامع لا بد من هذا القيد وقد اجمعت العلامة السكاكي
 لان زيادة الافادة انما هي بحسب ما بعد عن السامع لا بحسب ما بعد في الواقع
 فمن قال ان مدار الاعتداد بالحكم على عين عن كونه معلوما ومدار بعده
 عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه لم يصح في تعيينه ثاني المدارين
 كان علامه افيد هذا اخصر واظهر عما في الاصل وبعده اي بعد الحكم
 عند بحسب تخصيص طريقه والسرفيه ان شرايط الخاص يكون اكثر من
 شرايط العام وموانعه او فر من موانعه فلا جرم يكون العام اقرب
 تحقيقا من الخاص غالبا انما زاد هذا القيد دفعا للنفاضة بان الحكم
 قد يزداد قربا من الوقوع عند السامع بازدياد طريقه تخصصا لا بزياد
 الحكم بان رجلا فاق بقل سدا ضعيفا اقرب عند السامع من الحكم بان رجلا
 فقل سدا بقى ههنا موضع بحث وهو ان العبرة في بعد تحقق شيء

وقد به بسهولة شرايطه وارفع موانعه لاكثر زعماء وفكرها فكم من
شرايط كثيرة اسهل حصولا من شرايط قليلة وكذا الموانع ثم ان
في الاصل تفصيلا لما ذكر بقوله كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما
ازداد عموما ازداد الحكم قربا وانما اسقط لانه لا يتنظم مع ما زيد في
سياق الكلام اصلا حال من قوله غالب وان شئت تحقيق ما ذكرنا
واعبر حال الحكم في قولك شي موجود في الاصل شي ما موجود ولا يخفى ان
التكثير يعني عن تلك الزيادة فالاولي تجريد المسند اليه عن التخصيص
اللفظي ايضا وفي قوله فلان بن فلان حافظ للتورية والانجيل وس
على هذا سائر الامثلة فان الحال في جميع نظائرها كذلك اذا بين حال
مثال بوجه علم جريانه في سايرها على سواء ثبت القاعدة الكلية
بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا يستج في الميزان تصوير البرهان
الكلي في مباحث جزئية بانتهى به يتضح لك ما ذكرت مجزوم على انه جواب
الامر في قوله فاعبر ثم ان تخصص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد
اف ام المعرفات فحسب بسكون السنين معناه الاكتفاء والفاء عاطفة
لان المعنى اما ان يختص المسند اليه بكونه احد اف ام المعرفات
فيكتفي به وهي المضمرات والاعلام لا بد منها من الواو الجماعة لان المراد
من المعرفات مجموعها العلامة السكاكي او ردها بطريق الخبر بعد الخبر
دون العطف زائما انه اول على ان كلاما من المذكورات معرفات من غير
احتياج الى اجماع الكل ولم يدركه انما يستقيم بالنسبة الى قوله زيد عاقل
عالم واما بالنسبة الى قولنا انقسام المعرفات الى اقلية مستقيمة والا شعاع
في الواو باستقلال كل خبر على حدة ولا كنه كلمة او عليه باعتد القصد الى

الاشعار

الاشعار المذكور والمبرهات اعني الموصولات واسماء الاشارات تفصيل
المبرهات والمعرفات باللام والمضافات الى المعارف وانما قيلت بقوله
اضافة حقيقية اي معنوية احراز عن الاضافة اللفظية لانها لا تفيد
تعريف القيد المذكور في علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوعلا في الا
كشبه وغيره اذ المبرهات المضاف بمشابهة المضاف اليه او بمغايرة
اولا زاد على ذلك اي على كونه احد اف ام المعرفات من كونه الضمير للمسند اليه
المعرف او لاحد الاف ام محويا بشي من التوابع جمع تابع فان فاعل اذا كان
صفة لغيره لا دمين جمع على فاعل واعبر تذكيره بحسب الاصل فقبل المنس
وفيما سبق اعتبر ثابته بحسب التأويل بالكلية فقبل المنس واعتبار التأويل
في مثل هذا اشراج وتخصيص بعد المعطوف من التوابع المسند اليه ظاهر فكان
اخرج فيها تقليدا ونظرا الى العطف بكلمة اي والضمير المستقيم فصار في سبقت
وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل مختصا واما ان يكون لا لما ذكر كونه نكرة
موصوفة او مضافة او نحو ذلك كما استغف عنه باذن الله تعالى وكل من ذلك حاله
يقضي به خصوصه **واما الحالة التي** تقتضي كونه مضمر في ان يكون المقام
منا ام ان مقام الحكاية نف فكونه مقام الحكاية والاول هو الذي يراعي
مقتضاه في علم الحاضرة وهو المقام اللغوي والكتا هو الذي يراعي مقتضاه
في علم المقام وهو المقام الاصطلاحي المعبر عنه باعتبار آخر بالحال ومن لم يثبت
لهذا الفرق الدقيق قال ما قال مقام حكاية اي حكاية المتكلم عن نفسه فيقول
بضمير المتكلم ولا اختصاص لهذا الفاعل بالمسند اليه فان الامر في الفاعل
ايضا كذلك كقولنا انا الذي يجد وفي خولف الاصل في يجدوني من حيث
انه في صلة الموصول فكان حقه ان يكون فيه ضمير عائد الى الموصول الا انه لما كان

الموصول والمبتدأ شيئاً واحداً لم يبال ان يعود الى المبتدأ الضمير الذي
يجب عوده الى الموصول ثم ان الفعل في موضع الرفع فكان حقه ان يقال
تجدوني لكنه حذف نون الوقاية مع وجود نون الاعراب تخفيفاً في صدور
مفعول ثانٍ ليجدوني لا ارتقى حال صدر الصدر بالتحريك الاسم من صدر
عن الماء وعن البلاد ونصب على الحال او على المصدر اي ارتقاء صدر منها
ولا ارد من الورد ضد الصدور اي صرحت غضة في صدورهم لازمة لا تسوغ
ولا توجب وقوله ان الميراث هو لقب بشار بن برد له عتية اي قرطه كانت له
في صفة لا اخفي على احد موثقة للجملة الاولى لا بيان لعدم الابهام لانها مثل
قوله انا ابو الجهم ذرت طلعت الباء في في الشمس للملازمة اي طلعت
ملتبسة بي اي انا معا يعوفي من يعرفها ويحمل التعدية احتمل لامرجوحا اي
اطلعتني وشهرتني للقائني اي للبعيد وللداني اي للقريب وقوله ونحن
التاركون لما سخطنا السخط والسخط خلاف الرضى ونحن الآخذون لما رضينا
اي لا يقدر احد على تغيير الامر علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا والمعنى نحن
المشهورون بذلك على ان الامم للعهد والمختصون به على انها الجحش وقوله
ونحن بنوعه على كل اي مع ما يستلزم من القوي يستلزم اني جمع زبرية وهي البساط
فيها بغضة بكسر الباء شدة البغض وتنافس اي تحاسد تمثيل للملازمة
المستمرة بالعداوة الكامنة والمنافسة المستمرة ونحن كصدع اي شق العين
اي الفج العظيم واتما اعتبر قيد العظم لان الشوق يكون افحش والتشبيه تمثيلي
لم يرد تشبيههم بالعت المشقوق ولا تشبيه شفاقهم بشقة بل تشبيه الكيفية
المنتشرة من مجموع ما ذكر في جانبهم بالكيفية المنتشرة من مجموع ما ذكر في جانب
ان يعطى شاعبا الشاعب مصلح الفصح يدعه لوقال يذبح لكان افصح لان يدع

من معنى الحفظ الزائد على معنى التكرار وهو غير مقصود في المقام وفيه عيب يشاء
اي يتركه حال كون العيب فيه ظاهراً غير مصلح يقال يقال تشاخص ما بين القوم اي قصد
نظرة الجوهري عن ابن السكيت واما معنى التمايل وعدم الاستواء فكانا يناسب شق الصدع
كما لا يخفى او مقام خطاب بالنصب عطفاً على مقام تنكية والمخاطب توجيه الكلام
نحو الحاضرة لا فهم كقوله يابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان حال من الاكارم لما في
النداء من معنى الفعل والابن وان لم يكن بعضاً من الاكارم لكنه كبعضها في جهة
الاستعانة والاستغناء به عنها لامن المناوي اذ لا يفهم شرف نسب الاكارم
فلا يقتضي حق المقام قد علموا جملة معترضة بين المعطوفين اي قد علم الناس
ذلك النسب واما الحسب فلا يتوصل له في سياق الكلام وكوكن من ابائهم
وكوكنهم الاكرميين وناله المجد اي وباقي ما يجد وشرفه كاشفاً بين العم والحال
اي من جهة الآباء والاقربات وهذا على خلاف ما ذكره ابن السكيت من اختصاص
المجد والشرف بالآباء انت الذي تنزل الايام مثله الايام مجاز عن الوقائع
والمراد من المنزل ما يليق برأى من الحمل وتمسك الارض من خسف في الاساس
خسفت الارض وانخسفت ساحتها على ما وزلزال في الصبح زلزال زلزلة
وزلزال بالاكس والزلزال بالفتح الاسم وفي الكسوف الزلزلة التحريك والاعا
وان تضاعف زليل الاشياء عن مقارنها وراكزها اي كل مقدرة نامة وجملة
عامة وقوله قد كان فبكك ظرف لكان اول فجعت اقوام في الجمل القوم جماعة الرجال
دون النساء وواحد القوم امر يقال قوم واقوام واقا ومجمع الجمع فجعت بهم
صفة اقوام يقال فجعت المصيبة اذا اوجعته حتي لنا سلكم خبر كان في الاساس
خفي سبيله تركه وانما اتى هنا بضمير الجمع تعيماً لمن يات به سمع السمع في الاصل
مصدر فاطلق او لا بمعنى الجمع بقرينة قرينه وثانياً بمعنى الواحد بقرينة قرينه

ايضا وابصارا قد مرت تقية البصائر الذي لم تدع سمعا ولا بصرا يعني ان الاقوال
مع كثرة هم قد ضلوا السماعا وابصارا وانت مع وحدتك لم تترك سمعا ولا بصرا
الاشفا اي شيئا بقيا قليلا فامر العيش اي صار عيشنا مزا بسبب ذلك الى حد
لا غاية وراة وهذا ما دل عليه قوله امرارا بتكثيره وقوله وانت التي كلفني الكلفة
المستقة ومنها كلفه الامر تكليف في السري السري السيرة بالليل سواء كان في
كلمة او في بعضه والديج على ما نص عليه في الجمل والاساس سيرة الليل كلمة فاضافة
الي السري من اضافة الخاص الى العام تحقيقا لمعنى المستقة وجون القطا الجوا
جمع جوني كالعرب والعربي وهو ضرب من القطا سود البطون والاجنحة و
اكبر من الكدري بالجلدتين الجلدة ما استقبلك من العادي ذلك الامام المروي
جنوم جمع جاثم يقال جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدبلة
من ابيات كتبها الى امامه بعدد عليها ما ناله من ضرر المشقات في ما فاجابته
بآيات منها الا في ذلك وقولها وانت التي خلقتني ما وعدتني الاطلاق تمنع
الوعد واشتمت بي من كان فكما يلوم السماتة الفرج ببلية العدو واليوم
العزل تعد عليه جناباته وحق الخطاب اي اللابقي به الواجب بحكم الوضع
ان يكون مع معين لان ضمير الخطاب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين
او موضوع لمعنى كل بشر استغالية في جزئية المعينة على اختلاف الرايين وانما
آثر كلمة مع على اللام لانه المتبادر منها الاختصاص لمعين وهو غير معتبر في حق
الخطاب ومن وعده لا يقال الخطاب معه فقد وعده ثم يترك في ذلك الحق
وارادة التراخي للدلالة على التفاوت بين اجزاء الكلام على وفق القياس اللغوي
واجراة على موجب استحسان ايمة البلاغة وانما قال الى غير معين اعتبارا لما في
الترك من معنى العدول قال من صلة معناه لامن صلة لفظه والمصير في مثل

هذا الى التقدير او التضمنين ناشئ من عدم الوقوف لهذا النوع من التبع
كما تقول فلان لثمن ان اكرمه احسانك وان احسنت اليه السار اليك الاساءة
نقيض الاحسان فلما تريد مخاطبا بعينه بل تسقط خصوصية الخطاب من جهة
الا اعتبارا كيلا يتوهم ان لهامد خلا في المعاملة المذكورة فينفوت الغرض الآن
ذكره كانك قلت ان اكرم واحسن يعني كما انك لا تقصد من هنا مكرما معينا
ولا احسنا معينا كذلك في صورة الخطا في الاصل واحسن ولا مطابقة بينه
وبين المفترق قصد مفعول له لقوله لا تريد اعني النفي دون المنفي الى المبالغة
في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد من يصلح ان مخاطب مخاطبة
بسوء معه وصورة في ذهنه هذا هو المقتضى لاجراة الكلام ذلك المنهج لاما
ذكر في الاصل من القصد الى بيان عدم اختصاص سوء معاملته بواحد
واحد اذ يمكن اداء ذلك المقصود باحضرة ما ذكر وانظر على ما ظهر مما تقدم فتدبر
وانه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن تنبيه على حسن هذا
الاسلوب بحمل استنباط البيان ما ذكر قوله تعالى ولو تري اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم
اي المطاطبين رؤسهم وقوله تعالى واذا رايتهم حبرهم لؤلؤا منشورا
زا هذا المثال على ما في الاصل تنبيه على عدم اختصاص ما ذكر بصورة التبع
على العموم بالوجه المذكور انما قصد التعليل لارادة العموم قوله بحمل على
العموم لا للحمل المذكور لانه من التامع لامن المتكلم الى تقييد الحال اي حال
المذمومين وهم الجرمون في المثال الاول ونحوه كما في الثاني حال
الممدوحين وهم الغلمان في الثاني الغاية قيد للمقصود بين المذكورين في الاصل
الى تقييد حال الممدوحين وانما عدل عنه لعدم انتظام ما في قوله ونحوه وان
قد بلغت عطف على وجه التفسير على ما تقدم من الظهور الى حيث يمنع

خفاؤها البتة البتة القطع يقال لا افعله بنية ولا افعله البتة لكل امر لا رجعة
فيه ونصبه على المصدر فلا يختص بمرور راي دون راي بل كل من ياتي
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب بل هذه مقصود من مقدره ينظم الكلام
تقديره والخطاب غير مختص برائي دون راي بل كل من ياتي منه الرؤية
فله مدخل في هذا الخطاب ولا يبعد ان يسمى هذه بل الفصيحة وهذا
من مداحض هذا الكتاب كم زلت اقدم الابهام عن سنن الصواب وكذا
اي وكلم ما ذكر من المثالين على العموم للقصد المذكور امثاله في الاصل امثاله
وتكثيره للتكثير والحاجة اليه بعد ما سبق من قوله وانه كثير منها قولك ولو ترى
اذا الظالمون موقوفون عند ربهم وقولك تع ولو ترى اذ وقفوا على ربهم واذا رأت
ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا او مقام غيبة هذا هو المناسب لسباق الكلام
لما ذكر في الاصل من قوله او كان المسند اليه في هذه الت مع وكون الاءاء
الظاهرة ايضا للغيبة لا يقتضي العدول عن سنن الانتظام لحصول الاحتمال
عنها بقوله ويراد الاشارة الى المسند اليه فجمع ما يقتضي كونه ضمير في مقام الغيبة
الى امر واحد لا الى امرين كما توهم وهذا لانه اذا كان حاصله ولم يقصد الاشارة
اليه فانحصر بعبارة باعاده الاسم مثل وهو الذي في السماء وفي الارض
اله او باسم آخر والى على ما يقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل
واما مثل جاءني رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا افعلا خلاف مقتضى الظاهر فلا حاجة
للاشارة عنه الى اعتبار ان يكون الاشارة الى الحاصل من حيث انه حاصل
الحاصل لم يقل الحاضر لان الحضور على ما مر اخضع من الحصول والمعتبر هنا انما
هو الحصول في ذهن المخبر له في الاصل في ذهن السامع وهو لا ينتظم الغائب
الذي يفهمه من الكتاب كونه مذكورا لفظا او معنى في قوله مع اعدوا مواز

للتقوي

للتقوي او في حكمه للقرينة حالته كانت او معالية في الاصل لقراين الاحوال
والا تخفى ما فيه من الزيادة من جهة اللفظ والنقصان من جهة المعنى والكلام
يجري على مقتضى الظاهر لا بد في تمام الضابط المذكور من هذا القدر على ما تقتضيه
عليه وقد اخل به العلامة السكاكي اعلم ان المسند اليه اذا لم يكن حاصله في
ذهن المخبر له اصلا لا يعتبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر كما في ضمير الشأن وضمير باب ثم على ما سياتي كقوله في الاصل كنحو قوله
ولا حاجة الي زيادة عبارة نحو على خلاف المعهود لان التنبية على كثرة الامثلة
في هذا النوع قد يحصل من ايراد متعددة من البيض الوجوه كناية عن
نقاء السيرة بنى سنان بدل او نصب على المدح لو انك تستضي بهم اضاءوا
اي لو ثبت طلبك للصواب هم لاصاوك مع طوا من الشرف المعنى في موضع
صفة لمخدوف بفتحة حيث شأوا ومن حسب العشرة وقد مرتقبة
الحسب العشرة تنظم الفخوذ ما فوقه من البطن والعمارة والفصيلية والقبيلة
والشعب حيث شأوا اي طواي تحمل شأوا من الشرف الرفيع وحسب
العشرة اراد بالاول انه ذو المفاخر من جهة الآباء وبالكنا ان اقاربهم ايضا
ذو مفاخر وقوله يمين لي اسحق اليمن البركة وابو اسحق كنية المعصم
ظالت يد العجا طول يد العجا به عبارة عن بلوغه الكمال المتوقع على طريقة المجاز
المتفق على الكناية من حيث ان طول اليد وسيلة في الجملة للوصول الى
المطالب فلا استعارة ولا تخييل كما في قوله تع يد الله مقلولة فان كون اليد
مقلولة عبارة عن البلوغ الى غاية النحل على الطريقة المذكورة بلا استعارة
ولا تخييل نعم فيه اسناد الى العجا حال اهله للاستعارة بان وصف العجا اغنى
اهله عن طلبك لتر في فيه وهذا من جملة ميامن المدح وقامت قناة

الذين قدموا الفرق بين القناة والرحم والمراد منها قناة الظهر وهي
مجمع فوائده بقرينة سباق الكلام والحاقه وقيامها استقامة القامة
وفيه استعارة مكنية وتخييل كذا في قوله واشتد كاهله الكاهل ما بين
الكففين واشتداد كاهل الذين كناية عن احكام احكامه هو البرهنة
معروفة سمي بذلك لانه من اي النواحي آتية النواحي الجوانب جمع
ناحية ومن متعلقة بآتيته واي شرطه جزاؤها فليجته المعروف للتي
التي لا يدرك قوعها ذكر الامام المطرزي والمعروف العطاء والبرهنة تفسير
ساحله الساحل معروف انما سمي به لانه الماء يساحله اي بقشره وذكره صدر
الافاضل في قوله اري الصبر الصبر على النفس على الشدة كقول قائل فلان
صبرا محمودا محمودا عنه مذاهب جملة اسمية في موقع الحال من المكروه المعبر
في مفهوم الصبر والصبر له للصبر لان المذهب غير معتد والمذهب
موضع الذهاب وطرق التفحص والنجاة فكيف متعلق بمحذوف اي فكيف لا نجد
الصبر اذا لم يكن عنه اي عن المكروه مذهب محض اذ لا يفيد الجرح والقلق
سوي النصيب التفات والتعب الجسماني فلما جئنا في الكلام والحاجة
الي صرف الظاهر المتبادر وهو المهرب الجني لمن احدث به اراد بالمهرب معنى
المليء وانما عبر عنه بالمهرب للمشاكله بالمهرب في قوله مكان دهر ليس
عنونه مهرب ومن غفل عن هذا انصف في الجواب والله اعلم
بالصواب **اما الحالة التي تقتضي كونه علما** سما كان او لقباً كونه
فهي ان يكون المقام مقام احضار الصبر ان في كونه وله للسند اليه الحكم
في احداهما متعلق باللفظ وفي الآخر بالمعنى بعينه اي ليس بعينه وشخصه احتر
به عن التكرار والعلم الجسدي لانه ليس بحقيقة في ذهن السامع مخاطبا

كان او غيره في الاصل ابتداء اي اول مرة احترزه عن ضمة الغيبة والموت
بلام العهد وانما تركه لانه يغني عنه قوله بطريق مختص احترزه عن سائر
المعارف وهذا لا يغني عن القيد الاول لانه لو ترك لا يتعين العلم الشخصي
بل يصدق على العلم الجسدي ايضا وانما لم يقل بلفظ مختص كيلا يخرج الاعلام
المشتركة فان المشتق فيها تخصيص اللفظ لا اختصاص الطريق لان كونه
طريقا باعتبار الوضع او ما يقوم مقامه من الغلبة والاختصاص بحسبه
تابت فيه ايضا كقوله زيد صديق لك وعمر وعدو لك في الاصل كنوز زيد او قد
مروجه العدول عن مثله فذكر وقوله ابو مالك فاحر قشرة علف من قشر
الشيء على الشيء اذا جسته عليه لا يتجاوز الى غيره وشيخ فناءه يعني انه
لعلو جهته وكرمه لا يظهر حاجته ويشيع عطية وقوله تع والله يعلم بحري
القسم ما تركت قتالهم جوابه حتى علوا فرسى كناية عن المباغلة في البراءة
والبراءة في باشق للتعدي اي بدم اشقر مزبد في زيد لكثرة وعلوانه اراد
الا اعتذار عن ترك القتال بانه ما كان فرار اعنه بل كان اضطرارا حيث
لم يبق الاقتدار والاستشهاد على ما هو اختيار المحققين من ان الله تعالى
من الاسماء الاعلام قال الله تعالى بتت يدي اي لهيب التنازل لهلاك ومنه
قولهم اشابه ام تابة وانما غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر
ومسند اليه في الحقيقة فكانه قال تعالى لهيب يده ابتداء او مقام تعظيم
والعلم عدل عن عبارة الاسم الواقعة في الاصل لما فيه من التشكيك
صالح لذلك اني باسم الإشارة في موضع الضمير تعظيما لان التعظيم دون
غيره مما يمكن ان يعبر به عن المسند اليه اسما كان او غيره لا بد من مسند
الزيادة وقد املها السكاكي كما في الكني كاني الفضل والي العلماء والافاضل

كفر الاسلام وصدر الافاضل والاسامي كاسد وليست احمل هذا القسم
في الاصل وحقق ان يذكر المجدودة صلاحية هذه الاعلام للتعظيم باعتبار انبائها
محب معانيها الاصلية عن فضل وكمال او اعانة والعلم صالح لمثل ما ذكر
انها كالاتي المذمومة كنية كانت كاني جليل او لقباً كقصة او اسماً ككلب
او كناية اراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لعدم صحتها على ما استقف عليه
عن معنى من المعاصفة على تعظيم او اعانة والعلم صالح لها احمل هذا القيد
في الاصل وحقق ان يذكر مثل قوله بنيت بيدي اني لعل وذاك انهم قد يعتبرون
في الاعلام المعاصفة الاصليّة ولهذا يكون اولادهم ويلقبونهم بما ينبت عن معان
مستحسنة تعالى ومن البين في هذا قول الشاعر قصيدت ابا الحارث
اراه بشوق كاد يجريني اليه فلما ان رايت فردا ولم اكن بينه ابنا لده
اي يدا جعني وذلك انه اطلق ابو لعل على الشخص المسجى ولو حفظه معناه
الاصلي لكانت ملازمة للهرب ينتقل منه الى ملزومه في الجملة وان لم يكن مقصودا
اصالة حتى يكون من قبيل الكناية المصطلحة وهو كونه جعنياً وانما قال يدا جعني
بالتكثير نحو بل كانه قال اي جعني او ابراهم اراد انه امر وعني لاحقيقة انه كان تكثير
في طي المسند اليه وذلك لان المراد من اللزق الحسبة لا العقلية لانها لا تنو
على الذكر باللسان ولا حاجة الى اعادة لفظ المقام الواقع في الاصل انك تستلذ
من استلذ اذ اعد له لذيذ او في الاصل تستلذ اسم العلم ولا تخفى ما في
البدل من الفضل وعلام انك هذا امر محقق فلهذا قال علام والعلامة السكاكي
لغفوله عن هذا الفرق نظرها في سلك احد تتبرك به او ما يشاكل عطف على
ابراهيم او اعلام ذلك شارة الى جميع ما ذكره مما له مدخل في الاعتبار منها ايقاع الخطا
في الميسرة بنحو سعد وسعيد وفي المسألة بنحو سفاك وسفاك واما التقييد

على غباوته بانه لا يتعين عند المسند اليه الا بما يختص من العلم فليس
منها على ما نقف عليه باذن الله تعالى **اما الحالة التي تقتضي كونه اسم التسمية**
قد تم على الموصول على عكس ما في الاصل لكونه اعرف منه لان التامع يعرف
مدلوله بالقدح العين بخلاف الموصول فهي ميتة صحت من مجرد الظرفية اي في
حاصلة في زمان صحت فيه احضار في ذهن التامع بواسطة الاشارة اليه
حتا وذلك لان اسماء الاشارة موصوغة في اصالتها لان يشار بها الى محسوس
مشاهد فان اشير بها الى مشاهد غير محسوس والى محسوس غير مشاهد
فلتفرقه منزلة المحسوس والمشاهد وانصل بذلك اي بالاحضار على الوجه
المذكور داع اي باعث فان عدم الطريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية
باعث متقدم وكذا المقصد المتعلق بكامل التمييز وغيره باعث متقدم وهذا
تصحح بانه لا بد من مرجع بعد المصحح مثلاً ان لا يكون كذلك معك طريق اليه
اي الى احضار في ذهن السامع سواها اي سوى الاشارة الحسية كقوله
واذا تأمل لقد احسن في التجوز بالتأمل عن الابصار في الدليل المظلم شخص ضيف
مقبل آت من جهة القدم منسربل يقال سربلة فتسربل بالستر بال وهو
القبض قلب سربل ليل استعار السربل لظلام الليل المشتمل عليه بمنزلة
اللباس اغبر مظلم بطريق الكناية او مي جوابك ذاي التفت الى الكوثر
واقبل عليها وهي النافقة العقلية التنام هذا طارق في موضع الى التقدير
القول اي فانما هذا الشخص ات بالليل خاطباً بانه على مجري عادة في خطاب
الحياة انما تخشني الاعداء دعاء عليه القتل نحو الاستدلالا ما هو بلايم المقام
فلا وجه للحج على المشككة بان يكون المراد من النحر مطلق القتل ان لم تخبر
به امثال لا يرا اسم الاشارة حيث لا طريق سواه فحقه ان يذكر قبل قوله

Copyrighted material

وان قصد بذلك اي بالاحضار على هذا الوجه اكل تميز له اي للسند اليه
وتعيين هذا صرح في ان التميز الحاصل باسم الاشارة اقوي من التميز الحاصل
من الموصول فلما يصلح القصد الى زيادة تقرير السند اليه وتوضيحه ان يكون
باعثا لا يراه موصولا كما توهم وكذا لا يصلح القصد الى التنبيه على غباوة السناد
ان يكون باعثا لا يراه على بل حقيق ان يذكر باسم الاشارة لا باسم العلم
كقوله هذا ابو الصقر الصقر الطائر الذي يصاد به فردا حال مؤكدة عاملا ما معنى
الاشارة او التنبيه ويجوز نصبه على المدح في محاسنه متعلق بفرد الالة
بمعنى منفرد اي منفردا في محاسنه وهي مقابل المساوي عن غيره من نسل
شيبان حال اخري بين الضال والسلم حال من نسل شيبان لامن شيبان
لان المراد منه القبيلة المنسوبة الى شيبان والمعنى ان تلك القبيلة من خلص
العرب فضائلهم فان نزولهم بين الضال والسلم وهما شجران بالبادية كناية
عنه وقوله لا يقيم على ظمير اي ظمير اية اي بذلك المقيم الدال عليه لفعل الآلاذ لان
غير المجي يعال للجار الاعلى والوحش غير والمراد جارا القبيلة يكون عندهم
يركبه كل احد لا مرسلا في الصحراء ولا مكره مختصا باحد والوند الوند من معان
العبر ومن ههنا ظهر وجه اللطف في الجمع بينهما وتخصيص الوند بالذكر من بين امثاله
هذا على الخلف اي على الدال والجمع مربوط بمرتبة اي بالقطعة البالية من الجبل
وذا يشج بدقي ويكره فلما يري الرواية بالقاء والدراية يقتضيه تصديره بالواو
اي لا يرق ولا يرحم له احد بين اولاد امتيازهما عما عداهما في صفة الدال اي الحيوان
ثم بين ذاتهما ثم اورد اسم الاشارة لكل منهما فاصدا بذلك تميزه اكل تميزه تعيين
ليكون اثبات ما اسند اليه من وجهه دلالة بحيث لا يطرأ اليه التباس اصلا المقصود
الحث على عدم تحمل الضمير بان هذا صفة الجار والمجاور وقوله او لك قوم ان بنوا

لا تخفى عليك ان المناسبات لم يعم المخرج ايراد اذ ادون ان لما يأتي من ان الاصل في
ان الخلو عن الحرم بوقوع الشرط وفي اذا القطع بوقوع الشرط احسنوا البني
بالضم نية بالضم وبالكسر والمراد ما بنوه من صنائع الخير وان عاهدوا او فوا
وان عقدوا واشتدوا اي او ثقوا واحكموا وان قصد بذلك اي بايراد السند
اليه اسم الاشارة بيان حاله في القرب والبعد والتوسط لما في اسم الاشارة من
الالة لانه على ذلك لا تخفى ان القصد الى ذلك امر زائد على ثابته اصل المعنى الذي
هو ثبوت الحكم بالسند على السند اليه معبر عنه بآتي طريق كان ثم يتفرع على ما ذكره عطف
على مقدرا فيحصل قصد اكل التميز وبيان الحال ثم يتفرع عليه وجوه من الاعتبار
اي الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به اكل التميز او بيان الحال ثم يتفرع على كل منهما
ما يناسبه مثل ان يقصد بذلك اي باكمل التميز كمال العناية بتمييزه وتعيينه فانه
يناسبه كقوله عز من قائل هو في موضع التمييز يقال عز قائل وعز من قائل او لك
على عهدي من ربهم واولئك هم المفلحون تكرر اولئك للتنبيه على استقلال كل من
الهدى العاجل والغفاح الآجل بصلوح تمييز المشارة اليهم وان يقصد التنبيه
على ان التمعن غني اتمنا وادعبار التنبيه على خلاف ما في الاصل لانه المقصود
لا المنية عليه لا التميز المشارة عند الا بالحق وفيه تنزيه منزلة البهائم كما في قول
الفردق في خطابه جريده هو بهاجيه او لكك بائي فحشني مثلهم الامر للتعجب اذ عفتا
يا جريده الجلي مع كناية عن زمان الافتخار بالانسان على ما هو ادب الاعراب ثم اشار
الى الاعتبار المنفع على بيان الحال بقوله او ان يقصد بقرينة المكان الذي دل عليه
هذا التحقير واستدالة تشبها بالمراتب المعقولة بالمنازل المحسوسة كما
في قول عابثة تشبها لا تنظيم لان الضمير في قوله للشار اليه مطلقا لا للسند اليه
بخصوصه يا عجبا اي يا قوم اعجبوا عجبا وروي غير منون ايضا على ان الف بدل

من آية الاضافة اي يا عجي احضره في آوا انك لا بن عمرو وهو عبد الله بن عمرو
بن العاص هذه المحقرة له حاله حين افنى بوجوب نقض الضمان على النساء
عند الاعتسار اما التعجب فلما علم على مخالفتها فيما يتعلق بالنساء وقد قال
خذوا مني دينكم من عند الحية آء واما التحقير فان فتواه على خلاف النص وهو
قوله ثم لا تم سلمة اما بكف بك ذابغ الماء اصول شحرك وقوله عز وجل حكاية
عن الكفار في الاصل وكما تحكيه عز وجل عن الكفار ولا يخفى ما في البديل من الفضل
ما اذا اراد الله بهذا امثالا تميز او حال قالوا ذلك لما سمعوا ما في القرآن من ضرب
المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك وفي موضع آخر خبر ما بعد
وانما غير الاسلوب لانه تمثيل للسند اليه بخلاف ما تقدم امثالا الذي بعث
اي بعثه في هذا الاسلوب نوع تاييد لما قصد من التحقير الله رسولا التنكية للتعظيم
اللابق شأن من كان رسولا من الله تعالى وفيه تقوية للاكثار الذي قصد بالانها
وفي موضع آخر امثالا الذي يذكر الحكم اطلق الذكر والمراد الذكر القبيح اشعارا
بانه لا يليق بذكرهم اصلا فضلا عن ذكرهم بالوجه القبيح ومنه غير الاسلوب لانه
المشار اليه فيه حقيرة في نفسه بخلاف ما تقدم وايضا يحمل ان يكون المقصود قرب
الحياة بلا تحقير وما هذه الحياة الدنيا الالهو الله هو ما يشغل الانس عما يعنيه
وبهجة ولعب كل عمل لا يجد نفعا فهو لعب وفي الاصل من تأخير الآخرة من قبل
السرور وكقوله حكاية عن امراته هذا ايضا تمثيل للمشار اليه مطلقا وايراد الامثلة
للسند اليه مخصوصه في البين تفننه منه تقول ودقت في موضع الحال بتقديم
نحوها يبين انما تعرض بخصوصية البين تصوير الحال المعنوية للنساء ايعلى
هذا الاستفهام للاكثار والتوقيع لما رأت منه من الحال المستكرهه وهذا
خبر يعلى بالرجي المتعاضد الفعس خروج الصدر ودخول الظهر وهو هذا الحيز

بما رجل قفس وقفس متعاضد والمراد الاحدب على طريقة الكهنة
التكلمية ولا يخفى لطف موقعها والظرف متعلق بالمتعاضد على شرطه التفسير
اي ايعلى هذا الذي صار احدي بسبب كثرة ادران الدجى وبعده تعظيمه
عطف على قوله بغيره تحقيره والوجه ما تقدم كما في فوك ذلك لفاضله او لذلك
القول قصد التعظيم ظاهر من الموصوفين المذكورين فلا حاجة الي ما في الاصل
من قوله في مقام التعظيم وقوله عز وجل الم ذلك الكتاب وما اياي للذهاب
الي بعد درجة نصب على التميز وقوله حكاية عن ذيخافه لكره الذي اسقط ما في
الاصول من عبارة قالت لانها مع عدم الحاجة اليها ليس من الحكمة ولم يقل
فهذا يوسف عليه السلام حاضر في المجلس رفعا لمنزلة في الحديث يستحق ان
يحب ويفتن بقرينة المقام وسباق الكلام ولحاقه واستبعاد الحلة في ذلك
ومن التباعد لقصد التعظيم هذا التنصيص لرد احتمال ان يكون الاشارة
الي الجنة الموعودة في الدنيا لان سباق ادخلوا الجنة ومقتضى علي نهيت
عليه فيما سبق ان لا يتعداها الاشارة قوله تعالى وتلك الجنة التي اوردتموها
بما كنتم تعملون في عبارة اوردتموها اشارة الى انما موعده من الله تعالى لا
فيما لكسبهم قال تعالى في قوله بما كنتم للجنة الناجية عن الوعد السابق فلا يخفى
بينه وبين قوله ثم ان احدكم لا يدخل الجنة الا ان يتغير الله تعالى برحمته او تحقيره
عطف على تعظيمه في الاصل او خلاف تعظيمه ولا يخفى ما في البديل من الفضل لفظا وفي
كما في فوك ذلك اللعين تبعية له عن ساحة عز المحضور او ما سوي ذلك عطف
على قوله ان لا يكون كل ول معك والاشارة الى ما ذكر من الامور الداعية
الي ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها مما لا يخفى ان نظام منغمار من انظر
الفرس في سيرة في هذا الشكل يعني شكل الدابة والفرقة والطايف بهذا

الفصل في فصل الذي يكون المسند اليه او غيره اسم الارشاد
تضيظ اي لا تقارب ان يضبط فضلا عن ان يضبط ومن اللطائف
قصد الله تليم بالقرابة المقصود بهذا بناء على ان عظمة الشيء تقتضي التوجه
اليه والتقرب منه كما في قوله تعالى ان هذا القرآن عهدي للذي هي اقوم واما
ما ذكره صاحب الكشاف من ان في اسم الاشياء الذي هو اولئك اي انما بان
ما يروى عنه فاما المذكورون قبله جعل الاكثارية من اجل الحاصل التي عدت لهم فمن
الذي يكون المسند اليه اسم الاشياء لامن اللطائف لا اعية اليه لان الاية ان
المذكور يحصل بالموصل ايضا ولهذا لم يذكر المصنف من الدواعي وذكر في المثال
المذكور واعيا اخر **واما الحالة التي تقتضي كونه موصولا** اطلاق المسند اليه
على اللفظ شاع ذاب فلا حاجة الى التأويل في صحة احضار فيه يجوز وقد
يريد في هذه الحالة ان يكون شأنه ان يحضر فيه سواء حصل احضار
او لم يحصل لما منع كما اذا كان حاضرا قبله بواسطة ذكر جملة معلومة الا ان
يجب عندئذ مع الى مشار اليه اي الى معين عندئذ يشار اليه باعتبار رتبة
عند وانصر بذلك اي باحضار هذا الوجه واع هذا اولى من لفظ الغرض
الواقع في الاصل لان اطلاق الغرض على الحال المتقدم لا يخفى عن تعسف
وهذا اصح بانه لا بد من مرجع المصريح كما هو الاصل المطر في جميع الحالات
المقتضية مثل ان لا يكون ذلك وللتسامع عدل عن عبارة الخطاب الواقع
في الاصل لعدم انتظامه مع ما في سياق الكلام من التعميم منه امر معلوم سواء
اي سوي كونه منسوبا اليه لجملة فتقول بالرفع الرواية والدراسة ايضا
تقتضي اي في قول لا يقال يجوز ان يجعل تلك الجملة صفة للكثرة فلا يتعين
الموصول لان الكلام على تقدير كونه المسند اليه معرفة والمقصود تعيين

فانما غفل عن قوله
الجملة المستوية
المسند اليه من
اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان
قوله اي سوي كونه منسوبا
وهو

قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله
قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله

فانما غفل عن قوله
الجملة المستوية
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله
قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله

وجوه التعريف الذي كان معك من هذا مثال للاول على ما افصح عنه قوله
لا اعرقه وقوله او الذي كان معنا امس رجل عالم مثال انما على ما بينه عليه
بقوله فاعرف وانما قال معنا دون معي ليس هو علم المحل بل الصلة او الشئ
في بلاد الشرق لا اعرقه او لا تعرفه او لا تعرفه هذا المثال لبيان ان عدم
العلم لكل ولسامع ليس سبيل منع ابلغ وان الثلاثة قد جمعت في مادة واحدة
في الاصل وان يستخرج النص صريح بالاسم وانما تركه لانه لا يصلح رجعا للموصول
لما كان التعبير بوجه اخر فندبره او ان يفصح كانه من اعتبار القصد لان الكلام
في الحامل المتقدم زيادة التقرير بعينه تقرير الحكم على المسند اليه ويجوز ان يراى
تقرير ما سبق له الكلام وهو كمال صيانة يوسف عليه السلام في المثال الآتي وذكره
ووجه ظاهره كما في قوله عز وجل اوراودة المرادة المطالبة به بل ولطف
من راد برودا اذا جاء وذهب التي هو في بيته لا خفاء في ان كونه في بيته وانما
من طلب وصالة وعرض جماله حاله تقرير او تحقيق المرادة عن نفسه اي خاوية
عن نفسه وهذا لا يصلح مثلا لا يكون المسند اليه موصولا استرجعا للتصريح به
لما ثبتت عليه انما يصح مثلا لا احتمال الموصول بجملة النكتة وقديته عليه
بقوله وفيه حيث لم يصح باسمه ولا بامارة العزير ستر على الحرم وهو عند
العرب من خصايل الكرم وبهذه الصفة المتروكة في الاصل انتظم قوله والعدل
عن التصريح باب التسمية للتعظيم من البلاغة بصار اليه مصير كثير اورد
المصير تطويلا ومن لطائف هذا الباب ما في قوله قالت لترب معي حاجتي
في قصص هذا الذي اراه من قالت فتي يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت
لمن قالت لمن حكى عن شئ لم يحل وحكي لانه في موضع البيان ان يفتح لا
مفعول حكى بجملا او عندئذ شئ ثم رجع بذكر اسما لكل لاطناب وفعلا لاجل
التميز من الطرفين على ما نطق به نص القرآن يدل على استرة الصيانة وكما
الاتقاء واما طهارة زيادة عم فقير بيا حاصل على كل حال سواء عبر
بالموصول او بوجه آخر فلا ركان الفاضلان لم يصيبا في تقرير
الحرام في هذا المعام حيث قال ان الغرض الذي يكون المسند اليه موصولا
لا مدخل في تقرير هو

فانما غفل عن قوله
الجملة المستوية
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله
قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله

قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله
قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله

فانما غفل عن قوله
الجملة المستوية
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله
قوله اي سوي كونه منسوبا
المسند اليه من اللفظ المذكور
الشاهد ان الفاضل ان قوله

والاعمال والاصحاب...
الاول من انما في المعظم...
فولس فذكر علامته...
والاعمال والاصحاب...
الاول من انما في المعظم...
فولس فذكر علامته...

الامر هو والتلطف فقال له شرح شهادتك ابن اخك خالك رافقه
بقوته المقام وان كان مدلول الكلام اعم بلوان يكون اخاه لانف او ابن
خاله اخري آخر شرح التطويل استيناف على تقدير سوا الاستيناف للتوضيح
هذا اولى من قول العلامة السكاكي ليعدل عن التصريح لانه العدول عن التصريح
لا يصلح غاية للتطويل نسبة المماثلة الى المنكر فان قلت ليس بكافية ان يقول
عليك انك في الحاجة الى زيادة التطويل قلت لا لان العرف يعارض فيه
المقام وكذلك ان العرب يخاطبون خاه بـ **ابن** ثم يحركوا العرف الشفقة بتذكر علاقة
لا شبيهة فيها لان في الاقرار ثم الانكار او خالا للربية في الاصل للعنف والاعتق ماني
البدل من الفضل في رتبة الكذب الرتبة جعل فيه علة عري بجعل في اعتناق صفة
الغنى فتشبهه وتكبره بالتعظيم لا محالة اي لا تحول ولا انتقال عن ذلك في الاصل
كون الانكار بعد الاقرار او خالا للعنف في رتبة الكذب لا محالة او للترتبة
وانما عدل عنه الى ما ذكره لان الكذب في الصفة المذكورة لازم لا محالة ضرورة
ان ان كان او اقرار غير مطابق للواقع فالوجه ما ذكره في الترتيب بسكون
لا يفتقرها اذ يكون اسما لما يترتب به والمراد المصدر كالكذب وكذا اي كالحق الشاغل
ما حكى عنه اي شرح انه اناه رجل كذا في الفايق وما في الاصل من قوله ان عدلي العرف وانه
ارطاه اناه ومعه امرأة له من اهل الكوفة فاصبرها خبطنا شر من الخاطفين ان توفيقا
القضتين بان عدلي بن ارطاة كان امير البصرة وقصته مع اباس بن معوية على الكوفة
ما ذكره الامام المبيداني فلما جلس بين يدي شرح اي بين الجريتين المسنتين بالامام
ليمنه وشماله قريبا من حيث الجريتين يدين لكونها على سمت اليمين ثم الفر
منها تو شعرا لاي ذلك الرجل شرح ابن انت حقيقة السؤال عن المكان
والمراد معناه المجازي وهو السؤال عن الاستغفال فيه كانه قيل في اي شغلها غير

الامر هو والتلطف فقال له شرح شهادتك ابن اخك خالك رافقه
بقوته المقام وان كان مدلول الكلام اعم بلوان يكون اخاه لانف او ابن
خاله اخري آخر شرح التطويل استيناف على تقدير سوا الاستيناف للتوضيح
هذا اولى من قول العلامة السكاكي ليعدل عن التصريح لانه العدول عن التصريح
لا يصلح غاية للتطويل نسبة المماثلة الى المنكر فان قلت ليس بكافية ان يقول
عليك انك في الحاجة الى زيادة التطويل قلت لا لان العرف يعارض فيه
المقام وكذلك ان العرب يخاطبون خاه بـ **ابن** ثم يحركوا العرف الشفقة بتذكر علاقة
لا شبيهة فيها لان في الاقرار ثم الانكار او خالا للربية في الاصل للعنف والاعتق ماني
البدل من الفضل في رتبة الكذب الرتبة جعل فيه علة عري بجعل في اعتناق صفة
الغنى فتشبهه وتكبره بالتعظيم لا محالة اي لا تحول ولا انتقال عن ذلك في الاصل
كون الانكار بعد الاقرار او خالا للعنف في رتبة الكذب لا محالة او للترتبة
وانما عدل عنه الى ما ذكره لان الكذب في الصفة المذكورة لازم لا محالة ضرورة
ان ان كان او اقرار غير مطابق للواقع فالوجه ما ذكره في الترتيب بسكون
لا يفتقرها اذ يكون اسما لما يترتب به والمراد المصدر كالكذب وكذا اي كالحق الشاغل
ما حكى عنه اي شرح انه اناه رجل كذا في الفايق وما في الاصل من قوله ان عدلي العرف وانه
ارطاه اناه ومعه امرأة له من اهل الكوفة فاصبرها خبطنا شر من الخاطفين ان توفيقا
القضتين بان عدلي بن ارطاة كان امير البصرة وقصته مع اباس بن معوية على الكوفة
ما ذكره الامام المبيداني فلما جلس بين يدي شرح اي بين الجريتين المسنتين بالامام
ليمنه وشماله قريبا من حيث الجريتين يدين لكونها على سمت اليمين ثم الفر
منها تو شعرا لاي ذلك الرجل شرح ابن انت حقيقة السؤال عن المكان
والمراد معناه المجازي وهو السؤال عن الاستغفال فيه كانه قيل في اي شغلها غير

الامر هو والتلطف فقال له شرح شهادتك ابن اخك خالك رافقه
بقوته المقام وان كان مدلول الكلام اعم بلوان يكون اخاه لانف او ابن
خاله اخري آخر شرح التطويل استيناف على تقدير سوا الاستيناف للتوضيح
هذا اولى من قول العلامة السكاكي ليعدل عن التصريح لانه العدول عن التصريح
لا يصلح غاية للتطويل نسبة المماثلة الى المنكر فان قلت ليس بكافية ان يقول
عليك انك في الحاجة الى زيادة التطويل قلت لا لان العرف يعارض فيه
المقام وكذلك ان العرب يخاطبون خاه بـ **ابن** ثم يحركوا العرف الشفقة بتذكر علاقة
لا شبيهة فيها لان في الاقرار ثم الانكار او خالا للربية في الاصل للعنف والاعتق ماني
البدل من الفضل في رتبة الكذب الرتبة جعل فيه علة عري بجعل في اعتناق صفة
الغنى فتشبهه وتكبره بالتعظيم لا محالة اي لا تحول ولا انتقال عن ذلك في الاصل
كون الانكار بعد الاقرار او خالا للعنف في رتبة الكذب لا محالة او للترتبة
وانما عدل عنه الى ما ذكره لان الكذب في الصفة المذكورة لازم لا محالة ضرورة
ان ان كان او اقرار غير مطابق للواقع فالوجه ما ذكره في الترتيب بسكون
لا يفتقرها اذ يكون اسما لما يترتب به والمراد المصدر كالكذب وكذا اي كالحق الشاغل
ما حكى عنه اي شرح انه اناه رجل كذا في الفايق وما في الاصل من قوله ان عدلي العرف وانه
ارطاه اناه ومعه امرأة له من اهل الكوفة فاصبرها خبطنا شر من الخاطفين ان توفيقا
القضتين بان عدلي بن ارطاة كان امير البصرة وقصته مع اباس بن معوية على الكوفة
ما ذكره الامام المبيداني فلما جلس بين يدي شرح اي بين الجريتين المسنتين بالامام
ليمنه وشماله قريبا من حيث الجريتين يدين لكونها على سمت اليمين ثم الفر
منها تو شعرا لاي ذلك الرجل شرح ابن انت حقيقة السؤال عن المكان
والمراد معناه المجازي وهو السؤال عن الاستغفال فيه كانه قيل في اي شغلها غير

انت في مكانك يعني هل كل فراغ ان شمع مرا فعتنا قال بينك وبين الخابط
انتقض شرح من بار وخطابه لما فيه من سوء ادب فحمله على حقيقة واجاب
بتعيين المكان بخراسان وتعيينه بانه بين جادوين قال اني امر اهل
الاشام قال بعد تحقيق اي مكانك بعد غاية البعد فقد تعبت في الانتقال عنه
وفيه نوع سخرية منه لا استغفاله بما لا فائدة فيه قال واني قدمت العراق قال الليث
العراقي سأل الدجلى حتى يتصل بالبحر قال خير مقدم رحب لما اطلع بما جري اليك
قلعة عطية فانك سر ترون غضبه **الامر** وتزوجت هذه قال بالترقاء والبني مقلو
بجذوف اي انك ست وتزوجت ملتبس بالموافقة بالانباء وكون البناء
قال ابن السكيت اذا قرئ موهوز يكون مأخوذا من رفات الثوب اذا جمعت
واذا قرئ غير موهوز يكون مأخوذا من رفوت الرجل اذا سكنته والنهي عن هذا
المراد لم يعلم كونه تحريما فلا حاجة الى ان يقال ان شريفا عاقل عنه وقال انه لو
غلاما اي ولد اذكره او انما قال غلاما تغالا فان الغلام الطارث رب ذكره
الامام المطري في المغرب قال ليرى منك الفارس وعا اي ليكون منبها لك
لا يقابه مرضيا وتفاؤل ببلوغه حد الفروسية قال وارت ان انما الى دارك
يعني ان انظرها من العراق الى الشام قال المراحق بامهله كير من قبل
فلان احق بحاله اي لاحق لاحد غيره بل من قبيل فلان احسن وجها من فلان
لا تريد به نفي الحس من الكتاب بل يريد به الترجيح قال فذكرت شط الحيا
وكرهاى وطنها استغارة من وكر الطائر قال الشوط امك عليك ثم لك
فذكره الامام المبيداني في مثل اي ملكته وعليه وتصرفه اشدة واكثر فينبغي ان
لا يخالف قال افض ينشأ قال فعلت اي فعلت ما فيه الكفاية وانما لم يطل نصبت
لان القضية يكون بعد حضور الخصمين وظهور الخصومة فعلا من نصبت
الامر

الامر هو والتلطف فقال له شرح شهادتك ابن اخك خالك رافقه
بقوته المقام وان كان مدلول الكلام اعم بلوان يكون اخاه لانف او ابن
خاله اخري آخر شرح التطويل استيناف على تقدير سوا الاستيناف للتوضيح
هذا اولى من قول العلامة السكاكي ليعدل عن التصريح لانه العدول عن التصريح
لا يصلح غاية للتطويل نسبة المماثلة الى المنكر فان قلت ليس بكافية ان يقول
عليك انك في الحاجة الى زيادة التطويل قلت لا لان العرف يعارض فيه
المقام وكذلك ان العرب يخاطبون خاه بـ **ابن** ثم يحركوا العرف الشفقة بتذكر علاقة
لا شبيهة فيها لان في الاقرار ثم الانكار او خالا للربية في الاصل للعنف والاعتق ماني
البدل من الفضل في رتبة الكذب الرتبة جعل فيه علة عري بجعل في اعتناق صفة
الغنى فتشبهه وتكبره بالتعظيم لا محالة اي لا تحول ولا انتقال عن ذلك في الاصل
كون الانكار بعد الاقرار او خالا للعنف في رتبة الكذب لا محالة او للترتبة
وانما عدل عنه الى ما ذكره لان الكذب في الصفة المذكورة لازم لا محالة ضرورة
ان ان كان او اقرار غير مطابق للواقع فالوجه ما ذكره في الترتيب بسكون
لا يفتقرها اذ يكون اسما لما يترتب به والمراد المصدر كالكذب وكذا اي كالحق الشاغل
ما حكى عنه اي شرح انه اناه رجل كذا في الفايق وما في الاصل من قوله ان عدلي العرف وانه
ارطاه اناه ومعه امرأة له من اهل الكوفة فاصبرها خبطنا شر من الخاطفين ان توفيقا
القضتين بان عدلي بن ارطاة كان امير البصرة وقصته مع اباس بن معوية على الكوفة
ما ذكره الامام المبيداني فلما جلس بين يدي شرح اي بين الجريتين المسنتين بالامام
ليمنه وشماله قريبا من حيث الجريتين يدين لكونها على سمت اليمين ثم الفر
منها تو شعرا لاي ذلك الرجل شرح ابن انت حقيقة السؤال عن المكان
والمراد معناه المجازي وهو السؤال عن الاستغفال فيه كانه قيل في اي شغلها غير

قوله ما فيه الاصل من قوله لا يخفى ما فيه ملك
الاصح والتوجيه المذكور اعلا
قوله ما فيه الاصل من قوله لا يخفى ما فيه ملك
من الفصل ملكه
قوله ما فيه الاصل من قوله لا يخفى ما فيه ملك
من الفصل ملكه
قوله ما فيه الاصل من قوله لا يخفى ما فيه ملك
من الفصل ملكه

على ما ورد عليه
 لو وردت وتفسير
 افا وردت
 عليه عن مفسر ما ورد
 عليه
 ما بين تحت ال
 التفسير على طريفة التفسير عن الخ
 الكل
 ١٧٦ فطلبتم انما لم يتوفر في شرق لهذا البيت
 والناظر المدقق زعم ان صاحب التفسير وهو خطيب
 بن من الله ووجهه ان يكون له في الخ الذي نقله عنه
 بناء على ان الخطيب المذكور من نفاضة الشعاع
 فكونه ارفق بما رده من غيره فاحفظا في زعمه
 ولم يجب فيما رده عليه
 ثلاثة

بمعنى عمية ويجوز ان يكون بمعنى خلق اي خلقنا من الماء كل حيوان بهذا
الجنس الذي هو جنس الماء لم يقل جنس الماء تعينا لمعنى اللام باقي
في الروايات يعني عن النبي عليه السلام استيناق قوله في قوله ان التنبيه
المذكور يخالف لما ورد في الكتاب واشتهر بين الناس من ان مبدء الجن
هو النار ومبدء الانس هو التراب ولما في الحديث من ان مبدء الملائكة
هو الروح انه كل وعلا خلق الملائكة من روح خلقها من الماء وخلق الجن من نار خلقها
منه واد من تراب خلقه منه هذا صريح في وجه التوفيق ودفع المخالفة ثم
رجع الى الامثلة فقال وقول كل لرجل افضل من المرأة في تفضيل جنس آخر
يكفي ان يوجد في الاول فرد افضل من جميع افراد الآخر والدين خير من الدرع
هذا التفضيل باعتبار كل فرد من الاول بخلاف المثلث السابق والكل اعظم
من الجزء في افراد الكل ما هو اعظم من جميع افراد الجزء الا انه غير مراد من القول
المذكور بل المراد منه ان كل كل اعظم من جزئه فالتعريف في الاول لا يتوافق
وفي الكتاب يعني عن الاضافة ونعم الرجل وبشر الرجل اقرب ان نعم وبشر باسم الجنس
بدل على ان المدح والمذموم حصل لهما من الخصال ما حصل لجميع الجنس ومقام
المدح والذم يقتضيان هذين المعنيين فلا بد من حمل التعريف على الجنس قضاء
لحق البلاغة ومن تعريف الجنس قوله فصله وما عطف عليه عما قبله لاحتمال العهد في
البيان والمعهود في الاول خليله وفي الكتاب الموجودون في عهد والاشتراف في
الآية لان اولئك اشار الى الانبياء وذريتهم وقد اوجع الكتب والاحكام
والنبوة است على السبيل التوزيع وايضا ما في الآية من التعريف ليس المستند اليه
الحق كالماء اجنس الخلق كجنس الماء يهدي لي بيان لوجه الشبه على وجه يوجد في
الجنس في جنس اي فرد كان اي يهدي خليلي لي وكذا الحال في سائر الاطلاق

فهو

فهو من قبيل تصوير وجه الشبه المشترك بين الافراد في واحد منه ضما في اي
مضمرات باطنه مع الصفاء وتخفيفا مع الكدر التعريف فيهما ايضا للجنس وقوله
الانس ارض بكل ارض اي لهذا الجنس صفة حيث كانوا وانت من فوقهم
سما اي ولك عليهم استيلاء من جهة رفعة شان وعلو مكان وقوله عز من قائل
اولئك الذين آتيناكم الكتاب والحكم والنبوة التعريف في هذه الثلاثة محمولة
على الجنس ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل اي ولقلة الفرق على ان المسافة
بماز عن الفرق والقرب كناية عن القلة بين وجود هذا التعريف وعدمه
وذلك لان المعروف بلام الجنس وان اجري عليه حسب اللفظ احكام
المعارف من وقوعه مبتداء وذا حال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كغير
المعروف واما اذا اريد به نفس المفهوم فغير اعتبار الوجود فلا في غير المعروف
اذا قطع فيه النظر عن عارض التنوين والتذكير ايضا يدل على هذا المعنى سيما
في المصادر وانما يتكلف التفاوت بان الحضور في الذهن معتبر في مدلول
المعروف والمذكور واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن الافراد
وهو الشايع الكثير فلان كليهما لبعض مبرم من الجنس لان تفاوت الابدان
الحضور وكون البعضية في المعروف مستفادة من القرينة الخارجية وبما في
في الحالة المتضمنة لتعريف المسند لا يفصح عن مراد المص في هذا المقام
ويضلل به ما سبق الي بعض الاوهام وانما عدل عن عبارة السكاكي وهي
اذا تأملت بين ان يعرف اسم هذا التعريف وبين ان يترك غير معروف به لما فيها
من الاطناب والاشدراك والمسامحة يعامل معرفة كثير في موقع الطرف اي
حينما كثيرة اوقية اشار الى ان المعروف بهذا التعريف يعامل معاملة اخرى بان
يجعل مبتداء وذا حال كسائر المعارف معاملة غير المعروف لم يقل معاملة المتكسر

لعدم انتظامه الاوّل من الاحتمالين المذكورين سابقا فان المنكر لا يتخلل قطع
النظر عن عارض التنوين والتكثير اذ لا يبقى منكرا فلا يكون المعاملة معه
بخلاف المعروف فافهم هذا الفرق الدقيق فانه قد ذهب على الناظرين في
هذا المقام قال استيناف في الاستشهاد ولقد امر على اللّهم بحال مر عليه وبه
يمر اياي اجتنابا وانما اخبر بغيره بعلي لما فيه من الاشعار بالاستعلاء
واظهار ان الامتنان ليس لعدم الاقتدار على الانتصار بسبب السبب المذكور
بالقبح فضيت الفاء التعينية للدلالة على سرعة المعنى كما في العوام
اليه ثم العطف ثم للبعد بين المعطوفين حيث كان الاوّل فعلا والثاني
قولا وهي بالتأخر مخصوصة بعطف الجمل فقلت عدل هنا وفيما قبله الى الماضي
والدلالة على التحقيق او عدل في امر الى المضارع للدلالة على الاستمرار او قصد الاختصاص
لا يعينني اي لا يريدني بل يريد غيري ولا يخفى ما في الاعتذار من جانبه من اظها
كمال الكرم في مقابلته نهاية اللوم عرف اللّهم استيناف آخر لبيان وجه الاستشهاد
والمعنى ولقد امر على اللّهم من اللّثم يعني اراد به الجنب لانه حيث هو بقرينة
الموريل من حيث وجوده في ضمن افراده لا يعينه اذ ليس في المعين اظها
ملكه الحكم وفيه نظر لاحتمال الاستغراق العرفي فان المقام يساعد ايضا ذلك
اي ولكون المعنى باقتضاء المقام على اللّثم من اللّثم بقدر سببتي انما قال قدّر
لان امر اياي بجملة تقديرية وصفية يعني يرجح ذلك الاحتمال على احتمال الحال ذلك
لان الاصل في الوصف تنكير الموصوف والاصل في الحال تعريف في الحال فلما
كان مدار المعنى المقصود التنكير في الموصوف كان الوجه ان يراد به جانب اذني
تقدير الحال رعاية لجانب التعريف فافهم هذا المقام ولا تفتت الى ما قد قيل
او يقال لاحال هذا اصرح في ان المراد بجمع الوصفية على الحالية لا تصحها

وله اي والذي فيه الكلام من المعرف الذي عومل معاملة المنكر في القرآن
غير نظير اي له نظاير كثيرة كقوله تع كمثل الحارث بن سفيان او قوله لا المستغنين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة وانما قال غير نظير ان
مقتضى الظاهر ان يقال غير مثال ورجا لمثل قوله تع غير المغضوب عليهم فانه
ليس بمثال ولكنه نظير او العموم عطف على نفس الحقيقة اي او اريد بتوقيف
المسند اليه باللام عموم الحقيقة لافرادها والاستغراق انما عطف الاستغراق
على العموم تعيينا للمعنى الاصطلاحي له فان قيد الاستغراق بميزة عن غيره
على ما قرئ في موضعه كقوله عز من قائل ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات فربما الاستغراق هنا ورد الاستثناء وفي المثال الآتي صرح بقرينة
وقوله تع والتارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ترك المثال الثالث
المذكورة الاصل لان التعريف فيه الجنب قال صاحب الكشف الايريقي
قوله ولا يخلع الثامر حيث اتى اي هذا الجنب اراد به المسند اليه حقيقة
ولم يقل او حصة عطف على نفس الحقيقة او العموم اشعارا على ان تعريف
العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنب كما هو رأي جمهور النحاة لانه من فروقه
كالعموم والاستغراق وانما عدل عن قول السكاكي او كان المسند اليه حقيقة لان
العبارة لا ارادته لا لكونه في حد نفسه معروفة من الحقيقة اي عهدا خارجيا
بواسطة تقدم ذكره كما اذا قال كذا فاعلم من هنا ظهرا ان معهودية الشئ قد يكون
باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر جاء في رجل من قبيلة كذا او رجلا
او رجلا اراد بذلك التنبية على ان الحصة ما يكون بعضها من الحقيقة فردا
كان او فردين او اكثر فتقول له الرجل الذي جاءك اعرف او الرجلان الذي
جاءك اي اعرفهما او الرجل الذي جاءك اي اعرفهم وفي التنزيل وابعث

عف

في المدائن حاشية من الحشر السوفى من جهات مختلفة الى مكان واحد ياتوك
 بكل سحر علم الكمال في عمل السحر وعلمه فجمع السحرة استبان الى جميع ما ذكر من
 كل سحر علم ومن حصة معروفة من حقيقة السحر وان كانت عاتمة مستوقفا
 لافراد السحر والعلم وليس باللام فيه موصولا وان كانت صفة انما ذلك في
 الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت معتلة الاستاء
 وان سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام في التنبيه السابق الى بعض الاوهام
 لا يناسب المقام وفيه لم يخل وفي موضع آخر كما قال العلامة السكاكي لانه
 خلوع عن القابضين كما ارسلنا الى فرعون رسولا التنكير للتعظيم فعصى فرعون
 الرسول مثال من غير هذا الباب وتقريرا ما ذكرنا من افادة اللام تعريف
 الحقيقة هي اغير مذكورة في الاصل وحقة ان يذكر لانه ذكر في الفن الثالث
 ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادته
 اياها والاستغراق او العهد يذكرك في الفن الثالث ان شاء الله مع اراد بالعهدة
 ما هو المعروف وهو لا يكون الا حصة من الحقيقة فلا يجمع الاستغراق في مادة
 واحدة فلا يجزئ ان اذا قلنا مثلا كل عدد انا زوج او فرد فالاعداد غير خارجة
 عنها كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد واما الجواب عنه بانه اذا قصد
 بلفظ الاعداد واستغراق الاعداد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حيث يكون
 معروفة فمن اين لك اجتماعها فليس بصواب بل لا يلزم من عدم الحاجة الى شيء
 عدم صحته وقوته ومدار السؤال على ان لا على الاول فاعلم **واما الحالة التي تقتضي**
 التعريف اي تعريف المسند اليه بالاضافة فهي من اراد احضار بعينه اهل
 في الاصل من هذا القيد والابدية كما لا يخفى في ذم السامع ولم يكن للتكلم اليه اي
 الى احضار بعينه متعلق بقوله طريق لانه في معنى المذهب به سواء اصلها

لا يورث

في موقع مصدر مؤكد لا انتفاء الطريق او حال عن طريق اي انتفى طريق سوما
 انتفاء كلية او انتفى ملتبس بالكلية كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك
 اي ان لم يخطر ببالك فلا يجزئ ان يقال ان النسبة الاضافية يجب ان يكون
 معلومة للمخاطب لا شك انها توضح ان تقع صلة بادني تصرف فيقال الذي
 هو غلام زيد او عند سامعك غير ترتب الاصل واحسن منه اي
 من الغلام شيء من طرق التعيين عنه سواءها سوى الاضافة او كان هو اي
 طريق الاضافة اخضر من غيره في الاصل او طريق سواءها اخضر ولا يخفى
 ما فيه والمقام هام اختصار كقوله هو اي من قبيل رجل عدل مع الركب
 قال الجوهري الركب اصحاب الابل في السفر دون الدواب وهم العشرة
 فافوقها اليمانيين جمع بين والنسبة الى اليمن يمتي لكنه حذف احدي باي
 النسبة واتي بالالف عوضا منه ومثله شام ونهام مصعد من اصعد في الارض
 اي مضى وسار جنب اي مجنوب مستتب وجنما في فرق الاصبع بينه وبين
 الجسماني وقال الاول الشخص في الجسم بمكة موثق بريد ان جيبه راحل
 بالقاصدين نحو اليمن مفود معهم وشخص في سور مقيد بمكة وانما اختار الاختصار
 لعدم الارتياح الى وسط الكلام ولان في اي في اضافة المسند اليه عطف
 على ما سبق بحسب المعنى اي تعريف المسند اليه بالاضافة اما انتفاء طريق هو اي
 او لا اختصارا ولان في اضافة حصول مطلوب آخر سوى الاحضار ولا مسامحة
 للعطف على ما يريد كما لا يخفى مثل ان تعني بالنصب على انه بدل من حصول او حال
 من مطلوب آخر وبالجواب على انه صفة له وصيغة تفي بالاضافة عن التفصيل المتعذر
 او المتعذر لا يخفى وجه الحاجة الى ذكر هذه الزيادة على ما في الاصل وتركه
 اولي عطف على المتعذر او المتعذر وفي الاصل والاول تركه ولا يخفى وجهه

كلام
 في قوله
 في قوله

العدول عنه لجهة من الجهات كصديق المقام لعدم الفرصه وتأدية الى الملال
 وكون اسمائهم مما يمكن في السمع او ينقل على اللسان او مما يتطهر به واسترجاع
 التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل بتقديم
 بعض على بعض فيورث عداوة او اذى كقوله ترك المثال للتفصيل المتعذر
 لظهوره واوردمثالا للتفصيل المتعذر والعلامة السكاك لما ترك قوله
 او المتعذر ثم اورد قوله نو مطاوعة عليه ان يقال لا يخ من ان يكون له احاطة
 بهم فلا تغذر او لا يكون فطريق الاضافة متعذر يوم الالتقاء اراد ملاقة الاعداء
 متعلق بما في خبر المبتداء من معنى التشبيه كأنهم أسود جمع اسود لها في غيل
 متعلق بالظرف اعني لها والغيل الغيضة خفان اسم موضع فيه اسود قد
 اشترت بغاية القوة والجرأة الشبل جمع شبل وهو ولد الاسد فاعل
 الظرف لا يعتمد على الموصوف او مبتدأ وخبره الظرف الجملة صفة اسود
 والاسد اذا كان ذا شبل كان اسد مقابلة واشد مدافعة وقوله مثال
 لترك التفصيل الاولية قصد الى التسوية اوله وحقيقة هم ملوك الشام
 من غسان حول قبر ابيهم قبر ابن مارية بدل من قبر ابيهم ومارية اسم أم حنيفة
 الكريم بالجر صفة لابن الفضل يريد انهم لم يتفرقوا عن مقر عزيموت ابيهم
 وانهم لا يتجمعون كسائر الملوك وقوله قوي ترك التفصيل لان مدار
 الاعتذار على كونهم من اقربيه نعم فلو اني في بناء الفعل على زيادة الحذف
 اي هم الذين فجعوني باخي فلو حاولت الانتصار منهم عاذ ذلك الشكابة في
 نفسي لان عز الرجل بعشرة ائيم اي يا ائيمة فخر اسم امرأة كانت
 تلوئم على ترك الانتقام اخي فاذا ربيتهم يصيني ساهي عبارة بليغة عن المعنى
 السابق ذكره وقوله قبائل سبع وانتم ثلثة ترك التفصيل لاني عبارة

الربيع

الربيع من الفضل والآن في التصريح ببعض الاسامي بل غير وطلب كتاب
 نوع استرجاعه وللمسبح خير من ثلث اي من ثلث قبائل وانما قال او لا
 ثلثة باعتبار الاحياء واكثر تفسيره وبيان لجهة الخيرية والمراد الافتخار
 لا الاخبار او مشكل ان يتقن اي الاضافة اعتبار الطيف مجازيا كما في
 الاضافة يادني ملابسة فان الهيئة التركيبية في الاضافة الآتية
 موضوعه للاختصاص الكامل المصحح فان محبة من المضاف بانه للمضاف
 اليه فاذا استعملت في ادني ملابسة كانت بجاز الغويا كقوله اذ كوكب
 الحرقاء هو المسند اليه المضاف الى الحرقاء وهي المرأة التي في عقلها سواد
 وبها حمافة كانت تصنع وقتها طول الصيف فاذا اطلع سربيل وهو كوكب
 بقرب القطب الجنوبي طلع عند ابتداء البرد وتنهت وقت القطن في
 القرائب لتعداد الثلثة فاضرب لكوكب ليلها بمنزلة الملابسة البعيدة
 اللطيفة لاجل بسرة السحرة بالضم السحرة رفع بدل من كوكب وعطف
 بيان اذا غنت الاذاعة الشريفة لها ارادوا في موضع القول وهو القطن
 هنا في القرائب جمع قربة يعني اقاربها وعشا يرها قال ان عرا غيرة الكلوب
 لانه ليس من امثلة ما نحن فيه اذ آل اي الصنيف قد في حسبي وكما في قال
 اي المصنيف بالله اي احلف بالله حلفه والاقسم في التقني مفتوحة جواب القسم
 والباء مفتوحة بتقدير النون الحذيفة اي تقنين عني يقول العرب اغر عني
 وجرهك يغيث عني ذا اناءك مغرول تقني واجماتا كيد له اي الشرب جميعا
 في الاناء من اللين او مشكل ان تقنن الاضافة نوع تعليم اي للمضاف اليه
 او المضاف او غيرهما باعتبار مدى الاعتبار كالكلمة والمصاحبة في الآية
 الآتي ذكرها كما تقول عبيدي حضر فتعظم شاكرك هو المضاف اليه ان لك

عبد أي ذلك السبب وعبد الخليفة حضر في الأصل أو كما تقول ولا حاجة
إليه فتعظم شأن العبد وهو المضاف أو عبد الخليفة عند فلان فتعظم
شأن فلان وهو غير المضافين في الأصل شأن فلان وحقه أن يذكر مرة
أو نوع تحقيق ذلك يجب ما يعطيه مدلول المضاف أو المضاف إليه زاد قوله كذلك
على ما في الأصل وأصاب كما تقول ضارب زيد بالباب مثال تحقيق المضاف إليه
ولم يذكر في الأصل وحقه أن يذكر أو ولد التاجم عند مثال لاخيرين لأن فيه
تحقيق الولد وتحقيق من رجع الضمير إليه أو غرض من الأفاضل عطف على نوع تعظيم
مخصوص التعلق بالاضافة وذلك كالترخيص على كرامه وأدلاله أو الترحم عليه
كما تقول صديقك وعدوك أو أسيرك بالباب اظها المصلحة أو المسألة
كما تقول جيبني شفي أو مرض أو المهنك كما يقال أميركم كذا في الأصل يمكن التعلق
بالاضافة وإنما عدل عنه إلى ما ذكرناه لا يصلح مرجح للتعريف بالاضافة **واما**
الحال التي تقتضي وصف المعرف أي ذكر النعت للسند إليه المعرف فيكون
في الأصل إذا كان قد مر وجه العدول عن مثل هذا النعت في الأصل الوصف
وإنما عدل عنه لأن الأصل المتبادر فيما يعاد معرفة الاتحاد مع مبيتنا إلى السند
إليه كاشفا عنه أي عن السند إليه من حيث أنه مسند إليه ومرجعه إلى الكشف
عن وجه الاستناد إليه هذا هو المرجح لذكر الوصف لا كونه كاشفا عن ماهية كونه
في الأصل من تطويل أطايل الجسم الطويل الويض العيق الطول ازيد
الامتدادين والعرض انقصها والعق ما يما طعمها والمعنى الممتد في الجها الثلثة
يحتاج للمعنى المذكور فإن الوصف قد يذكر للتعليل كالحال كما في قوله تعالى وهذا
كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولتنذر أمة القرى أي أنزلناه
للبركات والتصديق والانتذار إلى فراغ متحققا كان أو متوقفا على اختلاف



الرأيين

الرأيين وأما احتمال أن يكون المكان سطحاً باطنياً فلا يخالفه المقام ولهذا
لم يأت بعبارته محتملة يشككها أي علماء بأن يمكن فيه وفوق المنقح الذي يؤمن
ويصلي يعني الواجب قرينة قرينة ويترك على هدي من ربه مأخوذ من
قوله تعالى هدي للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلوة ومما
رزقناهم ينفقون فيبنت تفرج على ما تقدم من جرته المعنى بالوصف
على الطف وأوجه أنه المنقح الذي يكون على هداية عظيمة لا بد من هذه الضميمة
المتركة في الأصل لما عرفت أنه المهم في المقام الكشف عن وجه الاستناد إلى
ماهية السند إليه هو الذي يفعل الواجبات أراد بالواجب ما ينتظم الفطر
بأنسها أي تمامها أو الأسير في الأصل القدر الذي يشد به الأسير يقال
هذا الشيء لك بغير أي بجميعة كما يقال برقة وبجنت لم يقل ويترك مع أنه
الأنسب لقرينة تحرياً للابلاغ الفواحش جمع فاحشة وهي ما زاد في
والمنكرات كان يكفي ذكر المنكرات لشمولها الفواحش لأن الله أراد
الأيام إلى وجه الامتنان بأقامة الصلوة إلى الاجتناب المراد فزاد ما زاد
عن آخرها أي يجنب جميعها والتقدير مجاوزاً غيرها الآات ضمن الجواز
معنى البعد فعدي بعن ولا تخفي ما فيه من المبالغة وكشفته كشفاً كأنك قد
بروي بالتشديد والتخفيف من التحديد والحد والجملة في موقع البيان
ولقد أترك الحافظ وأما قال كأنك لأن القصد إلى معنى آخر لا إلى التحديد
وتحتمل الوصف المذكور المدح وليس مدار كونه كاشفاً أو مادحاً على كل
الحق طبع علمه كما توهم بل على دلالة ما ذكره في موضع التوضيف على تمام المعنى
المراد من المنقح وعلى بعضه والمهم لم يلتفت إلى هذا الاحتمال لأن الوجه
الذي ذكره بقوله ووجه اللطافة هو أنك ذكرت أسرار الحسنات من نصيبها

لا يوجب ايراد الحركات الاعمال الصالحة فلا يتناول الايمان ولعلنا جعله
منصبها لما هي اصلها نصبت هي فيه لا يستغني عنه شيء منها لانه شرط الصحتها
وهو الايمان جعله قاعدة الحسنة واصلا لا تنفع الكمال عليه افتقارها اليه
وعقبته باقي العبادات البدنية والمالية المستتبعين لساير العبادات
ففي ترتيب ذكرها اشار الى تفاضلها لانه الايمان افضل من الصلوة والزكاة
والصلوة افضل من الزكاة ومعنى من جملة وجوه اللطافة وهي الصلوة والزكاة
جعلها اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن وبالا موال لانه ما سواها يتلوا
ويتبعها بمنزلة الولد للام لكنهما ليستا بشرطين لصحة مخالف الايمان لهذا
شبهتهما بالام وشبهتهما بالاساس فاذت بذلك فعل الواجبات باسمها
سواء كانت بدنية محضة او مالية محضة او ذات جهتين كالزكاة وذكر ان
من الفيتحة والمتكبر وهو الصلوة عطف على ما ذكرنا اساس الحسنة فاذت
بذلك اجتناب لمحات عدل عن عبارة الفواخر الوافقة في الاصل
الى عبارة المحرمات واصحاب كما لا يخفى على ذوي الابواب ونظيره اي نظيره
المتقى الذي يؤمن ويصلي ويذكر فصله عما تقدمه لانه الموصوف هنا ليس
مسند اليه في تنزيل الوصف بمنزلة الكاشف اي في الكشف في الجملة
عن وجه الاستدلال في كونه كاشفا عنه كافي فيه ولهذا لم يقل في كون الوصف
كاشفا لانه المتبادر منه الكشف التام عن اصل المرام وهو لا يتناسب
المقام الجري عليه اي للموصوف وعليه فاعلى الجري اوفيه صفة الوصف ترك
ايران قوله في الاصل قول اوس وفيه عدول عن المعروف والالمعي بالرفع
على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السجدة والنجدة والبر
والنقي نجما او بالتصويب على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ايات اودي

فلا

فلا تنفع الاشاعة من امر لم قد حاول البدع الذي يظن بك لظن كان رأي
وقد سمعنا وصفه للمعني وهو علي ما ذكر ابن السكيت الزكي المتوفى بما
ينكشف به معناه باد في التفاوت وهو الذي يكون بحيث يصير مظلونه
بمنزلة المحسوس حكى عن الاصمعي المتين ف يدل على كون الوصف كاشفا
لالمعني انه سئل عن الالمعي فاشهد اي البيت المذكور قال في مجل اللغة
ان شذرها انشادا اذا عرفت ومنه انشدت الشعر انشادا ولم يزد يعني على انشا
لكفاية في المطلوب وما يوافي هذا اي يماثل القول المذكور فيها ذكر قوله جاز
ان الان خلق مخلوقا المخلع الخش الخرج مع قلة الصفة اذا امت الشعر
جزوا عما اذا امت الخيرة منوعا وذلك ان جزوا وما منوعا بمنزلة الكاشف للمعني
سواء جعل وصفا له وحالا كما في القول المذكور وانما فصله عنه لانه ليس متضمن
فيه عن احمد بن يحيى هو ابو العباس الشيباني الملقب بشعوب حكى عنه هذا
الكلام اعني قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر امير خراسان ما المخلع فقلت
قد قسم الله تعالى يعني في كلامه المذكور او مدحاه عطف على مبيته كقولك
الله الخالق البارئ المصور في الاصل او كما اذا قلت المتقى الذي يؤمن ويصلي
ويذكر علي مدي من ربه ولم ترد الامدحه وانما ترك المص لان احتمال الكلام
المذكور على وجوه اللطافة التي نهت عليها فيما تقدم يأتي عن اهلها على تقدير
صدور عن البليغ ثم انه كما لم يحسن في التعبير عن المعنى المراد بقوله او كما
اذا قلت فان حقه ان يقول وكقولك كذلك لم يصح شيئا من المحصر المستفاد
من قوله لم ترد الامدحه لان عدم ارادة معنى آخر ليس شرط في الوصف لما دعي
او كما كقولك البليغ الضال مضل الالباس الياس ومن ذلك كقولك اسم
البليغ لو خصص له وانما زاد قوله زيادة تخصيص لان المسند اليه اذا كان متوقفا

يكون مختصاً بالثبوت فوصفه انما يفيد الزيادة في التخصيص مفيداً غير قائم
فيه اشارة الى ان التخصيص في التمييز قد يوجد في الوصف الكاشف والمالك
ومعاً بله ايضاً لكن المقصود هناك احدها لا مجرد التخصيص كما في الصفة المختصة
والمالك في الاصل او المذبح وحقه ان يصدر بالواو لان المقصود غير الفا
لا واحد منهما والذم لا بد من ذكره وقد اعمل في الاصل كقولك يد الخارج عندنا
التجارة صنعة معروفة والعرب قد يسمى باج النجار في الاصل او كما اذا
قلت المنقح الذي يؤمن ويصلي ويذكر على عهدي وانت تريد بالمنقح المجتنب
عن المعاصي وانما تركه المص كما ثبتت عليه فيما تقدم او تاكيد له مجرد اى لا يعتبر
مع التاكيد مع آخر من التخصيص وغيره كقولك مسر الدابر لا يعود قال الجوهري
يعال جبهات فوجب كما ذهب مسر الدابر ومنه قوله تعالى والليل اذا ادبر الى
النهار الذي قبله ودبر واذا برى يعني ويكون عطف على قوله ان يكون النعت مثبتاً
ما يتعلق بالوصف من الكشف والمذبح والذم وزيادة التخصيص والتاكيد
مطلوباً يعني يجب في جميع ما ذكر ان يكون ما يتعلق بالوصف وحصل به مطلوباً
للتكتم ملائمة لوصفه ليكون على وفق مقتضى الحال ولما تروى الواو ابتداءً واللام
متعلقة بيمينك وما موصولة اراد اثبات مطالب على وجه ابلغ حيث اخر الحكم في
كل منها عن تعليله احرازاً عن مصادفة الذهن مرة ذافيه من حصول التمييز
اي تمييز الموصوف عند السامع عن غيره بالوصف لم يعل من طلب التمييز كما قيل
في الاصل لانه غير لازم في الوصف ولا هو اصل فيه بخلاف حصول التمييز وامتناع
ان يتميز شيء عن شيء عطف على حصوله بما لا يعرف له ثبوت لذلك الشيء في الاصل
وامتناع ان يتميز شيئاً عن شيء بما لا يعرف له وانما عدل عنه لان صيغة الخطاب
لا يناسب السياق كما لا يخفى فيمكن ان تتوصل به اى بعلمك بما ذكر من الامرين

لأن

وانما قال بيمينك لانه غير كاف في حصول المطالب لا بد من ملاحظة مقدمة
اخرى وهي ان الاصل في الاوصاف التمييز الى ان حق الوصف اى ال
فيه لانه الواجب فيه كما توهم لانه الوصف المادح قد لا يكون معلوماً
للسامع قبل التوصيف به كونه عند السامع معلوماً التحقق للموصوف
يعنى قبل التوصيف به ولعلك عبر عن العلم السابق بالرؤية لان
متعلقة اقوى ظهراً من متعلق هذا العلم بان ثبوت الشيء للشيء
فريع على ثبوته اى على ثبوت الاول في نفسه لانه ثابت بل لانه مثبت لما
تقرر في موضعه ان النسبة الثبوتية توقفاً على ثبوت المثبت له لا على ثبوت
المثبت وانما قلنا انه مثبت له ضرورة ان الثبوت للغير وصف ثابت له
وهذا الثبوت في الوصف الاضافي كالابوة والبنوة والوصف الاعيان
كالمع في الذهن عند الحكماء وفي الخارج عند المعتزلة واما جمهور المتكلمين
فلا يقولون بصدق المقدمة القائمة بثبوت شيء المنقح فريع ثبوت المثبت
له والاحكام الانجائية الصادقة على المنقح مرجعها الى التلب عند المعتزلة
فلا يدعيهم ما قيل ان المستحيل منقح لا تحقق له ولا ثبوت اصلاً وقد يوصف
بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يعط امتنع
الحكم عليه في الاصل ذكر التحقق بدل الثبوت وانما عدل عنه جراً على ما هو
المستهور لا يشبه عليك لما كان ترتيب هذا المطلب على علمه واضحاً
مختلف المطلب السابق اى بنفي الاشتباه هنا وامكان التوصل ثمة والاتق
لهذا المطلب على المطلب الاول كما توهم ان حق كل وصف الحق هنا بمعنى المطالب
للاوقع ويلزمه الضرورة فيتلخص منه معنى الواجب هو ان يكون في نفسه
ثابتاً متحققاً الثبوت والتحقق مترادفان وكذا الوجود وادفعها لغة وانما

صل

ري

بن

المعتر في اصطلاحاً وما ذكره العلامة السكاكي في قانون الطلب من
عدم الفرق بين المثلثة على اصل اللغة وان حق الحق منها ايضا بمعنى الاصل
على قرينة السابق فلا يتوجه المنع كل ما يمكنك ان تجعله ثابتاً منذ احوال
المناسب للمقام وفي الاصل بقصد ثبوته وفي وجه دلالة على المرام بالاخفا
على ذوي الافهام للغير سواء كان ثبوته له بطريق الاعلام والاخبار او بطريق
الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون ثابتاً في نفسه الضمير على ما
ومعناه في الواقع مع قطع النظر عن الاعتقاد وذلك لما مر من ان ثبوت
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وعند كل اي في اعتقادك وانما زاده هو
لان قصدك ثبوت شيء غيره وحكمك به يستلزم عليك ثبوته له وهو مستلزم
لعلمك بثبوته في نفسه فما لا يكون ثابتاً كذلك اي في نفسه وعندك في الاصل
ولا حاجة اليه بل لا وجه له لما فيه من ايهام المغايرة في المعنى بين العبارتين المذكورتين
يستنوع اي حق ما لا يكون كذلك ان يستنع منك جعله وصفاً وكذا خبر اي ومثل
امتناع جعله وصفاً يستنع جعله خيراً فكذا في موقع المصدر وخبر مفعول ثان
لجعله المحذوف ايضاً مصدر فعل محذوف في موقع الحال او الاستئناف اي ما
الامتناع واذ حكمك على النقيض في موقع الخبر لمبدأ محذوف اي هذا ثابت
بحكمك على النقيض ويجوز ان يتعلق بيمينت وانت اذا عرفت ما قهرناه بعينه المطلوب
الاول وقفت على تزييف في الاصل وعينه اذا استوضحنا ان يراك ان يجذب
بضيقك في تزييف وانما عدل عنه لان عدم القطع في التزييف المذكور في المفهوم
من قوله ع ان يجذب بضيقك لا يناسب للمقام رأي من لا يرى الصفة
معلومة اشار الى مسئلة كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء
الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة

لا يعلم

لا يعلم والاشراك في الذات في المعلومات وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فيذكر
في حد الذات فرد المص عليهم بان ما يتناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقيق
لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلوم ايضا لان قولك
عالم معناه شيء له العلم والشيء هو الذات ومعينه له العلم هو الصفة عندهم
وكذا في سائر المشتقات وما في حكمها فاذ جعل واحد منها ثباتاً كان ما يندرج
في مفهومه معلوماً ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسب بن من ان الصفة
تعلم بها الاصل وتتحقق هذا الكلام بطلب من موضعه الا بوجه تحقيق
عطف على تزييف في الاصل وان يتحقق ولا يخفى ما في البديل من الفضل ان ثبوت
الثابت في نفسه شيء آخر في الاصل ان محالة اثبات الثابت في نفسه
لشيء آخر ولا يخفى ما فيه من الاطناب الزايد عن قدر الصواب بل التطويل
الحالي عن التحصيل يستدعي ثبوت ذلك الشيء لا حاجة الى توصيفه بالآخر
الواقع في نفسه لا محالة لا خفاً في انه لا حاجة الى ما قرع المص من المقدمات
فضلاً عن استينافه بل يكفي فيه ان يقال ان ثبوت شيء لا فرع ثبوت
ذلك الآخر ثم ان هذا مما لا يرتب عليه شيء من مباحث الباب ثم العلم
شرع في بيان ثالث المطالب وانما ان يلفظ ثم للتوقف على ما تقدم
من كون الوصف والخبر ثابتاً عند المتكلم ان الطلب خص البيان به مع ان
سائر اقسام الانشاء كذلك كما مر في صدر الكتاب من حصر الكلام في الخبر
والطلب عدم الاعتداد بآيات الانشاءات ولا نسيان الذهن اليه من
جهة ان مضمون الانشاء غير ثابت وهذا المعنى في الطلب نظر سبي اي
جدة واجتهاد في التحصيل من اظاهره من جهة النقل وان تحصيل الحاصل
مستنع من اظاهره من جهة العقل في الاصل كما سبقت في كل ذلك في قانون

في الاصل

الطلب لا وجه له لان ما ذكر من المقدمتين لا يحتاج الى البيان فضلا عما
ان يكون بطريق الحوالة ثم ان توقف ما ذكرته على ما ذكر اظهر من العكس تعلم
ان المطلوب تقريره ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا عند المتكلم
لا متناع طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا ويرد عليه ان مدلول
الكلام الطلبية هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصله
فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف
عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلمه المتكلم الا بالكلام
الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سير الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا
للابتداء بل واما الخبر فلا يجري عليه ذلك المتكلم بان الخبر يحمل الصدق والكذب
والانشاء لا يحكمها غلط من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء وما يقا بل
الانشاء واستدلال المص على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول
الكلام الطلبية ليس كذلك فظهر كذب بطلان مقدمته مثله بدل من مطلوبه فانه
زيادة المثل المبالة في اثبات ما ذكر في نحو هل رأيت كذا وفي نحو اضرب
او رد مثالين من نوعي الطلب ممتنع ان يكون ثابتا دائما قال عند ذلك يجوز
ان يكون ثابتا في نفسه ولا يعلمه المتكلم في طلبه فيمتنع ان يجعله اي ان يجعل مثل
مطلوبه فيما ذكر في الاصل ان يجعل مثله ولا يخفى ما في البطلان من الفضل وصفا
او خبرا اي لا يمكن ان يجعل واحدا منهما ولذلك سمعنا في مثل قوله جاء ابني
اي بلين عزوج بالهاء هل رأيت الذئب قط بالتشديد من الظروف الزمانية
المبينة المستعملة لاستيعاب الزمان الماضي وتخفيفه عن ضرورة الشرح يقال
سمعت فلانا يقول واما المسموع قوله فكان الاصل ان يقال سمعت من فلانا
ما قال الا انه اريد به تخصيص سماع القول من سمع منه فوقع الفعل عليه

و حذف المسموع و وصف المتكلم الموقوع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حاله منه فتد
الوصف او الحال مستند ولا يجوز ان يكون مفعولا ثانيا لا يتعدى الى مفعولين واما
صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه واما كونه بدل لا فرجوع بل رد
لان سمع يفوت المعنى المقصود اذ لا يخصيص سماع القول من سمع منه لما عرفت انه
ثمره الجواز فلا يحصل الا اذا سبق الكلام ساقا ولهذا لم يلتفت اليه العلامة
الزخشري في الكشاف تقديره جاءوا بمذق مفعول عنده هذا القول زعم بعضهم
انه يجوز وقوع الانشائية خبر المبتداء بل لا تأويل والمشرور هو التأويل وذلك
لان خبر المبتداء محله ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتداء وينسب
اليه سواء وقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قوله
زيد اضربه ليس من احوال زيدا اذ يجري على ظاهره كما في قوله اضرب زيدا
واما اذا اقول مفعول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار
مخوفا من حيث انه حال للزيد وفيه مباينة يعري عنها قوله كل ضرب زيدا لانك
منها كل امرت بضربه واشترت الى انه مستحق لذلك في نفسه نحو قوله بل انتم
لامر حبا بكم واما مثل اين زيد ومية القتال فليس مما نحن فيه بصدده ولان
الاستفهام منها داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتداء المذكور والخبر المقدم
لا على الخبر وحده اي يحمل المذق رأيت ان يقول نفسه لقوله مفعول عنده اي لا يرى
ان هذا القول مفعول عنده تحقيقا بل تقديره على معنى ان رؤيته المذق كانت
باعتة على الخطاب بالقول واللام في المشاهدة متعلق بان يقول واما عتير
عن القائل بالمرأى وعن المفعول له بالمشاهدة لانه انما مخاطب بهذا الخطاب
الراي الى ما حضره من رأيت الذئب قط حاصله جاء ابني في قوله الذئب الا انه
عدل عنه الى ما ذكره للبا لانه كانه يسئل هو بحيث في شبه الذئب في اللون

من يراه يذكر الذنب بقول صاحبه بل رابت الذنب قط ويوف لونه ولا يخفى على
ذوي الافهام في الاقتصار على هذا المقدر من الكلام في مثل هذا المقام
في التشبيه وهذا من المواضع التي يكون السكوت البليغ لا يراوه في خيال الراي لكون
الذنب اللامع على لونه هو يباين بغيره بل يباين سواد ومنه الحامه الوقت يكون
سما را بالفتح وهو اللين الرقيق وسيمه ترفقه بالما وفي مثل زيد اضربه او لا
تضربه تقول انه محمول على حال في حقه اضربه او لا تضربه انما قدر منها يقال وفيما سبق
مقول مع جواز كل منهما في موضع آخر رعاية لما هو الانسب في كل منهما فان الوصف
اولى بالاسم الدال على الثبوت والخبر اولى بالفعل الدال على الحدوث ونفس
عطف على قول اي سمعنا نفسه لان التفسير يعمى القول قوله عز وجل ولقد نينا
بنى اسرائيل من العذاب لم يدين من فرعون بل فقط من الله تعالى ورفعه فرعون على
قراءة ابن عباس في الاصل ونفسه قراءة ابن عباس في لفظ نينا الاول لا يخفى
من المسامحة وانما عين قراءته لانه على القراءة بلفظ من الجارة فيكون حال اي كان
من فرعون والاحتمار في الاصل عن هذه القراءة الى ابن عباس لا بقوله على الغلظة
من الاستهانة بما لا وصف له العذاب بكونه محبنا متعلق بنفسه بيا مفعول
له لوصف شدته وفتاة امره يقال فظلم الامر بالضم فظلمه اي شديدا شنيعا وارا
ان يصور كنهه اي كنه العذاب في الشدة والفتاة قال من فرعون بل تعرفونه
في موضع البدل من المفعول من هو بدل من مفعول تعرفونه في شرط عتوه متعلق بمعني
العلو المستفاد من من هو كانه قيل اي عال غال هو في فوط عتوه وشدة تكبته
الشكبة الحديد المعترضة في فم الفرس وشدة الشكبة مثل فوط الابل عن الابل
في تعرفه التفرع بالخبر ونحو ذلك في الظلم ما خوفي من لفظ فرعون وهو علم ملك
مصر في زمن العالفة وكانوا مشهورين بظلمهم بغير خبر خصوصها وليد بن المصعب منهم

ما ظنكم بدل هل تعرفونه بعذاب يكون المعذب على صيغة اسم الفاعل به الضمير للعذاب
منه الضمير لفرعون ولا قصد الى مثل ونظيره ولكنه على نحو قول قبضت ي مثل الامير جل
على الادع والاشهاب ثم عرف حاله عطف على قال اي عرف حال فرعون في ذلك في فوط
عتوه وشدة تكبته فانما لانه كان عاليا من المسرفين الظالمين سوق كلامه
اراد تقدير القول وح ان جعل العذاب لم يدين معهودا خارجيا قدر القول
معرفة اي القول عند وان جعل معهودا ذهنيا قدر منكر اي مفعول عند وعطف
الوجهين بجوز ان يقدروا مقولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر وتطلع من
كتابنا هذا من خدمه لما اظهر بقوله ولما تری الي منها معاني دقيقة واعتبارات
لطيفة كانها ثمرات كانت محتجبة في الكمال اراوا ان يبين ان من خدم كتابه هذا
حق خدمته بطاع على نظائرها كثيرة قطعاً فالتبين للتاكيد وقوله حق خدمته في موضع
المصدر اي الواجب من خدمته على ثمرات محتجبة في الكمال جمع كم بالكسر الخلاف
الذي يكون فيه الثمرة اول ظهورها اراوا عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف
المندرجة فيها وبالاطلاع معرفتها بكنهها **وانما الحالة التي تقتضي تكبته** اي تعصب
المسند اليه الموقوف بما يقر في النسبة او الشمول في ان تقصد دفع احتمال التجوز
في الحكم اي احتمال نسبة المسند الى غيره ما يؤول عند المتكلم بنا ويل على طريق الجواز العقلي
فقوله في الحكم احراز عن التجوز في احد طرفيه فان التاكيد لاثباته له في دفعه وتغني
التجوز في الحكم تعديته عن موضعه الي غيره في الاصل ففي اذا كان المراد ان
لا يظن بكات مع في حكمك لك تجوز ولا يخفى ما فيه مع الزيادة على قدر الحاجة
في العبارة من القصور من جهة الاشارة بذلك في غير موقعا واستعمال الظن
في مطلق الاحتمال او الخطأ بان يجري على انه من غير قصد لفظ اخر غير لفظ
المسند اليه وبالن كيد يندفع هذا الاحتمال فالعلامة السكاكي لم يصيب في

تركه ثم انه اخطأ في زعمه ان بالتاكيد يندفع احتمال التهم والنسب الى التاكيد
حيث قال عطف على قوله يجوز او سهوا او نسبانا لان التاكيد انما يقر
عند المتكلم وقتئذ ولا يخفى في ان عند المتكلم وقت التهم والنسب خلاف
ما في نفس الامر فكيف يندفع بالتاكيد احتمال التهم والنسب وقد خفي
على الناظرين في هذا المقام كقولك عرف زيد زيد قد علم هذا المثال على خلاف
ما في الاصل لان التقديم حقه لان التاكيد فيه بذكر المسند اليه معا وافي
قوله وعرفت انا وعرفت انت بذكر ما هو في حكم اعادته وعرف زيد نفسه او
عينه مثال للتاكيد المعنوي ويندفع به ايضا الاحتمال المذكور ان واما
التهم والنسب فلا يندفع واحد منهما بل يجوز ان يقع زيد نفسه موقع
نفس سهوا او نسبانا فالعلامة السككية لم يصب في زعمه اندفاع احتمالها
كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فانه ذكره هنا ان قوله
انا سمعت في حاجتك يفيد القصر وان قولك سمعت انا في حاجتك يقصد
دفع احتمال التجوز فيعلم من ذلك تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد
ذلك لتوهم انما يفيد تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد
المسند اليه لا التكرير مطلقا وبتما قصد به التقليل بقصد به اي بتاكيد المسند
اليه في الاصل ربما كان القصد لا يخفى ما فيه من الزيادة على قدر الحاجة والتعاضد
عنه مجرد التقرير في عبارة مجردة اشارة الى ان التقرير بقصد على تقدير ان يقصد
دفع احتمال التجوز او الخطأ ايضا وذلك ان التاكيد اللفظي ذكر الشئ مرتين
فيفيد تقريره اي جعله مقررا انما يتاح حيث لا يظن به غيره قطعا ولفظه نفسه وعينه
في قوة التكرير فالجواب عن التقرير غير ترتيب الاصل لان الظاهر منه ان بتكريره
قوله كما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير والحمل على الاعراض

فشر

تعتقظ او عدم الشمول عطف على التجوز اي ان يقصد دفع احتمال عدم الشمول
والاحاطة فان المسند اليه اذا كان جمعا موقفا بجوز ان يقصد به التثنية مثلا
فلا يكون الحكم شاملا محيطا فيؤكد بكل دفعا لهذا الاحتمال وليس تجوز
لغوي لا صبغة الجمع حقيقة في الثالث وما فوقها والتوفيق يخرجها عن حد ما فلا يكون
التاكيد دفع احتمال التجوز اللغوي كما توهم نعم اذا كان المسند اليه تثنية منكفرة
كانت او معرفة يكون تاكيد لدفع ذلك الاحتمال لانها لا يطلق على الواحد حقيقة وقد
فيما سبق ان العرب تخطب الواحد خطابا لاثنتين فمن وعلم انه للجوز اطلاق جملة
التثنية على الوهم كقولك في الرجل اكلاهما كلا اسم مفرد وضع لتاكيد الاثنان
وليس في اونه مثني على ما ينادى عليه قولك اكلاهما كلا ينادي البيت وعرفني
الرجال كلهم حقه العطف بالواو واعادة عرفني ولهذا عدل عما في الاصل
من قوله والرجال كلهم وليس اي وليس مما نحن فيه ردة على العلامة
السككية حيث زعم انه منه وذو عيب الشرح وتوجيهه الي ما فيه يكلف باردا وتفسر
شارد كل رجل عارف وكل ان كان حيوانا لظهور ان لفظ كل فيها لافادة التثنية
ابتداء لا لدفع توهم خلافه **واما الحالة التي تقتضي بيان** اي بيان المسند اليه
وانما زاد قوله وتفسيره تعيينا للمعنى اللغوي للبيان تحية ينظم ما جرى مجرى عطف
البيان المصطلح ويؤدي مؤداه مثل لا تتخذوا الصبيان ائمة انما هو واحد
فحي ان يكون المراد زيادة ايضا انما زاد عبارة الزيادة لان المعروف لا يخرج
عن اصل الوضوح بما خصته من الاسم علما كان او غير علم فان البيت الحرام
عطف بيان للكعبة على سبيل المدح كذا قيل وفيه نظر ولا ينبغي ان يكون فنهضا
ذلك الاسم به على الاطلاق بل يكفي اختصاصه به في الجملة ولو بالقياس لبعض
ما يطلق عليه لفظ المشيخ ليشتمل ايضا آياته ولا يلزم من كونه موضحا في الجملة

ان يكون اعرف لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون او يوضح منه عند الانفاد
كقولك صدقك خال قدوم وقوله مبتداء خبره من هذا القبيل على كونه لا يتخذ
الحين اثنين انما هو واحد من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي
يقصده البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صائغا ولا متبوعه مسندا
اليه فضلا عن ان يكون موقفا فان اثنين وواحد من الصفات المؤكدة الا
انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في اسم الدابة ونقطة واحدة بل قصد بيان
ان الفرض الماصي من متبوعهما هو ذلك المعنى اكبرهما وليست في البيان كالصفة
الكاشفة او فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان القصد الاصيل من مفهوم
شقيحين الحين باثنين والى بواحد ياركون الآية من هذا القبيل لان لفظ
الحين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية حمله المعنى الاول بما دونه والمعنى الثاني
بصيغته وكذا التشبيه في حمل المعنيين مطلقا لفظه آله يحتمل الجنسية بهذا
والوحد وذلك ان اسم الجنس ان كان موضوعا للاحقة بقيد الوحد في الفرض
المتشعبة كانت الوحد واحدة في مفهوم آله كالتثنية في مفهوم الحين وان كان
موضوعا للاحقة من حيث هي كانت الوحد مستفادة من تنكير آله وتنوينه
ولو انه اما الذي له الكلام سوق تقديم الجار والمجرور المحصور في العدد في الاول لان
سوق الكلام فيه للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس آله لا للنهي عن اتخاذ جنس
آله فانه مأمور به البتة والوحد في الكتاب لان سوق الكلام فيه فان المقصود
اثبات الوحدة اية في الالوهية لانها اسم ففقه الحين نصب على المكايبة بآية
والى بواحد بيان لما هو الاصل في الفرض الذي سبق لاجل الكلام ومن هذا
الباب من وجه انما قال من وجه لان القصد الى المعنى المذكور في المثال المذكور
من الخبر دون التابع قوله عز وجل فان كانتا اثنتين فكلهما الثقلان مما ترك

فان الخبر عنهما باثنين لا فائدة العدد المجردة عن الصفات على ما حكى ابو علي
الفارسي من ان مروان بن سعيد المهدي سأل ابا الحسن الاخفش عن
القائدة في الخبر المذكور فقال انما العدد المجرد عن الصفات واما قوله في
ان المناسب ان يورد ههنا ويقال انه من هذا الباب من وجه قوله فان
كانتا اثنتين الا لقوله مع وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
فليس مما نحن فيه اصلا بل لما في الاصل من قوله ومن هذا الباب من قوله
مع وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة وطير
بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى التفسير
والى تويرهما فانه لو قصد ما ذكر من البيان لقليل ولا طائر في السماء لانه انما قصر
في افادة ما ذكرنا من رعاية المناسبة بين القريتين بذكر جهة العلو
في احداهما وجهة السفلى في الاخرى بل القصد بالاول يعني بقوله في الاصل لانه لا
يستقرىها وبالكا يعني تخفيف المقابلة بين القريتين فانه بعض الظاهر يخرج على
وجه الارض بقوله يطير بجناحيه تصوير لتلك الهيئة الغريبة الدالة على القوة
البارزة والمقام مقام بيان كمال قدرته **واما الى الة التي تفتني البديل** عنه
اي البديل عن المسند اليه لاسباب ما تقدم من البيان فحي ان يكون المراد منه تكرير
الحكم انما قال نية تقرير الحكم ولم يقل تكرير الحكم لان المتبادر منه تكرير لفظا وليس
كذلك بل هو مكررتية وقصد او ذكر المسند اليه بالنصب عطف على نية لا بالجر عطف
على تكرير لان ذكره مكررا محققا لا منوطي فقط بعد توطئة ذكر التوطئة التمهيد
والنسوية من وطى الشئ بوطى صار وطئا وانما زاد عبارة التوطئة ولم يقل بعد
ذكره لان انتظامه ما عدا بدل الكل غير ظاهر فيحتاج الى التكلف وبعد زيادة التام في
الاحتياج وفي العبارة اشار الى ان المقصود بالنية والمسند اليه بالحقيقة

هو البديل دون وان جعله مسندا اليه حيث قال البديل عنه نظرا الى الظاهر زيادة التفسير
اي تقرير الحكم باعتبار تكرير العامل والايضاح اي ايضاح المسند اليه باعتبار
التوطئة فهو تعليل لمجموع المرادين على التوزيع للاثبات فقط كما توهم وانما قال
زيادة التقرير لانه مع ما فيه من التكرير مقصود بالنسبة بل لان اصل التفسير
والايضاح يوجد في التأكيد ايضا فلما يصح مرثقا كقولك سلب زيد ثوبا وجاء
القوم اكثرهم قدم بدل الاشتمال ثم البعض لان الادخل في الناحية والظاهر في
تحقيق القصد هو الخارج الملازم ثم البعض ولانها اوسع في البديلية لان
بدل الكل يحمل عطف البيان غالب قيل ونظير التوطئة فيها لان بدل عن البديل
منه فعمل احد ما توطئة نفي تحكم وفي نظير وقولهم تعاهدنا القضاة المستقيم
الذين انعمت عليهم عدل عما في الاصل وهو قوله وحقق عليك القضاة المستقيم
الذين انعم الله عليهم لما فيه من العدل عن نظم في غاية البلاغة بلا موجب الا
الثبات من البديل متعلق بقوله دون الرابع من انواعه وهو البديل
الغلط فليست امل امر بالاشتمال ليتضح ان الرابع ممول عن هذا المقام لانه انما يكون
في كلام يصدر لاعتدائه ووجهه فليكن من افادة خواص تركيب البلاغة
في شيء هذا ما هو الظاهر بحسب جليل النظر ومنشأه عدم الفرق بين الغلط
والخطا والحق انه فرق بينهما فانه الاول بجامع القصد دون انما فالذي يظهر
بحسب سبق النظر ان بدل الغلط في الكلام قد يكون قصد التلكنة تناسب المقام
كما اذا قلت رأيت حمرا زيدا وقصدت الاشعار بان رؤية زيد تذكر الحارح
يؤثر ذكره في الذكر فيجرب على التباس خلاف ما في الجنان **واما الى التي**
تقتضي العطف اي على المسند اليه او على المسند وحروفه عند المم احدهم
ترك بينهما ام لاختصاصهما بالاستفهام والكلام في الخبر فيكون المراد تفصيل

المسند اليه

المسند اليه اي بيان تعدده على وجه التفصيل والتميز انما قلنا على وجه التفصيل
لان بيان التعدد مطلقا يوجد في مثل قولنا جاء رجلان وانما قلنا والتميز
لان بيان التعدد على وجه التفصيل يوجد في مثل قولنا جاء رجلان واخر
فيه ما يزيد على البيان الاجمالي الحاصل من قولنا جاء رجلان سوي التطويل الخالي
عن التحصيل مع الاختصار انما زاده لان ما تقدم قد حصل عطف الجملة مثل
جاء زيد وجاء عمرو وكقولك جاء زيد وعمرو في الاصل وحال ولا حاجة اليه وتفصيل
المسند معه اي مع الاختصار على ما استقف عليه كقولك زيد اكل وشرب
بهذا مثله لا ما عطف بالفاء او بضم العلامة السكاكية لان الباعث للعطف
هو واحد منهما امر آخر واما ذكره من قال وليس في الواو تفصيل المسند اوله ل
علي ان الجي من احد ما قبل الآخر او بعد او معه فلا يفهم منها تفصيله
بل يفهم منها اشتراكها في مطلق الجي نعم يلزم عقلا تعدد افراد الجي لا منشا فيما
عرض واحد محذوف فقد اخطا في الذي قوي ولم يصيب في الذي ليل كما لا يخفى على ذوي
التحصيل وبيان التعقيب اي تعقيب حد المسندين لآخر سواء كان المسند
اليه متعدها فتقتضي العطف عليه عند وجود القيد الاتي ذكره او واحدا فتقتضي
العطف على المسند بلا تراخي مع الاختصار اعتبر هذا القيد من ايضا للاحتراز
عن مثل قولك جاء زيد وجاء عمرو بل التيمم المقتضي للعطف على المسند اليه كقولك جاء
زيد وعمرو مثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين بالآخر بلا تراخي والمسند اليه
متعده فتقتضي العطف عليه بالفاء ويلزمه التفصيل في المسند اليه لكنه غير
اليه لا تؤثر عند عدم ان الكلام اذا اشتمل على قيد يكون مصبب الفائدة ذلك القيد
وقولك جاء زيد فخلص من مثال لما قصد فيه بيان تعقيب حد المسندين لآخر والمسند
واحد فيقتضي العطف على المسند وذلك لان الفاء على التعقيب بلا ملة

وهو اي التعقيب المذكور يكون في كل شيء بحسب الابرار ان يقال نزول فلان فلو
لا اذ لم يكن بينهما الامدة المحل وان كانت من متطاولة او بترج مع اي مع الا
كقولك جاء زيد ثم عرو مثال لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر بترج
والمسند اليه متعدد فتقتضي العطف عليه ثم وقولك جاء زيد ثم جلس مثال
لما قصد فيه بيان تعقيب احد المسندين للآخر بترج والمسند اليه واحد فيقتضي
العطف على المسند به وذلك لان دلالة ثم على التعقيب اي الترتيب ثم لم يلز
ايضا التفصيل في المسند لانه غير مقصود كما في الفاء وذلك اي الترتيب المعقب
ثم يكون في الغالب باعتبار الابتداء اي ابتداء المعطوف والمعطوف عليه وقد
يكون باعتبار التمام اي تمام واحد منهما قال رضي الدين في قوله مع الميزان الله
انزل من السماء ماء فنصب الارض محضرة فان احضر الارض يستدعي بعد
نزول المطر وابتداء الاحضر اذ لو قيل ثم يصح الارض محضرة نظر الى تمام
جاء انتهى والاعتبار ان المذكوران كما يكون في جانب المعطوف كذلك يكونان
في جانب المعطوف عليه قال الامام المروزي في شرح قول الجاسية صبرت عليها
ثم لم تخشع فاما فائدة العطف ثم فهو ابانة الاستمرار في الصبر وان طال المدة
الى ان انكشفت تلك الحلات العارضة وانفجرت وقد يحتمل ثم لم يلز الترتيب في
الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاول ثم الاول من دون اعتبار
الترجي والبعدين تلك التدرج ولا ان الكتاب بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله
كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك حين المقصود ترتيب
درجات مع الممدوح فابتداء بما هو الاخص فالأخص ثم هما كالفاء اشار الى
ان الفاء ايضا يحتمل الترتيب في الذكر في قوله تعالى فيس مشوي المنكبة بن قبيد
الفاء العاطفة للحل كون المذكور بعد ما كلاً ما قبلها في الذكر لان

حضرة

بتر

عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وقد يكونان يعني ثم والفاء لم يلز التدرج في
الارتقاء وان لم يكن الكتاب ترتيبا في الذكر على الاول كقولك الله فانه وقولك
وما ادركك يوم الدين ثم ما ادركك يوم الدين صرح بذلك رضي الدين ومن
وعم انه من قبيل الاول فقد وهم او بيان النقضي اي او بيان ان المعطوف
عليه مما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ المعطوف مع الاختصار كقولك جاءني
القوم حتى خال قد يعتبر في العطف تحت ترتيب جزاء المعطوف عليه فهنا من
الى الاقوي او بالعكس لا غير الجواز ان يكون ملازمة الفعل بالمعطوف
قبل ملازمة لاجراء المعطوف عليه كما في قولك مات كل اب لي حتى آدم ثم اوفي
اشائها كما في قولك مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام اوفي زمان واحد
كما في قولك جاءني القوم حتى خال اذا جاءوا كما يكون خال اضعفهم او اقوا
فالمراد من التدرج في قوله وذلك كما في العطف حتى من التدرج يعني في
المعطوف عليه التدرج الخارجي لم يعمل فلا بد كما قال العلامة السكاك لانه التدرج
ليشعر طبع العطف حتى كما ينبغي عليه قوله وجه الانبياء عنه ان التابع لا يتقلب
متبوعا لا بترج في الغالب كنت فتي من جند ابليس في الاساس بقول العز
فتي من صفته كنت وكنت من غير تمييز بين الشيخ والشباب قال اذا عاشت الفتى
سنتين عاماً فقد ذهب لمسرة والغناء وسئل ابو سري عن قال انا فتى
فلان قال هو هو افر منه بالرق فغنى ما ذكر كنت من اتباع ابليس كملوكه في كمال
الاتباع ولهذا فتر عليه قوله فارتمى بي الحال اي ها ووقاني حتى صار ابليس
من جندي ومن اتباعي بعد ما كان متبوعا ثم اخبر بانه يزيد ارتقاء لو بعد
بقاء فقال ولو عشت حتى مات احدك بعد دواقي شر تلبس بعد ثياب بعد
اورد السامع في الاصل ههنا فضالة معنى عنها العطف على المراد عن الخطا في العلم

ضعف

هم

Copyrighted material

او في النزود ولا بد من هذه الزيادة على ما استقف عليه وقد اظهر العلامة السكا
الى الصواب لما كان المتبادر من الخطاء والصواب عند الاطلاق ما حسب لواقع ولا
وجه له عند تداركه بزيادة قوله عند المتكلم فالعلامة السكاكي لم يصحح احواله ولم تنقظ
له ان ظروفي في مخالفة الاختصار لا بد من هذا القيد في تمام المقتضى اذ بدونه
يحصل المراد المذكور عطفاً على الجملة على الجملة فالعلامة السكاكي لم يصحح في احواله
ولم يثبت له الناظرون في معاله كقولك جاءني زيد لا غير مثال العطف على المسند اليه
وقولك زيد شاعر لا كاتب مثال للعطف على المسند وقد نبهت فيما سبق للنظر
له في هذا الفن لمن اعتقد او جوز لا بد من هذا النعم في الاصل من الاختصار
على الاول ليس بذلك العكس ان يكون الجائي عموداً دون زيد في المثال الاول وكون
زيد كاتباً دون شاعر في المثال الثاني في الاصل لمن في اعتقاده ان عملاً جاءك
دون زيد ولا يخفى ما في البديل من الفضل من جهة اللفظ والمعنى او شجرة
اي شجرة الموصوفين المذكورين في الوصف المذكور في المثال الثاني انما جازنا تغييره في الاصل
الى ما فيه الفضل ثم ان هذا على رأي العلامة السكاكي ما جاز استعماله في قصه
القلب والافراد هو خلاف ما عند الشيخ عليه ما نص عليه في دلائل الاعجاز حيث قال
انها لا يستعمل الا للقلب فقط ومنهم من شرط في العطف بل ان يتعاند متعاند
وقد دل المثال الثاني على بطلان هذا الكثرة اطرافاً فقلت اذا وجد التعاند بين
المعطوفين كما في قولك زيد قائم لا قاعد جعل لا يستعمل الكلام على القبولت
الا ان في قوله لا قاعد دلالة على ان السامع معتقد بان قاعداً ومنه دونه كقولك
ما جاءني زيد لكن عموداً مثال للعطف على المسند اليه وقولك زيد شاعر
لكن كاتب مثال للعطف على المسند قبل كونه شاعر النور ضربان منخفة من

النفيل

الثقيلة وهو حرف ابتداء وخفيفة باصل الوضع فان ولبها كلام فعي حرف
ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة وان ولبها مفرد فعي عاطفة
لرفع وحكم فاسد نشاء من الكلام السابق المذكور في كلام النخاعة ان لكن
في ما جاءني زيد لكن عموداً لدفع وحكم التامع ان عملاً ايضا لم يجز كزيد بنينا على
مناسبة بينهما وملازمة لانه لا استدراك وهو رفع وتوهم يتوهم من الكلام
السابق المتقدم رفعا شبيهاً بالاشتداد وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني
زيد لكن عموداً ومن زعم ان الجي منتف عنهما جميعاً لانه من زعم ان زيداً
جاءك دون عموداً كما توهمه العلامة السكاكي حيث قال لمن في اعتقاده ان
زيداً جاءك دون عموداً ثم انه اور ذلك في معنى القصص ولم يذكرهما في
القصص امثلة لطريق العطف او يكون المراد تقرير المعطوف عليه على حاله وانما
ضد اي ضد ما فيه من الحكم للمعطوف مع الاختصار قد نبهت على وجه الحاجة
الى هذا القيد مراراً وجعله اي جعل المعطوف عليه كالمسكوت عنه فلا يحكم
عليه بشئ وانما ثبات الحكم للمعطوف معه اي مع الاختصار كقولك ما قام زيد بل
عموداً مثال الاول في العطف على المسند اليه وقولك قام زيد بل عموداً مثال الثاني
والعطف على المسند اليه وقولك زيد شاعر بل كاتب مثال الثاني والعطف
على المسند اعلم ان بل حرف اضراب فان تلاها جملة كان المعنى الاضراب بابا الاطال
واما بالاشتغال من عرض الى آخر وان تلاها مفرد فعي عاطفة ثم ان تقدمها امر او
اجاب فعي لجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشئ وانما ثبات الحكم لما بعدها
وان تقدمها نفي او زعم فهو لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضد لما بعدها واجاز
المبرد وعبد الوارث ان يكون نافية بمعنى النفي او التثني الى ما بعد وما منعه الكون
ان يعطف بها بعد نفي النفي وشبهه كذا قال ابن هشام في معني اللبيب وهذا

وقولك زيد شاعر لكن كاتب مثال للعطف على المسند اليه وقولك زيد شاعر لكن كاتب مثال للعطف على المسند اليه

التفصيل تبين وجه العدول عن قول العلامة السكاكي او كان المراد صرف
 حكمك عن محكوم له الى آخره كقولك جاءني زيد بل عموما ثم انه لم يذكر كلمة بل ههنا
 في معنى القصر وذكرها في باب في امثلة طريق العطف افراد او فلبا او يكون
 المراد الشك اي شك المتكلم في المسند اليه او المسند من هو الاول او الثاني
 اطلق الشك ولم يقيد بقوله فيه كما قيد العلامة السكاكي في الشك في المسند
 او الشك في اي تشكيكه للتسامع في ذلك فانه قد يكون مقصود الغرض يتعلق
 به او لا به اياهما الامر على السامع لغرض يناسب لمقام العمل في الاصل
 هذا الاحتمال وحقق ان يذكر كقولك جاءني زيد او عمرو او اما زيد واما عمرو ولا خلاف
 في ان اما الاول في غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمفعول ونقل ابن عصفور
 الاجماع على ان اما الثانية ايضا غير عاطفة قال وانما ذكرها في باب لعطف لمصا
 لحروف وزعم بعضهم انها عطف الاسم على الاسم والواو عطفها على حرفها وعطف
 الحرف على حرف غريب وان يكون المراد التفسير اي تفسير المسند اليه والمسند
 كقولك جاءني اخوك اي زيد مثال التفسير المسند اليه واستكنة الحديث اي سألته
 كانه مثال التفسير المسند اعلم ان اي حرف تفسيره ما بعد عطف بيان على ما قبلها
 او بدل للعطف نسق خلافا للكوفيين والمبهمين من البصريين ومن تبعهم كصاحب
 المستوفي والعلامة السكاكي وفي العطف لا سيما العطف بالواو وكلمة لا سيما
 للاستثناء بمعنى اخرج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بطريق الاولى وكثيرا ما
 يحذف عن كلمة لا كلام بانك في الفن الرابع اي ليس لبحث العطف مقصود
 على ما ذكرنا بل بانك في باب الفصل والوصل فابق لطيفة ونكات شريفة وانما
 خصص الواو لانه يميز موضع العطف في الجمل من غير موضع في الواو سيما اذا لم
 يكن الجملة محل من اللواب عسيرة او هو منشأ غموض معرفة الفصل والوصل

نظر

بحيث يقصر بعضهم البلاغة عليها **واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب**
 المسند اليه المعرف بما سمي فصلا فليكن تكون المراد اي مراد المتكلم تخصيص
 المسند بالمسند اليه اي جعله خاصا به لا يتجاوز الى غيره فالباء داخل على
 المقصود عليه وقد يدخل على المقصود في الاصل تخصيصه للمسند بالمسند اليه
 ولا يخفى ما في البديل من الفضل والشرط في دخول الفصل ان يكون الخبر متصفا
 باللام او افعال من كذا مفعول عن صيغة او غير مفعول او فعلا مضارعاً فاورا
 وقدم المعرف لانه الاصل او تاكيد او تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه
 لا بد من معنى الزيادة على ما توقف عليه بعيد هذا وقد اجمعت العلامة السكاكي
 ولم يصب كقولك زيد هو المنطلق مثال التخصص ان كان المراد بالمنطلق
 المعهود وان كان المراد به الجنس فهو مثال للتاكيد اذ يكون التخصص متفادا
 من اللام والفصل انما يفيد تاكيد ذلك التخصص ومن وعنه على الاطلاق
 مثال التخصص فقد وعنه ولا يستبعد في جريان التخصص قلبا وتعيينا في المرو
 واعلم انهم صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته
 للخبر عنه وقصر فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوي اي لا كرم الا التقوي فقصر
 المسند اليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد
 وخبره الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصد وفاقا تاكيد ثبوت المسند للمسند
 اليه وقوله المنطلق هو زيد مثال للتاكيد المذكور زيد هو افضل من عمرو
 او خير منه وزيد هو زيد مبدل لفصل في هذه الامثلة يفيد التخصص فلم يجعل
 تقديم المبتداء على الخبر مفيد الخبر فيه ويفيد تاكيد ذلك التخصص ان جعل التقيم
 المذكور مفيد له وصلاحيته هو لان يكون مبتداء وخبره ما بعده لا ينافي صحة
 الامثلة المذكورة على اعتباران فصلا ولا يورث خلافا في الاصل ترك



منه سبحانه في بيان ما كان
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا

الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا

الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا

الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا

حرف النسق بين الامثلة والاول ذكره **واما الحالة التي تقتضي**
تنكيره اي تنكير المسند اليه في ان يكون المقام اي موضع ذكر الكلام
لا افراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما شخصا او نوعا
قوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي للافراد افراد شخص او نوع او
على التمييز اي لافراد من حيث الشخصية او النوعية كقولك جاءني رجل اي
فرد من اشخاص الرجال اتماف المراد الاحتمال ان يراد الصنف اي جائز
رجل دون جنس وامرأة وقوله تعالى ولهم عذاب عظيم اي لهم من بين الامم العذاب
عظيم لا يعلم كنهه الا الله وهذا هو المثال لما نحن فيه واما الذي يأتي
بعد فليس من هذه الباب ولقد اختلف في ما هو دأبه في هذا
الكتاب فقال قال الله تعالى خلق كل دابة من المتولدات بقوله قوله
من ما دون غير المتولدات ليست منه اي من فرد من انواع الماء هذا هو
المناسب للمساق والسباق لا ما في الاصل من قوله اي من نوع من الماء
جاء تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الابه ايضا كذلك مختص بتلك الابه
اراد به النوع وان كان المتبادر منه الشخص او من نوع مخصوص من الماء في
الاصل او من ماء مخصوص ولا يخفى وبه العدل عنه وهي النطقة فاعبر
نوعية الماء من جهتين احدهما اضافية الى نوع من الدابة والى اعتبار
كونه نطقة فانها نوع من الماء عدا عن سائر انواعه ولم يتوخى لجعل
التنكير في ماء ودابة لافراد شخصا او لايلايم قوله تعالى فمنهم من يستحي بان يذكر
لانه تفصيل للانواع لا الاشخاص او يكون اي المقام غير صالح للتعريف لغيره
الكلام على ما لا دخل له فيما سبق لاجله وذلك لان الكلام اذا كان منصوبا الى
فرض من الاعراض جعل سياقه له وتوجهه اليه وقد اقصى على هذا صاحب

الكشاف

الكشاف والعلامة السكاكي اعمل هذا الوجه لفقوله عن كونه من مقتضيات
التنكير كقوله تعالى او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم ليس المقام مقام
التحقير ولا قصد التعظيم بل تنكيره ليجري المذکور او لارتفاع شأنه ووجه
افادة الابهام المحرف التعظيم من حيث دلالة على انه ابلغ في الكمال الغاية
التي تجوز العبارة عن بيانها بل هو مما لا يمكن التعبير عنه الا بالوجه العام
الحالي عن التعيين والتعريف والخطاطة بحيث قد كمل واحد من الارتفاع
والاخطاط على حد يقتضي الابهام البحث وجه دلالة الابهام الحالي عن
اعلام التعيين على التحقير من حيث ان التعريف لا يخفى عن نوع شريف
ففي المصيبة الى التنكير بعيد له عن مظان الاعتبار وذلك عابرة في الاحتقار
كقولهم شرا اخر ذاناب اي شرا عظيم بلغ من كمال العظمة جدا لا يمكن كنهه
في الاصل واما لان في شأنه ارتفاعا او اخطاطا واجل اي جديوهم انه
لا يمكن ان يعرف فقولهم في جميع ذلك عندي رجل واحضر رجل وقولهم شرا اخر
ذاناب من الاعتبار الاخيرة يستمع في مثل هذا التكرار كونه جديوهم رجل اجرة وامرأة
حضرت فوايد ولا يخفى ما فيه من التروايد من جهة اللفظ والقصور من جهة
المعنى حيث عدا الابهام المذكور سببا لعدم صلاحية المقام للتعريف وسببه
في الصورتين المذكورتين ما ذكرناه لا ما ذكره وقولك في حق من تحقر مقدرات
في نوع من الانواع عند شمة اي عند شبة قليل حقيرة والغرض تحقير مقدار
ذلك الشخص في ذلك النوع ولفظ شمة يدل على القلة والحقارة من وجوه
ثلاثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة
قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الاله والالتفات ان القلة في الغاية وكذا في
لفظة نفخة وقوله تعالى في الاصل قال الله تعالى واتوا عدل عنه لعدم الوجه لتغيير

منه سبحانه في بيان ما كان
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا

الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا
الكلية والاشياء اذا

الكشاف

الاسلوب منها وليس مستهجن فنفذ عذاب ربك المستمدا الوصول
واذ في مراتب الاصابة وكان ذكر مع النفي انسب من ذكرها ومنه اي
الاعتبار الاخير وان لم يكن في المسند اليه ولهذا غير الاسلوب ان نظن الاظن
اي لا نظن بالتسعة شيئا من الظن الاظن ضعيفا لا اعتداده وقوله فانه
ابن ابي التتبط له حاجب اي مانع قليل في كل امر قليل شينه بعينه وليس له
عن طالب لوق اي المعروف وهو العطاء حاجب مانع قليل وكان الظاهر
ان يقول وليس لطالب لوق عنه حاجب وانما سلك مسلك الطلب اعتبارا
لطلب من جانبه ايضا واشعارا بان الطالب الغالب فافهم هذه الدقة الالفة
ولما كان ما ذكر مثلا لا وجهي الاعتبار المذكور استأنف لبيان فقال انظر كيف
تجد الفهم اي فهم اصحاب البلاغة المكتسبة والذوق اي ذوق ارباب البلاغة
الجبليّة وانما قدم الفهم لان التدوين له واهله فافهم يقتضيان وفي بعض
يقتضيانك الاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين والاول هو
الرواية وما يقتضيه الدراية كمال ارتفاع شأن حاجب الاول برفع حاجب
الحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة لكونه موقفا اذ
القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ كان
معرفة لانه ما قبل هذه اللفظ لانه علم حقيقة بناء على ما توجه من ان وضع
اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفسه في كل اللفظ على لانه تعسف ظاهر ولما في
انحطاط حاجب كتابه كاعراب الاول وقوله مع وعلى ابصارهم غشاوة حجة
ايضا ان يقدم على قوله ومنه لما ذكر في تقديم قولك ان غرض ان عيان الاصل
وقال الله تعالى انما عدل غير العدم الوجه لتغيير الاسلوب بتغيير التثنية
والتعظيم قبل لانه اقصى الحق المقام كونه للنوعية كما ذهب اليه صاحب

الكشاف

الكشاف وفيه نظري الاصل فنكرها فهو بالامر صا واتما عدل عنه لان وجه التعديل
بالقاء غير ظاهري وقوله وكلم في القصص حيوة حقة ايضا ان يقدم على قوله ومنه
غير مغيرة الاسلوب انما قال على معنى كلف في هذا الجنس من الحكم الذي هو النصار
حيوة عظيمة احترازا عن معنى آخر وهو ان يكون تنكير حيوة للنوعية في الاصل
فنكر على معنى كلف الاول لوجه له لما نهت عليه فيما تقدم لمنع القصص انهم
عما كانوا عليه الضمير لما من فعل الجماعة بواحد متي اقتدروا اي على فكرهم في
الاصول او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة بالارتداد عن القتل
لمكان العلم بالانقضاء او ما تري اذ اعم بالقتل فذكر الانقضاء صا
ان يرتد عن القتل كيف سلم صاحبه من القتل وهو من القود فيسبب الحيوة
نفسين ولا وجه لاي راد في هذا المقام لان مبنى كلامه على التثنية بين
حمل التنكير على التعظيم وحمله على النوعية فالمراد ان يعمل عما نحن فيه ومنه اي
من الاعتبار الاخير وان لم يكن في المسند اليه ولهذا غير الاسلوب ان نظن
الاظن اي لا نظن بالتسعة شيئا من الظن ضعيفا لا اعتداده وطلب
التعظيم اي لاجله فلاحاجة الى زيادة لفظ المعنى الواقع في الاصل والتحويل اي
تحويل اللفظ جعله صاعدا نحوفا وعطفه على التعظيم من قبيل عطف المقصود بالذا
على ما قصد لاجله على طريقه التمهيد ولقد قد هذا الوجه اللطيف ذهب على من
قال انه يجري مجرى التفسير بالتنكير قدم الجار التعليلي على عامله اعني قاله قال
الله تعالى تنبيهها على اختصاص المثال بالتعظيم ونظم في سلك ما غير فيه الاسلوب
لان المتكبر ليس مستند اليه فاذا نواحيب اي تحرك عظمته تعالى من الله ورسوله ذكر
الله التمهيد والتعظيم على ان حربه هم حربه تعالى ولا يخفى ما فيه من المبالغة في التحويل
ولم يعمل في الاصل دون ان يقول اي قال ذلك مجازا على ان دون ظرف في موضع

قوله يا سادة امر بالقبالة فانها من الاعلام الخالصة
لها وانما يطلق عليها السادة لانها تقوم في قدر
من الزمان
قوله فلاحاجة الى زيادة لانها مفسر بالعرض الى
من حرف اللام
قوله على من قال فاعلم ان الله المحقق تاسا
الحق فانه قال وهو غير التفسير للتعظيم
قوله ذكر الله بتمهيد كما في قوله تعالى لا تعبدوا ابيي
ورسوله على ما تبين من ان المراد بربهم
وذكر الله تعظيما واستعدادا بانها يمكن ان يكون

قوله اي قال مجازا وزاد معنى دون في الاصل
الشيء من الشيء الاول وهو الذي
الحق بغير التفسير للتعظيم
فلاحاجة الى زيادة لانها مفسر بالعرض الى
من حرف اللام
قوله على من قال فاعلم ان الله المحقق تاسا
الحق فانه قال وهو غير التفسير للتعظيم
قوله ذكر الله بتمهيد كما في قوله تعالى لا تعبدوا ابيي
ورسوله على ما تبين من ان المراد بربهم
وذكر الله تعظيما واستعدادا بانها يمكن ان يكون

الحال وانما عدل عنه لانه ما ذكر احضروا اظهر ثم ان المعنى المذكور اذا قصد لا بد من
كلمة من تحريك الله ورسوله اذ مع بقوت ما قصد بالتكبير من مزيد التهويل وتكلا
الان تقديم الجار على عامله هنا ايضا للتنبيه على الاختصاص والى طلب التعظيم اراد
بمخلافه طلب التقليل ولهذا لم يقل ولمعا بل ذلك لان مقابلة طلب التحقير وانما
غيره المراد بما ذكر تنبيه على وجه التعقيب بين المثالين ومناسبة
التخالف ومحافظة الادب فان في عبارة التقليل نوع تحقير لرضوان الله تعالى
ولهذا اسكن مسكن لا طين في قوله وقدره ولم يقل وقليل قال الله تعالى
ورضوان من الله اكبر لا حاجة الى ذكر سبابة المذكورة الاصل في التمثيل ولهذا
لم يذكر ولم يقل ورضوان الله في الاصل دون ان يقول وقدر وجه العبد والله
قصد الى افاقة حال عامله وقدره من رضوانه تعالى اكبر اي اكبر من كل كبير
فلا حاجة الى استثناء ذاته تعالى فيجب ان يكون في يد لاله ما في قوله من الله مع من
الاشارة الى ان غلظ شأنه لانه رضوانه تعالى هذا بحسب جليل النظر الذي بحسب
واقعة هو انه لم يذكر المفضل عليه كما لم يذكر في قوله ان الله اكبر تعظيلا للمفضل
لشأنه عن النسبة الى الغير والعلامة السكاك كما لم يتنبه له هذا ولا ان قال
خير من ذلك كله مع فمادكر في سياق القول المذكور ثم علمه قوله لان رضاه سبب
كل سعادة وفلاح واما قوله تعالى اما قد يكون لتفصيل ما في الذم من يستغنى منه المكمل
ما بهتم ثم قد سبق ما يدل عليه بوجه ما وقد لا يسبقه ومن الاول ما نحن فيه
ومن الثاني قوله في صدور الكتب الرسائل ما بعد اخاف ان يمتك عذاب من
الرحمن اي ممن بلغ الغاية في الرحمة فتملك لا يغضب على احد الا ويهذه عذابا
شديد اينما سبب هذا ان يكون تكبير عذاب للتعظيم وقيل ذلك كما هو بوجه
الرحمة المبالغة الغالبة على الغضب دون وصف القهر ونحوه يناسبه

قوله اي طلب التعظيم فيه اشارة الى ان هذا هو الغاية
في ذكرها ان الاشارة الى التعظيم نفس منه
قوله ولهذا لم يقل فيه اذ على ان هذا هو الغاية
في قولها ان فلا في التعظيم هو التحقير كمن لم يره
التكبير وعلى ان في الحق في قوله وكان كما كان
التكبير مستلزما للتحقير غايان جليلا مقابل للتعظيم
والتهويل فقال اولي الخ لا في ذلك ولا يخفى ان
اقوالهم اعم الفرق بين الخالق والمخلوق والوقت
واضح ويحسب ان لا يفيح في قوله ان الكاكية
لم يفرق بين التعظيم والتكبير والابن التحقير
والتكبير مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون
باعتبار الوصف والصفات ويقابل التحقير والتكبير
باعتبار العباد والعدد والكمية ويقابل التقليل

الذي يكون

ان يكون التكبير المذكور للتقليل بالتكبير ولم يقل عذاب الرحمن بالتعريف هذا
اولي من قول العلامة السكاك بالاضافة فاما التهويل فاصح هنا قصد فيها
تقديم من ذكر التعظيم ثم هيدا وانما قدمه لانه المناسب لمقام التحقير ويساعد
عبارة المتكلم من حيث انها اتصال الشئ بالشئ بحيث ينافي الحاشية به واما مخالفة
بمعنى التقليل وقدر التنبيه على وجه التعقيب بالخلاف وانما جوزه لانه المناسب
لما في المقام من جرمة الاستغفار ويساعد عبارة المتكلم من حيث انها ادنى من
الاضافة واقل درجات الاتصال وكذا اوصاف الرحمن يساعد كلاما من المعنيين
على ما نهت عليه فيما تقدم بمعنى اخاف ان يصيبك ضمنه نفسه معنى التكبير
الاشارة الى انجح محتاج الى تجريد عبارة المتكلم عن قيد زائد على معنى الاضافة
وهو غاية الحاشية ولم يتعرض للاشارة الى انه على المعنى الاول لا بد من تجديدها
عن قيدها الآخر المنافي له الكفاية بما فهم من معناها بالمقابلة ثقبان من هذا
الرحمن اي قدره منته وهو في الاصل ما ينفيه الرجح من التراب وبجمعة اصول
الشجر وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك مبتدأ خبره المعنى رسل
والعايد محذوف اي معناه وما في بعض النسخ من عبارة قال بدل قوله
لا ياب عن الرواية ولا الدراية اذ لا وجه لتغيير السلوب اي رسل ذوو عزة
كثير على قصد التثنية من التكبير وهذا لا ينافي قصد التعظيم من جرمة الكيف ايضا
لمفهوم من قوله والروايات لان مطلق التعظيم المقصود من التكبير هو اعل
الكمال باقتضاء المقام ينظرهما وليس حمل التكبير على المعنيين ونذر اسم
الانذار وهو الاعلام بالتحذير اذا كان يسع زمانه الاحتمال ولا يكون انذارا
وذو اعطى طوال في الاصل واصل اعطى ولا يخفى ما في البديل من الفضل والاحتيا
جبر الصبر صبر بان جسماني وهو تحمل المشقة بقدر القوة البدنية ونفسيات

Copyrighted material

وهو جنس النفس على تحمل المكروه وكفر عن تناول المشتهر ^{من حقيقته العزم}
توطين النفس وعقد القلب على ما يري فعله صوابا ولذا كان ^{منه} على الله تعالى
المرزوق وما اشبه ذلك من جهات التعظيم في الاصل وكان المقام غير صالح
للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك لقدره وهو ان رجل او تاجر هل وتري
انك لا تعرف منه الا جنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فاسد اعين به
مفكره كآب واروت ان نظره لا يحيا بلك سوء اعتقادك به ^{هل} هل كلفني جونا
على صورة ان لا يقول كيت وكيت متفاديا ان يقول في فلان فتسمية كانك
لست تعرف منه ولا صوابا لانك لا تعرفه وتعلمه عندكم اشهر من الشمس عليه بالحكمة
عن الكفار في حق النبي عليه السلام هل ندكم على رجل منكم ينكر اذا مر فتم كل مترق
انكم لم تخلقوا جديدا كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وانا اسقطه المصدر
لانه ما ذكرنا ايضا متفاديا للتعبير عن المسند اليه باسم جنس منكر كان او
بتعريف العهد الذي فان المقام لا يخرج عن صلاحية هذا التعريف فلا يرد
منكر ادوم معرف لا بد من مرج غير ما ذكره وما ذكر في الاصل واسقط في هذا
المتن قوله وبابك لتجاهل في البلاغة والى سحرها وان شئت فانظر لفظا
في قول الخارجية ايا شجر الجابور مالك مورقا كانك لم يخرج على ابن طريف
ما ذكره او الاستخار في قول علام الغيوب فعل عيسى ان توليته ان
تقدوا في الارض وتقطعوا ارجلكم متضمن للتوبيخ على من يرضى ورعا
كما عقد في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امتهم ان تولوا الامور التي
وتأمر واعلمهم ان يفدوا في الارض ويقطعوا ارجلكم تفاخر في الملك
وتهاك في الدنيا ليجعلهم التامل في التوقع على ما يترجم او انك انذرتهم
ما صيرهم واعني ابصارهم لئلا يلبس المنة اذا عرض لهم بذلك على سبيل

جلد

جلد التمر وان لا ينقلب له حاله ^{منه} انما اسقط ذلك لسقوط ما ذكر
هو بواسطته وتعلقه به ثم ان حقه ان يذكر نضاجه ببيان الحال
المقتضية لا يرد المسند اليه موصولا على ما بهت عليه ثم وما اسقط
وهو مذكور في الاصل قوله واما لانه لا يطبق لك الى تعريف الزائد
على هذا القدر لسا معك ولا يذهب عليك انه لا يصلح مانعا عن ايراد
المسند اليه معرقا بتعريف العهد الذي فلا يكون سببا مستقلا لا يرد
منكر او منه قوله واما لان في تعيينه مانعا يمنعك وهذا ايضا لا يصلح
مانعا عن التعريف مطلقا **واما الحالة التي تقتضي تقديم** اي تقديم
المسند اليه على المسند فهي ان يكون ذكره اهم من ذكر المسند قال
سيبويه انهم يقدمون الذي هو عندهم اهم من الفاعل والمفعول ^{ثوبهم}
اعني وان كان جمعا بهما منهم ويعنيانهم ثم ان كونه اهم يقع باعتبار ^{ثوبهم}
اشارة الى ما ذكره الشيخ في ذلك ^{ثوبهم} يقول انما لم نجد في التقدّم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفتر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وفهظ كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم انتهى ولذا اعطى المصدر
مبدأ الكلام على ما قبله بالاداة المستعارة للترجي في الرتبة اما لان اصله
التقديم اي لانه لا راجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان الحكموم عليه
ذات الحكموم به صفة والذات مقدم على الصفة فماسبك يراعي ذلك ^{ثوبهم}
اللفظ فلا مانع عنه كما في المبتداء الذي يتضمن خبره الاستفهام مثل اين زيد
وستسمع كلاما مستبعدا للتاكيد في هذا المعنى اي ان ما اصل التقديم يقدم
في الممنوع عنه مانع في آخر الفصح الثالث ان شاء الله تعالى اذ كان في الحالة

عبارة قول اي في ان ما اصل التقديم
الكلام في الشئ هو التقديم
مع عدم المقتضى للعدول الى
ما قبله من القصور فان
الذي هو مقتضى التقديم
الذي هو مقتضى التقديم

فان انما الحكموم عليه هذا اصله لا غائب كذا في المتن
والحقوق ولم يدرك ان ما هو صفة مقدم وحال
من احواله لا يصلح لان الحكموم عليه من حيث انه صفة
على ما يأتي في الشئ الذي له الاطلاق في صفة زيد
منه

على قول كمالا تفصيل اعتبارات
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام

المقتضية للنوع الثالث من أن ذلك كالمبدأ المعروف وكذا الحال للمورد
وكالعامل لا واما لانه مقتضى الاستفهام كقولك اهل منطق انما اوردوه مع عدم
كونه من عند الباب كيملا التفصيل باعتبار الخلفه التي تقتضي كون ذكر
المسند اليه اهم سواء كان في الخبر او في غيره وقد ضمن التبيين على هذا قوله وسفر
اي سفرنا ذكر بيان وجهه في القانون التي حيث اظهر ان ايراده معناها
لا هو اوما لانه ضمير الشأن والقصة وذلك انه ضمير راجع الى حكم خبري في الذي
فيكون شأن يذكر الضمير ويقال له ضمير الشأن وان اعتبر انه قصته يوشى ويقال
له ضمير القصة ومن هنا انضج ان حقها ان يعطف على خبرها باو الفارقة دون
الواو الجامعة كما وقع في الاصل كقولك هو زيد منطلق وعن قريب اي بعد
قريب كفي قوله ومنه من رده عن منزل ويغير منه عرفا اتصال الموعود بالقر
او كاشا على قريب كفي قوله لا ابرئ منك لافضل في حسب ولا انت وياتي
فتعرف في السرة التزام تقدمه اراد به ما خرج به في وضع الضمير موضع المظهر
حيث قال لم يفهم السامع من الضمير معني بقي منتظر العقبى الكلام كفي يكون
فيتمكن المسموع بعد فضل تمكن في ذهنه وهو السرة التزام تقديم
والا لان تقديمه في رتبة الى تشويق السامع الى الخبر لم يعل في تقديمه تشويقا
كما قال العلامة السكاكي لان التشويق انما يحصل بتطويل الكلام وذلك ان
في المثال عطف البيان والصفة وتقديم المسند اليه وسيله اليه لا منشاء له
ليتمكن في ذهنه اذا ورده اي ورد الخبر السامع معجزة ذهنه وانما لم يعل في رتبة
الى تمكن الخبر في ذهن السامع لان تقديم المسند اليه لا يتعين في رتبة اليه لخصو
مطلقا بطريق آخر كما تقدم بيانه في الحالة المقتضية لكونه موصولا فلا يصلح عليه
مقتضية لتقديمه بخلاف حصوله بطريق التشويق فانه لا بد فيه من تقديمه ومن

هذا القول لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام

فمن لم يتنبه لهذا اعلم بالتمكن المذكور وذكر التشويق في مقام التعليل كقولك
ضد قول فلان الفاعل اصناع الشايع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية
عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني لكنه كنى به عن الصفات الحمودة كالفاعل
ابراع استعمل للمها على الاصل فانه اختصاصها بالذم طاري رجل صدوق
اسم الجنس كما يستعمل لسماء مطلقا بغير ما يستعمل للمعالم المقصودة منه
ولذلك سلب عن غيره فيقال زيد ليس انسان ومن هذا الباب قوله رجل
ومن وهم انه ذكر توطئة فقد وهم وبنا سبه ما في صنعه من صبغة المبالغة و
التشكيك للتعظيم وهو اي تمكن الخبر في ذهن الت مع لا تشويقا اليه كما هو قولك
انه اثر التطويل بقدر المسند اليه دللا على فيه لخصوصية كونه موصولا ايضا
لوجعل التشويق كونه موصولا مقدما كان او مؤخر كما كان هذا الغرض
من الحالة المقتضية لتقديمه احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي على
بيانه بقوله وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن السامع الى ما سيجر عنه منتظرا
لوروده عليه حيي باخذ منه مكانة اذا ورد وانما قال احدى خواص لما عرفت
فما تقدم ان له خواص آخر كالاماء الى وجه بناء الخبر ونحوه ومن قال كالقصر
وتاكيد الحكم والالجال والتفصيل احتاج الى التعسف في عبارة الخواص بحكمها
على الآثار المختصة في الجملة وانما لم يعل تركيب باب الاخبار بالذي عليها هو المستوفى
لشما يتوهم في باوي النظر كون الباء صلة للاخبار وان كان المقام صارقاعنه
غير محتاج الى التصديق فعه كقولك الذي زيد هو منطلق بدل قولك زيد منطلق
اي مكانة على ان بدل ظرف مقدركم ذكر في نصب سوي في الاستثناء وقولك
الذي هو سري خبر مقدمك او الذي خبره سري مقدمك بدل قولك خبر
مقدمك سري مثل اولاني الاخبار عن المسند ثم للاخبار عن المسند اليه

هذا القول لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام

فمن لم يتنبه لهذا اعلم بالتمكن المذكور وذكر التشويق في مقام التعليل كقولك
ضد قول فلان الفاعل اصناع الشايع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية
عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني لكنه كنى به عن الصفات الحمودة كالفاعل
ابراع استعمل للمها على الاصل فانه اختصاصها بالذم طاري رجل صدوق
اسم الجنس كما يستعمل لسماء مطلقا بغير ما يستعمل للمعالم المقصودة منه
ولذلك سلب عن غيره فيقال زيد ليس انسان ومن هذا الباب قوله رجل
ومن وهم انه ذكر توطئة فقد وهم وبنا سبه ما في صنعه من صبغة المبالغة و
التشكيك للتعظيم وهو اي تمكن الخبر في ذهن الت مع لا تشويقا اليه كما هو قولك
انه اثر التطويل بقدر المسند اليه دللا على فيه لخصوصية كونه موصولا ايضا
لوجعل التشويق كونه موصولا مقدما كان او مؤخر كما كان هذا الغرض
من الحالة المقتضية لتقديمه احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي على
بيانه بقوله وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن السامع الى ما سيجر عنه منتظرا
لوروده عليه حيي باخذ منه مكانة اذا ورد وانما قال احدى خواص لما عرفت
فما تقدم ان له خواص آخر كالاماء الى وجه بناء الخبر ونحوه ومن قال كالقصر
وتاكيد الحكم والالجال والتفصيل احتاج الى التعسف في عبارة الخواص بحكمها
على الآثار المختصة في الجملة وانما لم يعل تركيب باب الاخبار بالذي عليها هو المستوفى
لشما يتوهم في باوي النظر كون الباء صلة للاخبار وان كان المقام صارقاعنه
غير محتاج الى التصديق فعه كقولك الذي زيد هو منطلق بدل قولك زيد منطلق
اي مكانة على ان بدل ظرف مقدركم ذكر في نصب سوي في الاستثناء وقولك
الذي هو سري خبر مقدمك او الذي خبره سري مقدمك بدل قولك خبر
مقدمك سري مثل اولاني الاخبار عن المسند ثم للاخبار عن المسند اليه

هذا القول لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام

هذا القول لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام
وأيضا لا غنى عن ذكره التام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or inventory record, oriented diagonally across the page.

الاخبار عن الاسم العامل بدون مفعول سواء عمل فيه الرفع او النصب
 او الجر وان الحال لا يكون معرفة لم يقل موقفا كما في الاصل لان شرط الحال ان
 يكون مكتفيا فالتفتي عنها ما يفاد وهو ان يكون معرفة وان ربط المعنى بالمعنى
 اذا كان بسبب عود الضمير فلما بدت منه اى من الضمير العايد اليه بالابد من عوده قول
 وانا اضرب كما مثله ضربا لمثال اعماله من ضرب الحاتم واصله وقع شئ على آخر
 لتحقق جميع ذلك لي لتحقيق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا
 قل في الاخبار عن ضمير في الظن الذباب تاقيل للذباب باب لانه كلما
 آب يطير في الجو اى في الهواء المرتفع من الارض فيغضب باز يد الذي يظن
 الذباب يطير في الجو فيغضب باز يد انا ولما كان الجملة فعلية اراد ان يخبر
 بالالف واللام فقال او الظان الذباب اى يطير في الجو فيغضب باز يد انا
 وعن الذباب الذي اظنه يطير في الجو فيغضب باز يد الذباب وان اخبر
 بالالف واللام عن الذباب قلت الظان انا يطير فيغضب باز يد الذباب
 وعن الجو الذي اظنه الذباب يطير فيه فيغضب باز يد الجو وان اخبر
 بالالف واللام عن الجو قلت الظان انا الذباب يطير فيه فيغضب باز يد الجو
 وعن ابي زيد الذي اظنه الذباب يطير في الجو فيغضب باز يد وان اخبر
 بالالف واللام عن ابي زيد قلت الظان انا الذباب يطير في الجو فيغضب باز يد
 وعن زيد الذي اظنه الذباب يطير في الجو فيغضب باز يد وان اخبر عن
 زيد بالالف واللام قلت الظان انا الذباب يطير في الجو فيغضب باز يد
 ولا يخبر في قولك عطف على قوله قل وقوله هو اكرام زيد افا دما واجتلس
 من قبيل ضرب زيد افا دما لان قداما حال من مفعول اكرام فيفهم من تنه
 المستند عن ضمير الشأن بان يقول الذي هو اكرام زيد افا دما واجتلس

لأنه يلزم تأخير المنتفع ولا عن الأكرام بأن يقول الذي هو مؤيد أقاد ما
أكرامه لتلايلهم أعمال الضمير الذي يقع موقفة أي موقع الأكرام في زيدا لا
عن قادم ما بأن يقول الذي هو أكرامه زيدا هو واجب قادم لتلايلهم في
الضمير الذي هو موقفة موقع المنتفع عن التوفيق وهو الحال ولا عن الضمير واجب
بأن يقول الذي هو أكرامه زيدا قادم واجب هو لتلايلهم من عود الضمير القائم
مقامه أي مقام الضمير واجب إذا عاد إلى الموصول كما يجب كما تقدم أن عود
الضمير القائم مقام المرحل واجب ترك ربط الخبر بالمبتداء وتوجيه ما ذكر أن هو
هو الضمير المرحل وقد أقيم مقام آخر استتر في واجب فهذا المستكن أن عاد
إلى الموصول كما هو الواجب بقي المبتداء بلا عائد من الخبر وان عاد إلى المبتداء
بقي الموصول بلا عائد وبها بطلان وأما أن يتقوى بسند الخبر إليه عطف
على قوله أما لأن أصله التقديم قد مر فيما سبق أن المصدر قد الشيع في الرجاء إلى
المقتضية للتقدم إلى أصل واحد وقد نبه الشيع إلى وجه رجحان ذلك للرجاء
وان لم ينتبه له من قال إذا كان تقديم المسند إليه مفيدا للتشويق إلى الخبر
استناده إليه أو متبنا عن تعظيمه كما سندك كان جعل امثال هذه في الآلات
مقتضية للتقديم بلا توسط اللاحية أولى من جعلها من اعتبارات اللاحية بناء
على أن تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاك كان ذكره اعم من ذكر المسند على
أي يتقوى الاستناد المذكور حال كون الكلام مجري عظامه وهو أن يكون المقدم
كانا مثلا في ان عرفت مبتداء خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتأخير فيستقوى
لتكرره وأما إذا اعتبر كونه مؤخر في الأصل ثم قدم كان التقديم عند التخصيص
كما تعرف في الفن الثالث حيث يصرح بأن مثلا ان عرفت مجري ما عطف
وهو أن يكون ابتداء وعرفت خبره فلا يفيد التقوى الحكم وأخرى

على أن أصله عرفت أنا يفيد التخصيص وأما لأن اسم المسند إليه يصلح في النظر
إلى أصل وضعه للتأني أو التظية أنما زاده على ما في الأصل لأن التأني في الوقت
مخصوص بالخبر والمسند في الشرع هو التظية وقد جاء في الخبر كان رسول الله
حجت التأني ويمكن التظية فتقدمه إلى التمع بآياده في ستر الكلام
ويلزمه تقديمه على المسند ففيه إشكال في جواب دخل مقدر تقرير أن التأني
والتظية حاصل سواء قدم الاسم الضام الواحد منها أو آخرهما ذكره لا يصح
مقتضيا للتقديم ومن لم ينتبه لهذا زعم أن المقضية له بتجديد المسند أو المسألة
لست بالتأني أو تسوؤه بالتظية فمثل أن يقول سعد في الأصل سعد
بن سعد وأما عدل عنه إلى ما ذكره تجريد المثال عما لا دخل له في المسألة كيد لا يؤمن
بالأمر القاسد أو سفاك فقد أحسن في العدول عما في الأصل من العطف
بالواو وأما ترك قوله ابن الجراح فقد نبهت علي وجهه أنفا في دار فلان
لم يعمل في دارك لما مر من أن التجريد مقصود احتراز عن الوجود القاسد ولا
فيه جمعا بين منشا التأني في ثبوت الاشتباه والعلمية السكاك
لغفوله عن هذا قال في المثال الثاني دار صديقك فكان قوله في المثال
الأول في دار فلان رمية من غير رام ومن رام توجيهه قائما وأما في المثال
الثاني دار صديقك ليجمع فيه التظية الحاصلة بجميع الكلام مع التظية المتعلقة بها
اسم المسند إليه فيزداد المسند لم يكن على صيغة وكذا لم يصح من قال
أنه لا إشكال في أن المراد من لست مع اعم من أن يكون هو المحاط أو لاني
لما مر من أن إثباته مع علي المحاط في بيان الحالات المقضية كلها
التجديد المذكور فلا وجه لقصد الاستدراك إليه هنا وأما أن كونه متصفا
بأي موضوعية المسند إليه بالمسند يكون هو المحاط فيكون اعم فيقدم لا

ايكون الخبر وصفه الى المسند اليه فيه اصلاح لما في الاصل من الخلل فتأمل
 كما في قولك لزيد شرب ويطرب والاعتبار ان المذكور ان وان كانا
 متساويين لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزيادة وانما يتصف
 بالشرق والطرب قد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب والطرب وانما
 يدل بقاها وصفين للزائد ولحمدا قال عند السؤال عن حاله فيه تغيير
 لما في الاصل الى ما فيه الفضل واما التوطى اي انت انه اي ان المسند اليه لا يزول
 عن الخاطر فهو سبق الى التاكيد وذاك بغيره ولا يخفى ما في اطلاق
 الخاطر والتاكيد عن قيد الاضافة الى الخطاب من ابراهيم لطيف بناسب
 المقام او انه يتلذذ اي بعد ذكره لذية ان يجري على التاكيد مقدما لقوله حسي
 اشتاقه فهو الى الذكر اقرب اي من ذكر المسند فان من استلذذ شيئا قدم ذكره
 وكذا اما لا يزال عن الخاطر يقدم في الذكر فمما ذكر تعميم الحالتين المذكورتين واما
 لان تقديمه ينفي عن التعظيم بناء على ان التقديم طريقة للتعظيم ولهذا يقدم
 الخبر في مثل قوله عند الملوك مضرة ومنافع تعظيمه لملكه اضافة الى ان
 حق التعظيم ومن لم يقف على هذا اعتق في توجيه ما ذكر في الاصل
 والمقام يقتضي ذلك وانما ترك لعدم الحاجة الى ذكره بل لا وجه له لا يراه
 الاختصاص واما لانه اي لان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص ارا التخصيص
 في الثبوت اعني القصر ودعوى الشتر اظهر يكون الخبر فعلا لا شرا هذا لما
 مردودة بتصرفهم بالقصر في قولهم كلمة هو قائمها وانت علينا بغير قولك
 انما سمعت في حاجتك هذا هو المثال المشهور للتقديم للوجه المذكور
 وما ذهب اليه السكاكي انما تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا المسند اليه
 وفي اوه ظاهر واما المثال الذي ذكره بقوله كقولك مني تزييني تظن

في قوله مني تزييني تظن
 انما هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه
 بل هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه
 بل هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه

قوله فساد ظاهر لان تقدم التابع
 باقيا على حاله سعة الكلام عما يفكره
 احد وبيان تقدمه بهذا الكلام
 في صياغة انا ومن

بلاط

تجدد سيقا في عواقرهم سيقون جلوسهم في مجالسهم زان وان
 متعيف المزمع حقوق والمراد هم حقوق والذي ذكره بقوله وقوله
 بحسبك القوم ان يعلموا بانك فيهم عن مضرة سيج يطلع كل الحوار
 لانت خلود لانت مر فاكنت منها لا يصح مثلا لما ذكره لان الاول منها
 صالح له بناء على ان المعنى هم بارعون في خدمة الضيف لا خدمهم فكان
 فيه الحصر الاضافي المناسب للمقام ومن لم يتبينه له زعم ان هذا المتنا
 ايضا غير صالح لما قصد به ولا مسامحة لقصد الحصر حقيقة كان او افترا
 في جلوس فلماذا اخرجهم عن حيز الاستشهاد وتعيين قوله حقوق له
 لا يقال مراده من التخصيص في قوله واما لانه يفيد زيادة التخصيص
 في الاثبات وهو التخصيص بالذكرة لا التخصيص في الثبوت لان التخصيص
 بذلك المعنى حاصل بامتناعه وقد تم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيدا
 لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة اليه بيانية او لا
 ثم انه يلزم من ان لا يذكر مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص المحصري
 الذي هو اشهرها ويذكر في تقديم المسند على ما تقف عليه موضع ولا
 له كما لا يخفى او اشباه ذلك في نسخة المقابلة بالنصب عطف على التخصيص
 وذلك كالفصل من اول الامر الى تحقيقه مثل ولد الجاهل حضر او الى تحقيقه مثل
 كل احد محتاج اليك والى الترتيب عليه مثل عبدك المسكين جاء وبالجملة مثل
 المعنى الذي يصلح له الاسم واما جرة عطف على انه يفيد اي واما الاشياء
 ما ذكره في خلاف الظاهر لان حقهم ان يقول واما الاشياء ذلك **واما الحالة التي**
تقتضي تأخير اي تأخير المسند اليه عن المسند ففي ان يكون المقام
 يقتضي تقديمه لا شك ان ما يقتضي تقديم المسند يقتضي بعينه تأخير المسند

في قوله مني تزييني تظن
 انما هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه
 بل هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه

في قوله مني تزييني تظن
 انما هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه
 بل هو ان المسند اليه
 لا يضاف اليه

Copyrighted material

اليه وبالعكس من زعم انهما متلازمان فلهذا احوال هنا تأخير المسند اليه
على ما يقتضي تقديم المسند بقوله كما ترد عليك في الفن الثالث ان شاء الله
واحوال هناك بتأخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه اهم في الفن الثالث
الا ان ما يقتضي تأخير المسند اليه لا يلزم ان يكون من احوال المسند كما اذا
كان ذلك لقصد الى احتقان واستدالة وكونه قليل الحضور في الذهن او عدم
الاتفات اليه او كون اسمه مما يتطير به فان واحدا من هاتين من احوال المسند
فلهذا عدل عما في من قوله في اذ اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم وكذا
ما يقتضي تأخير المسند لا يلزم ان يكون من وجوه اهمية المسند اليه كما زعم العلماء
السكاكي **واما الحالات المقتضية لاطلاق المسند اليه** وتخصيصه عدل
عن عطفه بالواقع في الاصل لانه خلاف الظاهر وذلك ان المناسبات في مقابلة
المتعدد بالمتعدد هو العطف بالواو واردة مع الواو من احوال الظاهر
حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص فانت
اذا امرت فيما تقدم الممارعة في الشيء المحذوق فيه استغنيت عن التوفيق والتبيين
فيهما اي في الحالين المذكورين يعني قد عرفت ان المسند اليه المعروف بوجوه
مختلفة من جملتها الاضافة بقيد بالتوابع لأمور تقتضيها فاذا امرت في ذلك
وتوفرت ان انتفاء ذلك لأمور تقتضي اطلاقه امكنك ان تعتبر امثاله في المنكر
بما احتياج الى تعليم وايضا بعض موجبات التنكير بوجوب اطلاق المنكر وفيظهر
واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه اي جبه على المسند عدل عن
الضمير الى الظاهر هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيها لكونها آخر احوال
المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضمحاض مذهبهم رجوعه الى المنكر
فهي ان يكون عندنا مع حكم مشوب بخلوط صواب وخطا لم يقل حكيم

صواب

صواب وخطا لينتظم المخلوط في صورة قصر التعيين فانه ليس من قبيل
الحكم على ما استقف عليه ومن لم يتنبه لهذا زعم ان ذلك لان اعتقادنا
ان زيدا متمول وجواد حكم واحد نظر الى انه حكم بكونه جامع بين الصواب
وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب والاخر خطا وانت تريد تقرير
صوابه ونفي خطائه الضمير ان كنت مع لا الحكم لما عرفت ان المخلوط قد لا يكون
حكما ثم ان ما ذكره في قصر الافراد طاهر واما قصر الطبقات الصواب فيه اعتقاد
احدهما مطلقا والخطا هو التعيين واما قصر التعيين الذي اخل عند
في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد واحد هما والخطا عدم الترخ
بينهما ورد بان عدم الترخ ليس حكما حتى يوصف بكونه خطا لكنه
مردود لان الخطا ليس من خواص الاحكام بل ينتظم الشك الوهم
كما لا يخفى وقد انتهت فيما سبق ان الخطا المختلط بالصواب لا يلزم ان
يكون حكما مثل ان يكون عندنا مع ان زيدا متمول وجواد فصب في موقع
الحال من حكم فتقول له زيدا متمول لاجواد مرفوع على ان الفاء جواب شرط
محذوف اي فانت تقول ولو نصب عطفا على يكون كان حسنا ليعرف
انت مع ان زيدا مقصور على التمول لا يتعداه الى الجواب او تقول اذكر
في الاصل قوله له ولا حاجة الى ذكره لانه مذكور في المعطوف عليه ما زيد
الآتمول وانما زيد متمول اقتصر عن طرف القصر على الثلثة دون الرابع وهو
تقديم المسند على المسند اليه فانه ايضا يقيد القصر المذكور مثل متمول
زيد اي لاجواد ويتمي انما لا يفسد الكفاء بما يأتي في بحث تقديم المسند
وعليه اي على قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطا
ورد ما يحكي اي ما يحكي الله عز وجل في حق يوسف عن النسوة المعهود

عليه السلام

المذكورة في قوله تعالى وقاله في المدينة ان هذا الاملك كريم
سبابة ما هذا بشرا اولاد دخل له في المثال فلم يذكر مع كونه مذكورا
في الاصل ولما كان الظاهر من كلام العلامة السكاكي ان يكون المثال
كالمثال الثاني انه مقصور على الملكية لا يخطأها الى البشرية وكان الحق خلافه
قال فردة وهو من قبيل قصر القلب حيث قرن فيه ما هو صواب من اعتقاد
المتعين كيو بسف على الام على احد الوصفين وتعين الخطأ الذي
هو تعيين البشرية لا من قبيل قصر الافراد ولا ما يكون معتقدا مع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية وما يحكي عن اليهود
في الاصل في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ولا حاجة اليهم
اذ ينفون ان يقول في قوله تعالى قالوا اتنا نحن مصلحون هذا اظاها في قصر الافراد
لانهم هم عن الافراد لا يدل على انهم ليسوا من الاصلح في شيء ليكون قصر
انفسهم على الاصلح قصر قلب بل الظاهر من حال الانصاح والفساد
جميعا فقرروا ما اعتقدوه صوابا وهو الاصلح ونفوا ما اعتقدوه خطأ
وهو الافراد واكتفي ببيان معناه على وجه يدل دلالة نظامه حيث قال
اي نحن مقصرون على الصلاح مبناه على ان الاصلح صلاح لا ينافي متنا
امر سواه اي امر آخر سوى هذا الامر الذي اتى على ما اعتقد السامع
واعلم ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند كما مر بيانه يكون ايضا
للمسند على المسند اليه كما يأتي بيانه في موضعه ثم هو ليس مختصا بهذا
البيان اي بين المسندين وكلمة ثم التراخي في الرتبة فان ما ذكره من عدم
اختصاص القصر لما بين المسندين وشيوعه فيما بين غيرهما على رتبة مما
تقدم ذكره من جريانه فيما بينه ما بين شيوعه فيما بين الفاعل والمفعول

من القصور
المعنى
المراد
فمنه
المراد
فمنه
المراد
فمنه

وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تقريبان
الي الافراد والقلب وناتية بطرقه الاربعه واكثر اظاها كل بشر وطه واختصاصه
باحكام الي غير ذلك من التفصيل اليه او ردها في فصل القصر فالاولي
ان تفرد الكلام في ذلك فصلا مخصوصا به وتوفره الى عام التوضيح
في قانوننا هذا ليكون ذلك الفصل بصفة الافراد والتاخير الي
الوقوف عليه اي على القصر والكلام فيه اقرب من خلافه بان لا يفرد له فصل
او يورد فصله في انشاء مباحث قانون الخبر وذلك لان يتوجه اليه بقصد
على حد وفراغ بال واعلم ان جميع ذلك الذي جميع ما ذكر من مباحث المسند
اليه فهو مقتضى الظاهر اي مقتضى ظاهر الحال ولا ينافي ذلك ان يكون جميع
المباحث على مقتضى الظاهر وقوع اسم الاشارة في بعض الامثلة موضع الضمير
لان المنظور فيها جهة مجيئه لكمال العناية لتسمية المسند اليه لاجتهاد وقوة
موقع الضمير ومن وهم ان اسم الاشارة هناك في موضعه فقد وهم ثم خرج
المسند اليه لاعلى مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير او رده
بعض الصور لافراج المسند اليه لاعلى مقتضى الظاهر ارشاد الى كيفية
سكون طريقه ولما كان الافراج المذكور في بعض ما اوردته على طريق الالتفات
انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة كما شيع في الكلام
بمعنى المسند اليه وغيره وله فائدة عامة ولطائف معان مختص بها موقعه
وكلمة ثم التراخي في الرتبة فان اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر اعلى رتبة
من اخراجه على مقتضى الظاهر على ما مرت الاشارة اليه في فن الاسناد وذلك
اذ اكلمه العناية بتميزه مقتضى الظاهر وهو اذ التقدم ذكر المسند اليه وانما
عدل عنه فاني باسم الاشارة لكمال العناية بتميزه وقد مر فيما تقدم ان العناية

اهل
اهل
اهل

على
على
على

على
على
على

على
على
على

على
على
على

على
على
على

انما تصلح على اذا كانت عن سبب معتبر عند ارباب السانعة فلا جرم احيى
الى تفصيله فشرح فيه بقوله اما لانه اختص بحكم يدعيه في الشان و
والشيء الغريب لا يغيب عن الخاطر فهو في حكم المصداق لا الضميمة
فيعتني بتمييزه ايقاظ الحق الحكم المذكور وقيل انما يعتق بتمييزه ليعلم ان هذا
التميم هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن فعليك الاختيار ثم الاختيار
كقوله فائله ابن الراوندي كم عاقل عاقل اي كامل في عقله كم للتكثير اعيت
مذاهبه اي اعجزته طرق معاشه فلم يقدر على تحصيل وجه لا يتقاسم
وجاهل اي وكم جاهل جاهل وصف الاول كالعاقل اي متناه في الجهل بلقاء
مرزوقا من هنا اخذ الترزيق المستعمل في اثر الجاهل البحث هذا الذي
ترك الاوهام حايرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشبه اليه
بهذا وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رقي الحال وانما عدل عنه
وذكر باسم الاشارة اعتناء بشأنه لاختصاصه بحكم يدعيه وهو جعل الاله
حايرة والافهام باثرة بصرفه عن الوجه الظاهر الي ما ينبغي ان لا يخطئ بالخط
من القول بوجود المعين شريرو خيره كما هو الظاهر من قوله وصير العالم
التخير المتقن زنديقا الزنديق متوب زنديق وزند اسم كتاب المجوس
وتفصيل الكلام بطلب من رسالتهم المعولة في بيان ما يتعلق بالزندق
من الاحكام واي الزنديق بمعنى المبطن للكفر على اصطلاح الفقهاء فلا ينافي
المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التبركيات مع قال
العلامة الزمخشري التبرك هو الاستزاء واصلة التبرك معكوب منه لانه
يجعله كما والتبركة منه يقال فلان سخرة يضحك منه الناس قد مر
ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييزه لاشك ان التبركيات مع وكذا النداء

هذا هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن فعليك الاختيار ثم الاختيار كقوله فائله ابن الراوندي كم عاقل عاقل اي كامل في عقله كم للتكثير اعيت مذاهبه اي اعجزته طرق معاشه فلم يقدر على تحصيل وجه لا يتقاسم وجاهل اي وكم جاهل جاهل وصف الاول كالعاقل اي متناه في الجهل بلقاء مرزوقا من هنا اخذ الترزيق المستعمل في اثر الجاهل البحث هذا الذي ترك الاوهام حايرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشبه اليه بهذا وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رقي الحال وانما عدل عنه وذكر باسم الاشارة اعتناء بشأنه لاختصاصه بحكم يدعيه وهو جعل الاله حايرة والافهام باثرة بصرفه عن الوجه الظاهر الي ما ينبغي ان لا يخطئ بالخط من القول بوجود المعين شريرو خيره كما هو الظاهر من قوله وصير العالم التخير المتقن زنديقا الزنديق متوب زنديق وزند اسم كتاب المجوس وتفصيل الكلام بطلب من رسالتهم المعولة في بيان ما يتعلق بالزندق من الاحكام واي الزنديق بمعنى المبطن للكفر على اصطلاح الفقهاء فلا ينافي المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التبركيات مع قال العلامة الزمخشري التبرك هو الاستزاء واصلة التبرك معكوب منه لانه يجعله كما والتبركة منه يقال فلان سخرة يضحك منه الناس قد مر ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييزه لاشك ان التبركيات مع وكذا النداء

هذا هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن فعليك الاختيار ثم الاختيار كقوله فائله ابن الراوندي كم عاقل عاقل اي كامل في عقله كم للتكثير اعيت مذاهبه اي اعجزته طرق معاشه فلم يقدر على تحصيل وجه لا يتقاسم وجاهل اي وكم جاهل جاهل وصف الاول كالعاقل اي متناه في الجهل بلقاء مرزوقا من هنا اخذ الترزيق المستعمل في اثر الجاهل البحث هذا الذي ترك الاوهام حايرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشبه اليه بهذا وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رقي الحال وانما عدل عنه وذكر باسم الاشارة اعتناء بشأنه لاختصاصه بحكم يدعيه وهو جعل الاله حايرة والافهام باثرة بصرفه عن الوجه الظاهر الي ما ينبغي ان لا يخطئ بالخط من القول بوجود المعين شريرو خيره كما هو الظاهر من قوله وصير العالم التخير المتقن زنديقا الزنديق متوب زنديق وزند اسم كتاب المجوس وتفصيل الكلام بطلب من رسالتهم المعولة في بيان ما يتعلق بالزندق من الاحكام واي الزنديق بمعنى المبطن للكفر على اصطلاح الفقهاء فلا ينافي المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التبركيات مع قال العلامة الزمخشري التبرك هو الاستزاء واصلة التبرك معكوب منه لانه يجعله كما والتبركة منه يقال فلان سخرة يضحك منه الناس قد مر ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييزه لاشك ان التبركيات مع وكذا النداء

هذا هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن فعليك الاختيار ثم الاختيار كقوله فائله ابن الراوندي كم عاقل عاقل اي كامل في عقله كم للتكثير اعيت مذاهبه اي اعجزته طرق معاشه فلم يقدر على تحصيل وجه لا يتقاسم وجاهل اي وكم جاهل جاهل وصف الاول كالعاقل اي متناه في الجهل بلقاء مرزوقا من هنا اخذ الترزيق المستعمل في اثر الجاهل البحث هذا الذي ترك الاوهام حايرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشبه اليه بهذا وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رقي الحال وانما عدل عنه وذكر باسم الاشارة اعتناء بشأنه لاختصاصه بحكم يدعيه وهو جعل الاله حايرة والافهام باثرة بصرفه عن الوجه الظاهر الي ما ينبغي ان لا يخطئ بالخط من القول بوجود المعين شريرو خيره كما هو الظاهر من قوله وصير العالم التخير المتقن زنديقا الزنديق متوب زنديق وزند اسم كتاب المجوس وتفصيل الكلام بطلب من رسالتهم المعولة في بيان ما يتعلق بالزندق من الاحكام واي الزنديق بمعنى المبطن للكفر على اصطلاح الفقهاء فلا ينافي المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التبركيات مع قال العلامة الزمخشري التبرك هو الاستزاء واصلة التبرك معكوب منه لانه يجعله كما والتبركة منه يقال فلان سخرة يضحك منه الناس قد مر ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييزه لاشك ان التبركيات مع وكذا النداء

على كمال بلا دنة كفاية فطانت وادعاء الظهور يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد
واحد منها يوجب باسم الاشارة اعتناء بشأنه بافاضة زيادة التمييز
كما اذا كان التبركيات فافد البصر ما كافة او موصولة صلتها الظرف او
لم يكن ثم ميثار اليه عطف على كان اصلا بالغة في انتفاء المثار اليه بحسب
الختار حتى يكون المبرر هناك فاذا البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة
الحسية حتى يتعين قصد التبرك بالاشارة او النداء على كمال بلا دنة عطف على
التبرك بانه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره متعلق بالنداء اي او قصد النداء
على بلا دنة الكاملة باظهار حاله المذكور كني بالنداء باعتبار انه يكون باعلي
الصوت عن التنبيه الفاحش او على كمال فطانت الفطانة والفطنة
التنبيه بشئ قصد تعريفه ويستعمل كثيرا في الرموز والاشارات في الاصل
وبعد غورا دراهم وانما ترك لعدم ظهور مناسبتة للمقام كما لا يخفى على ذوي
الافهام بان غير المحسوس بالبصر عند المحسوس في الاصل عند غيره ولا
اصل له اذ لا تفاوت بينه وبين غيره في ان حق المحسوس ان يشار اليه
او قصد اذعاء انه ظهر ظهور المحسوس بالبصر عطف على قصد التبرك واعاد
الفعل لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بات مع وهذا بالاسناد اليه
كقوله تعالى اي تكلفت اظهار العلة والمراد اني اتي من شئ بالكسراب
حرره وما بك علة اي والحال ان ليس بك علة تريد في فني في موقع الحال
او الاستيناف او البديل قد ظفرت بك الاستيناف جواب ملظفرت بهذا
المراد والاشارة الى الفعل المذكور واقع موقع الضمير قصد الى ادعاء
ظهوره وصير ورته بمنزلة المحسوس بالبصر او ما شاكل مجور معطوف
على انه اختص او مرفوع معطوف على ادعاء وحقق ان يعطف باوكافي

هذا هو الذي له هذا الحكم العجيب الشأن فعليك الاختيار ثم الاختيار كقوله فائله ابن الراوندي كم عاقل عاقل اي كامل في عقله كم للتكثير اعيت مذاهبه اي اعجزته طرق معاشه فلم يقدر على تحصيل وجه لا يتقاسم وجاهل اي وكم جاهل جاهل وصف الاول كالعاقل اي متناه في الجهل بلقاء مرزوقا من هنا اخذ الترزيق المستعمل في اثر الجاهل البحث هذا الذي ترك الاوهام حايرة مقتضى الظاهر هو الذي لانه قد سبق ذكر ما اشبه اليه بهذا وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل رقي الحال وانما عدل عنه وذكر باسم الاشارة اعتناء بشأنه لاختصاصه بحكم يدعيه وهو جعل الاله حايرة والافهام باثرة بصرفه عن الوجه الظاهر الي ما ينبغي ان لا يخطئ بالخط من القول بوجود المعين شريرو خيره كما هو الظاهر من قوله وصير العالم التخير المتقن زنديقا الزنديق متوب زنديق وزند اسم كتاب المجوس وتفصيل الكلام بطلب من رسالتهم المعولة في بيان ما يتعلق بالزندق من الاحكام واي الزنديق بمعنى المبطن للكفر على اصطلاح الفقهاء فلا ينافي المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام واما لانه قصد التبركيات مع قال العلامة الزمخشري التبرك هو الاستزاء واصلة التبرك معكوب منه لانه يجعله كما والتبركة منه يقال فلان سخرة يضحك منه الناس قد مر ان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييزه لاشك ان التبركيات مع وكذا النداء

القصة

قولہ بلکہ حوالہ عاقل
فقطان سے ان پر آئی
مع الحضور
مکمل

القصّة لئلا يمكن متعلّق بوضع المضمير زيادة يمكن زبده هذا على ما في
الاصل لينتظم مع قوله فضل تمكن في ذهن السامع ما يعقبه الضمير
المستمر كما والبارز للضمير وذلك ان التامع اي تمكن ما يعقبه
في ذهن السامع لاجل انه متى لم يفهم من التثنية معنى حيث وجد
مبرها غير عايد الى المذكور لاحقيقة ولا حكما بقي منتظر العقبى الكلام ما اذا
يكون وعلى اتي حال يكون فيمكن المسموع بعد اي بعد الضمير فضل
تمكن في ذهنه لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب بناء على ان
الان مجبول على التشوق الى معرفة المبرهم وزيادة التعلق لما سبق
اليه بعد الطلب وعند الايستقيم في مثل نعم رجلا اذا لا يعرف
التامع ان هناك ضمير الا بذكر النكرة فحين الانتظار وعدم الفهم من
الضمير معني ومن ثمه قيل لئلا يمكن متعلّق بقوله وقولهم هو زيد عالم
وهي عند ملحة فقط وايد بان في قوله وهو اي قصد التمكن في
ذهن السامع مع فضل تمكن السامع السبب الخفي الموعود في
التزام تقديم ضمير الشأن بالاظهار حيث لم يقل في تقديم
ضمير الشأن بالاظهار دلالة خفية على ان هذا البيان مختص بضمير
الشأن وايضا فيه اشعار بذلك من حيث ان الذي تقدم الوعد
بيانه هو السبب في التزام تقديم ضمير الشأن ورد بان التمكن
المذكور وما يتفرع عليه في التزام التقديم جائز في كل ضمير بارز فتر
بمظهر فالضمير في تقديمه للضمير الذي وضع موضع المظهر اي مطلقا لكنه
يجب ان يكون بارزا لامتة او التامع الموجود داخل في السامع المذكور
قال الله تعالى فكل هو الله الآية وقال فانها لانعي الابصار استشهدا

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

على ان الغاية من يمكن ما يعقب الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان
ما يعقبه مما يعتني بشأنه ويراد تمكنه كما في الآيتين حتى لا يصلح
ان يقال هو الذي باب يطير وهي الكلمة تسمية او للتفريق عطف على
معنى قوله ليتمكن اهل العلامة السكاكي هذا الوجه وحقق ان يذكر
كما لا يخفى كما اي كالموضع في قوله تعالى انا انزلناه اي القرآن في ليلة
القدر وذلك ان في الاضمار من غير ذكر لاحقية ولا احكاما شرعية له
اي للمضمر بالنبأ المعنى عن التصريح قال الشيخ في الدلائل الاعجاز
عند تفصيل ما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلي ما فيك يا سماء
املعي وغيض الماء وقض الامر واستوت على الجودي من وجوه
البدلثة ثم اضمار التفسير قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة
على عظم الشأن كما يوضع المظهر موضع المضمر متعلق بقوله ويوضع المضمر
والمراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير المتكلم كما سيأتي
من قوله ويترك الحكاية الى المظهر ليتمكن في ذهن السامع نفسه اي نفس
المظهر فضل تمكن يعني ان هذا الموضع يفيد تمكن المعنى الذي اريد بالمظهر
في ذهنه بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكن ما يعقبه كما مر
كما اي كوضع الشاعري قوله ان تلو الحق يعطى الحق سائلة
فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب اذا صكه تعظم شدة
اياتكم تمامه على ما سباني في المتن والدرع

محقبة تمت الكتاب
بعون الله الملك العزيز
الوهاب

بمؤلفه
المؤيد
المؤيد

هذا هو الضمير
الذي في قوله
تعالى انا انزلناه
اي القرآن في ليلة
القدر وذلك ان في
الاضمار من غير ذكر
لاحقية ولا احكاما
شرعية له

هذا هو الضمير
الذي في قوله
تعالى انا انزلناه
اي القرآن في ليلة
القدر وذلك ان في
الاضمار من غير ذكر
لاحقية ولا احكاما
شرعية له

